

ماذا لو

طبق الاقتصاد الأمريكي زكاة المال الإسلامية ؟

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر إلكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة التحرير

- الدكتور سامر مظهر قنطججي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: ركتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد امحمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية - موريتانيا.

أسرة التحرير

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطججي / رئيس التحرير
مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير - مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الأستاذ إياد يحيى قنطججي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة - ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

شروط النشر

- * ندعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإسلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتائجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- * تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- * تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- * المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- * ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- * يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقياً أو إلكترونياً بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- * توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: [رابط](#).
- * لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة [موقعها](#)، أو التفاعل على صفحتها على [الفيسبوك](#)، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- * قواعد النشر: - تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، - عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (ونصح بالاستعانة [بالرابط](#))، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (ونصح بالاستعانة [بالرابط](#))، - يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقاً بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص - العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال - الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ - ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل علامات التنقيط فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

مرؤة المءلة

تفعيل الإفصاح والشفافية سعياً لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه..
تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛
كالإقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي،
والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيع، من وجهة
نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.
وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

دعوة لرعاية المءلة أو الإعلال فيها

* رعاية المءلة.

* رعاية كتاب.

* إعلان في المءلة.

* إعلان على الموقع الإلكتروني.

<https://giem.kantakji.com/contact-us/>

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله تجاوز عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ٨٥٠ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط يخصه؛ بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون متاحة إلكترونياً.

المطلوب من الإخوة الناشرين - لمن أراد ذلك - إرسال اسمه بالإنجليزية `nickname` لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك:

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:

<https://kantakji.com/tag/kantakji/>

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:

<https://kantakji.com/tag/Abdulbari-Mashal/>

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:

<https://kantakji.com/tag/aagharbi/>

Hello My
nickname is...

نحو بناء أكبر قاعدة بيانات في العالم
لباحثي الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتهم

فهرس المحتويات

- رؤية المجلة..... ٤
- إعلان هام للسادة الناشرين..... ٥
- فهرس المحتويات..... ٦
- لوحة رسم..... ٨
- بريشة محمد حسان السراج
- ماذا لو طبق الاقتصاد الأمريكي زكاة المال الإسلامية؟..... ٩
- د. سامر مظهر قنطقجي
- كاريكاتير: البطالة..... ١٨
- خالد قطاع
- أثر هندسة مالية سهم الغارمين على البيعة الاستثمارية..... ١٩
- د. حازم محمود عيسى الوادي
- La Zakat: une basale motrice de l'investissement dans un
contexte Islamique..... ٢٨
- Zouhair LAKHYAR
- Fekkak HAMD I
- Amine REDWANE
- The South Korean Contribution to the Economic Development of
the Middle East..... ٣٥
- Mai Elsayed
- هل يمكن التنبؤ بسعر صرف الدولار في المرحلة المقبلة؟..... ٤٩
- الاختلالات البنوية تؤكد ان الحل قد يكون على حساب استنزاف آخر مليارات البنك المركزي
معن البرازي
- إلى أين سيتجه العالم بعد انتهاء الجائحة؟..... ٥٧
- آلاء محمود ديدح
- التأثير المتوقع لـ كوفيد ١٩ على التمويل الحكومي أمريكا وإيطاليا وإسبانيا أنموذجاً..... ٦٠
- ترجمة: سماح محمد يحيى قنطقجي

- ٦٣ البنوك المركزية ومستقبل العملات الرقمية الوطنية.
نبيل صبحي أبوزيد
- ٦٩ تحديد هدف النخبة المصرفية لنظام نقدي بدون نقود.
ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي
- ٧٥ لماذا تحتاج المجتمعات إلى السلع العامة؟
ترجمة: د. محمد المهدي وفيق السائح
- ٨٦ الأخلاق المؤسسية.
ماذا لو أفصحت شركات الاتصالات عن أسرارها؟
د. عبد القادر ورسمه غالب
- ٩٠ إيجاد المتوسط الحسابي أو مركز الأعداد.
أوهاج بالدين عمر

لوحة رسم



بريشة محمد حسان السراج

دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية



ماذا لو طبق الاقتصاد الأمريكي زكاة المال الإسلامية؟



@ FB , LinkedIn , Youtube

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

سيناريو مقترح للدلالة على فعالية نظام الزكاة في اقتصاد منظم معلوماتياً، هو الاقتصاد الأمريكي، حيث تُنشر فيه إحصائيات دقيقة وتفصيلية، وهذا غير متاح في اقتصادات أخرى.

يهدف المقال إلى تسليط الضوء على أهمية هذه الفريضة الإسلامية التي يتهاون بها أهلها، بل ويميلون ميلاً عظيماً لما عند الغير، فتراهم يفرضون الضرائب ويتفنون بطرق تحصيلها تشبهاً بما تفعله الاقتصادات الغربية شبراً بشبر، ولو أنهم عظموا شعائر الله لعظم الله أمرهم ولصاروا قدوة تحتذى في نموذجهم الاقتصادي. ويزيد الطين بلة لجوء بعض الاقتصادات التي يفترض بها تطبيق نظام الزكاة بوصف بلادها بلاداً إسلامية؛ إلى الإشارة للزكاة عندما تتعثر وتُسد الطرق بوجهها من كل ناح، فتراها تتذكر هذه الفريضة إذا أرادت تمويل معالجة أمراض مُستعصية مكلفة عجزت عن تمويلها من خزانتها العامة، وترى غيرها يتذكر هذه الفريضة إذا أرادت إطعام شعوبها وقد فرغت خزانتها العامة؛ فترى كبار القوم يتصدرون الحديث بهذه الفريضة وفضائلها استثناءً؛ بعدما أعجزتهم الحيل عن غيرها والأصل أن تكون منهجاً وطريقاً لهذه البلاد التي حباها الله تعالى بنعمة الإسلام؛ فهي فريضة قد سنّها لها الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه محاربة مانعيها ليدفعوها عنوة لأنها أصل من أصول الإسلام.

إن الزكاة سياسة مالية كلية تهدف إلى تمويل المجتمع لنفسه، بغرض إعادة توزيع الثروة بين أفرادها بشكل هادئ بما يكفل تحوله كله إلى أغنياء، ضمن فترة لا تزيد عن ٤٠ سنة (مقلوب نسبة الزكاة أي ١ ÷ ٢٠٪) وأقلها سنتين، وهذا ليس فرضاً نظرياً بل طُبّق عملياً في زمن العمرين رضي الله عنهما، وقد شهد التاريخ ذلك، وقد دام حكم الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه سنتين وبضعة أشهر.

تقوم هذه السياسة المالية على مفهوم تخصيص النفقات وتوطين الإيرادات حسب المناطق التي حُصّلت منها لأنها أحق بها، وهذه أفضلية، وبعد اكتفاء مناطق التحصيل يُحوّل الفائض إلى بيت مال مركز

الخلافة ليتم تحويله إلى مناطق أشد فقراً. أما إيرادات هذه السياسة فهي دورية سنوياً، لذلك هي تمويل مستدام لا نهاية له طالما وُجد المسلمون على ظهر الأرض.

لقد أوضح مؤتمر الأرض المنعقد في روديو جانيرو عام ١٩٩٢ بأن مشكلة الفقر ليس لها حل سوى بتعاون الدول، ثم جاء تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٣ عن التنمية؛ ليسلط الضوء على ما فات مؤتمر الأرض؛ حيث الحاجة ماسة لموارد مالية لتمويل ما قرره المؤتمر – وما يهمننا منها حالياً هو قراره بإشباع الحاجات الأساسية وتحسين مستوى المعيشة للمجتمعات –، لذلك فإن محاربة الفقر هدف مشترك للجميع.

إن سياسة الزكاة المالية لا تُفقر الأغنياء فما يؤخذ منهم بسيط جداً، بينما تُغني الفقراء وتجعلهم أكثر ثراءً، فما يتم سداده دورياً يذهب إلى الأسواق لينعشها؛ وبما أن الميل الحدي للفقراء يساوي الواحد فهم يُنفقون ما يقبضونه مباشرة في الأسواق التي يملكها الأغنياء أنفسهم؛ لتكون دورة الاقتصاد المالية مكتملة، فتتوسع الأعمال وتزدهر معتمدة على جانب الطلب بشكل واضح لتأثيرها المباشر فيه، كما يساعد إعادة توجيه صرف المتحصلات الزكوية بين المناطق الجغرافية لإنفاقها؛ إلى إنعاش جانب العرض، بسبب اختلاف الاحتياجات وتباين منتجات كل منطقة عن غيرها.

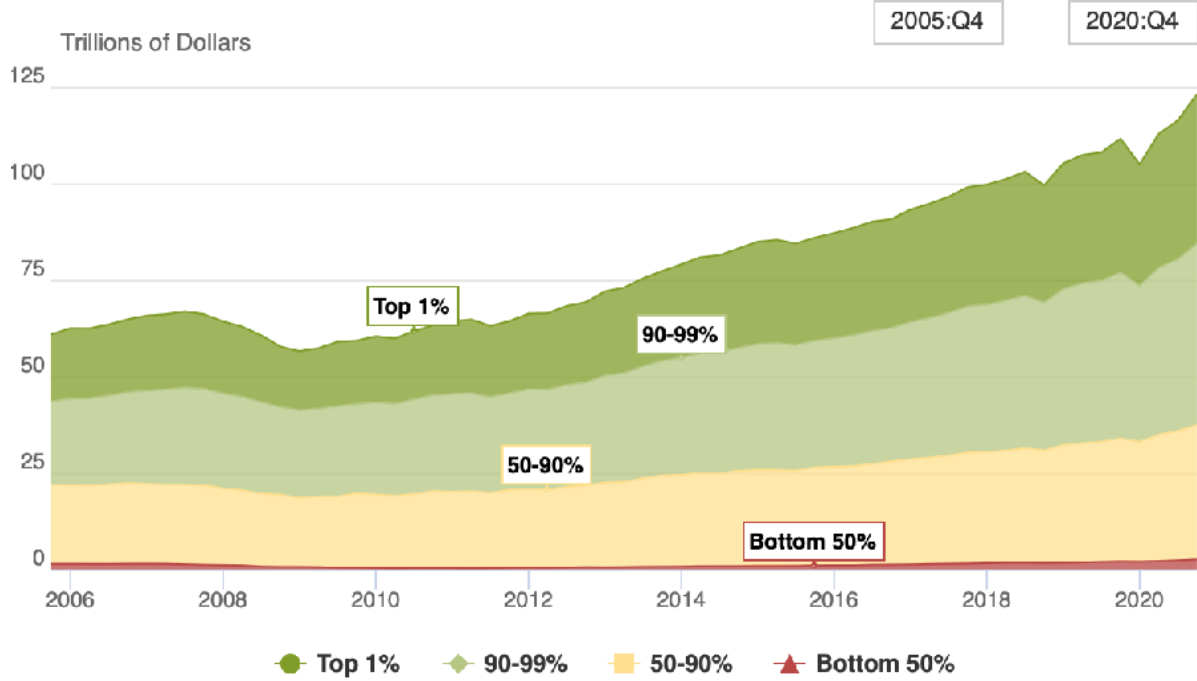
إذاً؛ تجمع الزكاة بين تحفيز اقتصاد الطلب، وفاعلية اقتصاد العرض؛ دون خلل مُجهد لدورة الاقتصاد.

فرضيات النموذج:

يفترض النموذج تطبيقه على الاقتصاد الأمريكي كسيناريو؛ لإثبات الأهمية الاقتصادية لجزء السياسة المالية للاقتصاد الإسلامي المتعلقة بالمجتمع – دون الحكومة –، وهذه خاصية ينفرد بها الاقتصاد الإسلامي؛ (وللمزيد يمكن العودة إلى كتابنا: السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية). والفرضيات هي:

- نسبة الزكاة: ٢.٥٪ سنوياً على أساس السنة القمرية و ٢.٥٧٧٥٪ سنوياً على أساس السنة الشمسية وذلك مراعاة لفارق الأيام بينهما، وهو ١١.٢٥ يوم.
- نسبة نمو الناتج المحلي الأمريكي: ١٪ (وهي نسبة مفترضة قابلة للتعديل)، وهي تتراوح فعلياً بين ٣.١٪ لعام ٢٠١٨ و ٢.٣٪ لعام ٢٠١٩ ثم صارت سالبة منذ شهر تموز ٢٠٢٠ وما زالت.

Wealth by wealth percentile group



Source: Survey of Consumer Finances and Financial Accounts of the United States

- الحد الأدنى للغنى: هو نصاب الزكاة، ويبلغ ٨٥ غرام ذهب عيار ٢٤ قيراط، سعر غرامه يوم إعداد النموذج ٥٥ دولار أمريكي؛ وبذلك يكون الحد الأدنى ٤٦٧٥ دولار؛ فكل من ملك هذا النصاب وجبت عليه زكاة المال أي صار مزكياً.
- حجم ثروة كل فئة من فئات المجتمع الأمريكي تم اقتباسها من بيانات توزيع الثروة لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي - حتى الربع الرابع من عام ٢٠٢٠.
- معدل الادخار في المجتمع الأمريكي: ١٣٪ (نسبة مفترضة قابلة للتعديل)، وهي تتراوح بين ١٣٪ و ٣٣٪ حسب موقع [Trading Economics](https://www.tradingeconomics.com) لشهر كانون الثاني ٢٠٢١.

بناء النموذج:

بما أن الزكاة تُدفع من الأغنياء إلى الفقراء، فلدينا فئتين: الأولى مسددة نرملها بالفئة (أ) والثانية مسددة لها، نرملها بالفئة (ب)، وتقسم الفئة (أ) إلى ثلاث فئات حسب تقسيم بيانات توزيع الثروة لدى الاحتياطي الفيدرالي؛ كالآتي:

- فئة الأكثر غنى: وتمثل ١٪ من المجتمع الأمريكي، ووسطي ثروتها: ١١,٧٠٠,٠٠٠ دولار.
- فئة الأوسط غنى: وتمثل ٩٪ من المجتمع الأمريكي، ووسطي ثروتها: ١,٦٠٠,٠٠٠ دولار.

- فئة الأقل غنى: وتمثل ٤٠٪ من المجتمع الأمريكي، ووسطي ثروتها: ٢٦٣،٠١٦ دولار.
 - فئة الفقراء: وتمثل ٥٠٪ من المجتمع الأمريكي، ووسطي دخولها السنوية: ١٥،٠٢٧ دولار أمريكي.
- لقد بلغ عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠١٩ (٣٢٩.٠٦) مليون نسمة، وعليه تم:
١. تقسيم العدد على الفئات المذكورة للحصول على عدد كل فئة من الفئات الأربع.
 ٢. ضرب وسطي الثروة بعدد الفئة للحصول على إجمالي ثروة كل فئة.
 ٣. تحسب الزكاة (المحسوبة) بمعدل ٥٧٧٥.٢٪ على أساس السنة الميلادية.
- وبالانتقال إلى جدول الحسابات، وفيه تتم العمليات التالية:
١. جمع ثروات فئات الأغنياء (الخلايا B6:D6)، ووضعها ضمن العمود ١: إجمالي ثروة الأغنياء الفئة (أ).
 ٢. جمع الزكاة المحسوبة للفئات الثلاث (الخلايا B7:D7)، ووضعها ضمن العمود ٢: الزكاة المدفوعة من الفئة (أ).
 ٣. جمع دخول فئة الفقراء (الخلية A6) مع الزكاة المحولة في العمود ٢، ووضعها ضمن العمود ٣: للحصول على إجمالي دخول الفقراء فئة (ب) بعد استلام الزكاة.
 ٤. تقسيم محتوى العمود ٣ على عدد فئة مجتمع الفقراء (الخلية A5): للحصول على العمود ٤: متوسط دخل الفرد من فئة (ب) بعد استلام الزكاة.
 ٥. ضرب محتوى العمود ٤ بنسبة الادخار في المجتمع الأمريكي المفترضة للحصول على العمود ٥: تراكم المدخرات للفئة (ب).

نتائج النموذج:

- إنه باحتساب أسطر الجدول مع مراعاة نسبة نمو الناتج المحلي تظهر النتائج التالية:
- يتم القضاء على عوز فئة الفقراء (ب) لتجاوز مدخراتهم الحد الأدنى للغنى المفترض، والمعادل لحد نصاب الزكاة في أقل من السنة الثانية؛ فإذا ازداد معدل الادخار إلى ١٥٪ فسيتم القضاء على الفقر ضمن السنة الأولى؛ وكذلك إذا ازداد معدلا الادخار إلى ١٥٪ ونمو الناتج المحلي إلى ٢٪ فسيتم القضاء على الفقر ضمن السنة الأولى، وهكذا...



THE WORLD BANK

Working for a World
Free of Poverty

مهمتنا

لدى مجموعة البنك الدولي هدفين

إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك

– تحوّل فئة الفقراء (ب) ليصبحوا أغنياء: يتحول جميع أفرادها ليصبحوا أغنياء فئة (أ) في السنة ٤٨؛ وإذا ازداد معدل الادخار إلى ١٥٪ فسيحصل التحول في السنة ٤٢، وإذا ازداد معدل نمو الناتج المحلي إلى ٢٪ فسيحصل التحول في السنة ٤٠، وإذا ازداد معدلا الادخار إلى ١٥٪ ونمو الناتج المحلي إلى ٢٪ فسيحصل التحول في السنة ٣٦، وهكذا ...

تم إدراج جدول حسابات النموذج في نهاية المقال، والذي يمكن تحميله بصيغة (Excel) لدراسة مزيد من السيناريوهات من الرابط: [Download ZakatModel](#).

إذا؛ الزكاة هي أداة لإعادة توزيع الثروة بشكل هادئ؛ ترفع دخول الطبقات ذات الدخل الأدنى إلى

الأعلى وتحولهم لأصحاب ثروات، وفي السيناريو المقترح سيحتاج الفقراء (الفئة ب) إلى ٣٦-٤٨ عاماً ليكونوا بثناء الفئة الأقل غنى؛ بينما لا تفقر الزكاة أصحاب الثروات من الطبقات ذات الدخل الأعلى (الفئة أ)، حيث تضاعفت ثرواتهم من ١٢٠ إلى ١٩٤ مليون دولار للواحد وسطياً (بشكل مجمل) للفترة نفسها التي سيصبح فيها الفقراء أثرياء.

ولأشكال سداد الزكاة؛ العيني (طعام وكساء)، والنقدي، دور كبير في إشباع الحاجات الأساسية للفقراء؛ فالزكاة:

١. ترفع سلم الحاجات.

٢. تحفز الطلب الكلي.

٣. تزيد التكافل والتعاضد والتماسك بين الناس.

وبالعودة لأهداف مؤتمر الأرض فإن الزكاة تحقق الشراء للفقراء متجاوزة هدف المؤتمر بتأمين ما يحتاجه الفقراء من ضروريات وأساسيات عيشه؛ في حين بقيت أهداف المؤتمر حبراً على ورق حتى الآن.

أما البنك الدولي الذي اضطر لتغيير شعاره: (من أجل عالم خالٍ من الفقر)؛ الذي كان يضعه على موقعه الإلكتروني؛ لأكثر من ستين عاماً، قد عجز عن تحقيق هدفه؛ فجعله مهمة من مهامه مكتفياً

بمحاولة إنهاء الفقر المدقع أي الأكثر شدة؛ فبات راضياً بالفقر الشديد وما فوقه. لكن الحقيقة أن الفقر ازداد انتشاره في العالم الغني إضافة للعالم الفقير – ولا يسع المقال بيان ذلك –.

وجديرٌ بالذكر توجه مفكرين واقتصاديين لتطبيق الضرائب على الثروة مثل (إليزابيث وارن) و (بيرني ساندرز) المرشحان للرئاسة الأمريكية الأخيرة؛ لإخراج النظام الرأسمالي من مأزقه الحالي، لزيادة الإيرادات العامة.

أيضاً دعا الاقتصادي توما بيكيتي¹ عبر صحيفة لوموند منتصف أبريل/نيسان ٢٠٢١ إلى وضع "ضريبة عالمية بقيمة ٢٪ على الثروات التي تتجاوز عشرة مليارات يورو؛ لتخفيف التفاوتات بين دول شمال العالم وجنوبه لأنه يمكن توزيع المبالغ على كل الدول بما يتناسب مع عدد سكانها.

وتقدم الأستاذان في جامعة بيركلي بكاليفورنيا إيمانويل سايز² وغابرييل زوكمان³ بمقترح نشرته صحيفة واشنطن بوست مفاده عدم انتظار بيع المليارديرات أسهمهم لفرض الضرائب عليهم؛ حيث أن أغنى ٤٠٠ أمريكي يملكون ثروة تساوي ١٨٪ من إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة، وقد تضاعفت ثروتهم منذ ٢٠١٠.

إذا؛ ما يحصل هو اقتراب خجول للمذهب الرأسمالي من أساسيات المذهب الاقتصادي الإسلامي.

أيضاً، وبشكل معاكس لمفعول الزكاة كسياسة مالية لإعادة توزيع الثروة، فإن تتبع سلوك المصارف المركزية بوصفها ذراع السياسة المالية، وبشكل خاص الفيدرالي الأمريكي؛ يتضح جنوحها لتعزيز ثروات الأغنياء، فسياساتها النقدية مصممة بشكل صريح لتضخيم أسعار الأصول؛ بغرض خلق "تأثير الثروة". وقد اعتبر اقتصاديون أمريكيون أن هذه الطريقة تمزق البلاد، فعلى مدار ١٢ شهراً من نهاية عام ٢٠١٩ وحتى نهاية عام ٢٠٢٠، زادت ثروة أعلى ١٠٪ بمقدار ٤٠٩ ألف دولار للفرد، وثروة ٥٠٪ من الطبقة الدنيا بمقدار ١٠١٥٢ دولاراً للفرد! وهذا تفاوت كبير!!؛ مرده الفتات الذي قدمته الحكومة (وليس الاحتياطي الفيدرالي)، بما في ذلك الحوافز؛ مما رفع التفاوت في الثروة بين أعلى ١٠٪ وأدنى ٥٠٪ بأكثر

1 توما بيكيتي اقتصادي فرنسي، مدير الدراسات في مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية وأستاذ في مدرسة باريس للاقتصاد. خريج المدرسة العليا للأساتذة وحاصل على الدكتوراه في الاقتصاد. اشتهر بأعماله في مجال اللا مساواة الاجتماعية والاقتصادية، وفق منهج بحثي تاريخي مقارنة.

2 إيمانويل سايز اقتصادي فرنسي وأمريكي، أستاذ الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا في بيركلي. اشتهر بأعماله في تتبع دخول الفقراء والطبقة الوسطى والأغنياء في جميع أنحاء العالم.

3 غابرييل زوكمان اقتصادي فرنسي اشتهر بأعماله حول الملاذات الضريبية.

من ٤٠٠ ألف دولار للفرد إلى مستوى تاريخي جديد . ناهيك عن تفاوت الثروة بين ١٪ وأدنى ٥٠٪ الذي تضخم بمقدار ١.١ مليون دولار للفرد .

ومن المفيد ذكره، أن الكونغرس يمكنه اتخاذ إجراءات صارمة ضد بنك الاحتياطي الفيدرالي؛ لكن أعضائه إما هم بالفعل ضمن أعلى ١٠٪ أو يحاولون الوصول إلى هناك في أسرع وقت ممكن عندما ينضمون إلى الكونغرس، وبالتالي فإنهم مستفيدون من سياسات الاحتياطي الفيدرالي، ولن يتخذوا ضده أية إجراءات صارمة .

وصدق الله تعالى الذي وصف سلوك أمثال أعضاء الكونغرس ومن شابههم قبل أكثر من ١٤٠٠ عام بقوله: **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ** (البقرة: ١٨٨) .

لذلك نختم بدعوة أصحاب المذهب الرأسمالي للتخلي عن ثوابته المتلونة بتلون منهجه التجريبي، وضرورة اللحاق بالمذهب الاقتصادي الإسلامي الذي يعتمد على ثوابت إلهية تمثل منهجاً معيارياً والذي طُبّق فعلياً؛ فالأمر يخص الناس كل الناس؛ للحد من معاناتهم، ولتحقيق الرخاء الذي ينشده البنك الدولي نظرياً، والذي نعتقد جازمين أنه سيخفق في تحقيقه كما أخفق خلال ٦٠ عاماً في إنهاء الفقر.

حماة (حماها الله) ٧ رمضان ١٤٤٢ هـ الموافق ١٩ نيسان / أبريل ٢٠٢١ م

نموذج رياضي لتطبيق زكاة المال الإسلامية على الاقتصاد الأمريكي				
المبالغ بالآلاف الدولارات				
فئة الفقراء (ب)	فئة الأغنياء (أ)			
50%	40%	9%	1%	الفئات
15	263	1,600	11,700	وسطى الثروة
165.0	132.0	29.7	3.3	عدد السكان (مليون)
2,475	34,716.000	47,520.000	38,610.000	الثروة
	894.805	1,224.828	995.173	حصيلة الزكاة
				معدل النمو
				الحد الأدنى للغنى
				معدل الادخار (١٣-٣٣)٪

تراكم المدخرات للفئة (ب)	متوسط دخل الفرد من فئة (ب) بعد استلام الزكاة	إجمالي دخول الفقراء فئة (ب) بعد استلام الزكاة	الزكاة المدفوعة من الفئة (أ)	إجمالي ثروة الأغنياء الفئة (أ)	الفترة / السنة
4.4	33.9	5,589.8	3,114.8	120,846.0	1
8.9	34.2	5,645.7	3,146.0	122,054.5	2
13.3	34.6	5,702.2	3,177.4	123,275.0	3
17.9	34.9	5,759.2	3,209.2	124,507.8	4
22.5	35.3	5,816.8	3,241.3	125,752.8	5
27.1	35.6	5,874.9	3,273.7	127,010.4	6
31.8	36.0	5,933.7	3,306.4	128,280.5	7
36.5	36.3	5,993.0	3,339.5	129,563.3	8
41.3	36.7	6,053.0	3,372.9	130,858.9	9
46.1	37.1	6,113.5	3,406.6	132,167.5	10
50.9	37.4	6,174.6	3,440.7	133,489.2	11
55.9	37.8	6,236.4	3,475.1	134,824.1	12
60.8	38.2	6,298.7	3,509.8	136,172.3	13
65.8	38.6	6,361.7	3,544.9	137,534.0	14
70.9	38.9	6,425.3	3,580.4	138,909.4	15
76.0	39.3	6,489.6	3,616.2	140,298.5	16
81.2	39.7	6,554.5	3,652.4	141,701.4	17
86.4	40.1	6,620.0	3,688.9	143,118.5	18
91.7	40.5	6,686.2	3,725.8	144,549.6	19
97.0	40.9	6,753.1	3,763.0	145,995.1	20
102.3	41.3	6,820.6	3,800.7	147,455.1	21
107.8	41.8	6,888.8	3,838.7	148,929.6	22
113.3	42.2	6,957.7	3,877.0	150,418.9	23
118.8	42.6	7,027.3	3,915.8	151,923.1	24
124.4	43.0	7,097.6	3,955.0	153,442.4	25
130.0	43.4	7,168.5	3,994.5	154,976.8	26
135.7	43.9	7,240.2	4,034.5	156,526.5	27
141.5	44.3	7,312.6	4,074.8	158,091.8	28
147.3	44.8	7,385.8	4,115.6	159,672.7	29
153.2	45.2	7,459.6	4,156.7	161,269.5	30
159.1	45.7	7,534.2	4,198.3	162,882.2	31
165.1	46.1	7,609.6	4,240.3	164,511.0	32
171.2	46.6	7,685.7	4,282.7	166,156.1	33

177.3	47.0	7,762.5	4,325.5	167,817.6	34
183.5	47.5	7,840.1	4,368.8	169,495.8	35
189.7	48.0	7,918.5	4,412.4	171,190.8	36
196.0	48.5	7,997.7	4,456.6	172,902.7	37
202.4	49.0	8,077.7	4,501.1	174,631.7	38
208.8	49.4	8,158.5	4,546.1	176,378.0	39
215.3	49.9	8,240.1	4,591.6	178,141.8	40
221.9	50.4	8,322.5	4,637.5	179,923.2	41
228.5	50.9	8,405.7	4,683.9	181,722.5	42
235.2	51.5	8,489.7	4,730.7	183,539.7	43
241.9	52.0	8,574.6	4,778.0	185,375.1	44
248.7	52.5	8,660.4	4,825.8	187,228.8	45
255.6	53.0	8,747.0	4,874.1	189,101.1	46
262.6	53.5	8,834.5	4,922.8	190,992.1	47
269.6	54.1	8,922.8	4,972.1	192,902.1	48
276.7	54.6	9,012.0	5,021.8	194,831.1	49

المراجع:

١. قنطقجي، د. سامر مظهر، سياستنا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب المائتين، <https://kantakji.com/1044>.
٢. قنطقجي، د. سامر مظهر، السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية، <https://kantakji.com/4708>.
٣. قنطقجي، د. سامر مظهر، فقه المحاسبة الاجتماعية، <https://kantakji.com/1036>.
٤. قنطقجي، د. سامر مظهر، تموت عضلة السياسة المالية وتعفننها في جسم الاقتصاد التقليدي، <https://kantakji.com/5845>.

4. GoldPrice website, [Link](#).
5. Matthew Higgins and Thomas Klitgaard, What Is behind the Global Jump in Personal Saving during the Pandemic?, APRIL 14, 2021, [Link](#).
6. PopulationPyramid website, [Link](#).
7. The Economist, Inequality could be lower than you think, Nov 28th 2019, [Link](#).
8. The Federal Reserve website, [Link](#). (select Table tab).
9. Trading Economics website, [Link](#).
10. TRT Arabic website, [Link](#).
11. Wolf Richter, I Now Track the Most Important Measure of the Fed's Economy: the "Wealth Effect" and How it Impacts Americans Individually, Apr 12, 2021, [Link](#).
12. Wolf Richter, Powell in WSJ Op-ed: "I Truly Believe that We [the Rich] Will Emerge from this Crisis Stronger and Better, as We [the Rich] Have Done so Often Before", Mar 19, 2021, [Link](#).

كاريكاتير: البطالة

خالد قطاع

رسام كاريكاتير



أثر هندسة مالية سهم الغارمين على البيئة الاستثمارية

د. حازم محمود عيسى الوادي

جامعة الطفيلة التقنية، كلية إدارة الأعمال، رئيس قسم اقتصاد الأعمال

الحلقة (١)

الزكاة فريضة مالية، فرضت لحكم كثيرة علمنا القليل منها، وخفي علينا الكثير، فعلمنا القليل منها نتيجة السعادة التي نعمنا بها من تطبيقها، وما زلنا نتعلم ونعلم ما دمنا نطبق ونبحث وندرس بتلك الفريضة وبالأصناف التي صرفت لهم.

فمن الأصناف التي صرفت لهم سهم الغارمين، فدفعت لهم الزكاة لتخليصهم من ديونهم التي تحملوها لأمر مباح ونتيجة لإرادية، ومن أسباب الاستدانة القيام بمشروع إنتاجي فيحصل ظرف طارئ فيعرض العملية الإنتاجية للخطر، فتلغي هندسة مالية سهم الغارمين ذلك الخطر بتمويله بالكامل دون مقابل، فيكون ذلك حافزا للمستثمرين للاستثمار، وحفظ الاستثمارات القائمة.

تكمن مشكلة البحث في قلة الكتابات والدراسات في هندسة مالية سهم الغارمين خاصة من الجانب الاقتصادي، ودور هندسة مالية سهم الغارمين على تحفيز المستثمرين على الاستثمار، وأثر ذلك على توظيف الموارد الاقتصادية، وزيادة الإنتاج، وتحقيق التنمية الاقتصادية. وسيتناول الباحث موضوعه بتعريفات الغارمين ومخاطر الاستثمار ثم تأثير هندسة مالية سهم الغارمين على المخاطرة.

المبحث الأول: ماهية الغارمين:

أولاً: الغارمون لغة: العُرم: الدين.. والغريم: الذي عليه الدين.. وقد يكون الغريم أيضاً: الذي له الدين¹.

ثانياً: الغارمون اصطلاحاً: عُرف الغارمون بأنهم: الذين ركبهم الدين ولا وفاء عندهم به²، والغارم في مذهب أبي حنيفة: مَنْ عليه دين ولا يملك نصاباً فاضلاً عن دينه³، أو الذين عليهم من الدين مثل ما

1. الجوهري، 2008م ص 773.

2. القرطبي، 8/157.

3. ابن عابدين، 2/63.

بأيديهم من المال، أو أكثر، وهم ممن أَدان في واجب، أو مباح، فإن كان كذلك جاز أن يُعطوا من الصدقة ما يقضون به ديونهم، أو بعضها¹، أو الذين ركبهم ديون لا يقدرّون على الوفاء بها، سواء كانت من أجل الاستهلاك، أم الإنتاج الذي قد يصاب بكساد السلعة، أو بمنافسة غير متكافئة، أو غير ذلك²، وبذلك يمكن تعريف الغارم بأنه: كل مَنْ عليه دين ولا يستطيع سداًه بسبب قلة إيراده أو كثرة دينه نسبة لإيراده، أو مَنْ أصبح عليه التزام مادي لا يستطيع الوفاء به بسبب قلة إيراده أو كثرة التزامه نسبة لإيراده، على أن يكون الدين أو الالتزام في مباح أو واجب، وبذلك فالغرم يشمل الشخصية العادية والاعتبارية.

وعاء الغارمين: يشمل سهم الغارمين كل مَنْ استدان من أجل:

١. الاستهلاك³: لقضاء الحاجات الأصلية التي تحفظ الأركان الخمسة للحياة (الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال)، وتشمل: المأكل، والمشرب، والملبس، والمسكن، والأثاث، والمركب، والعلاج، والتعليم، وشراء الكتب، والزواج، والأمن، والخدم⁴.

٢. الوقف⁵: مثال ذلك: مؤسسة رعاية أيتام، ومستشفى علاج مرضى الفقراء والمساكين، ومطعم لإطعام الفقراء والمساكين، ومسجد لإقامة الصلاة وشعائر الدين وتعليم أمور الدين الإسلامي، ومركز تحفيظ وتعليم القرآن الكريم وأمور الدين الإسلامي، ومركز لتحرير العبيد، ومؤسسة لتزويج الشباب الفقراء، وحديقة عامة للتنزه، وحفر بئر ماء، وبناء فندق لإيواء الفقراء والمساكين وأبناء السبيل، ووسيلة مواصلات لنقل فقراء ومساكين المسلمين، وإقامة دور لرعاية ذوي الحاجات الخاصة من المسلمين، وإقامة مراعي، وإقامة موقفاً ومجمعاً عاماً، وإقامة حمامات عامة،... وغير ذلك مما ينتفع به المسلمين.

٣. مشروع إنتاجي نافع: مثال ذلك: مصنع إنتاج الطيبات من المأكل والمشرب والملبس والمركب والكتب والقرطاسية ومستلزمات التعليم والألعاب، وإقامة مصنع لإنتاج الأسلحة والذخائر لتزويد جيش المسلمين بها، وتجهيز وإعداد جيش المسلمين، وتزويد جيش المسلمين بالتموين والخطط والمعلومات اللازمة، وكراء نهرا، وشق طريقاً، واستصلاح أرضاً للزراعة، وإقامة جسراً، وإنشاء ميناء،... وغير ذلك.

١. ابن عبد البر الأندلسي، 2004م 1/190.

٢. القرضاوي، ص 581.

٣. القرضاوي، ص 581.

٤. هوارى، سيد، 1982م ص 132.

٥. القرضاوي، 1999م 2/630.

٤ . أتلف شيئاً على غيره خطأ أو سهواً، كحرق زرع أو رعيه، أو حرق بيت أو مصنع أو أية ممتلكات، أو قتل ثروة حيوانية بإلقاء السموم على مأكليها بغير قصد أو عمد، أو غير ذلك .

٥ . فاجأتهم كوارث الحياة، كحوادث السير، والحوادث الأخرى، والحرق، والغرق، والهدم، والزلازل، والهزات الأرضية، والبراكين، والعواصف المدمرة، والحروب، والكساد الاقتصادي المكسب للإنتاج، والتضخم الاقتصادي المنقص لقيمة النقد، والأمراض والأوبئة المهلكة للمال، والجفاف المهلك للزرع والضرع، ونضوب الموارد الاقتصادية والمواد الأولية، وغير ذلك، ودليل ذلك: عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ الْمُخَارِقِ، قَالَ: حُمِلْتُ حَمَالَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلْتُهُ فِيهَا، فَقَالَ: أَقِمِ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ، فَإِمَّا أَنْ نَحْمِلَهَا، وَإِمَّا أَنْ نَعِينِكَ فِيهَا " ، وَقَالَ: إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ: لِرَجُلٍ تَحْمَلُ حَمَالَةً قَوْمٍ، فَيَسْأَلُ فِيهَا حَتَّى يُؤَدِّيَهَا ثُمَّ يَمْسِكُ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَا حَتَّ مَالِهِ، فَيَسْأَلُ فِيهَا حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ، أَوْ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ، ثُمَّ يَمْسِكُ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ، فَيَسْأَلُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ، أَوْ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ، ثُمَّ يَمْسِكُ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْمَسَائِلِ سَحْتًا، يَا قَبِيصَةُ يَا كَلَهُ صَاحِبُهُ سَحْتًا¹ .

دين الميت، قال القرطبي²: " قال علماؤنا وغيرهم، يقضى منها دين الميت – أي الزكاة – لأنه من الغارمين، ودليل ذلك: عن أبي هريرة رضي الله عنه، " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدَّيْنَ فَيَسْأَلُ، هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ فَضْلًا؟ فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ لِدِينِهِ وَقَاءَ صَلَّى، وَإِلَّا، قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبِكُمْ، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ، قَالَ: أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تَوَفَّى مِنْ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دِينًا فَعَلِيَ قِضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ"³ .

٦ . تحمل دية مقتول، فيعطى مع الفقر والغنى، ودليل ذلك: عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ إِلَّا لِحَمْسَةٍ، لِغَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا أَوْ لِغَارِمٍ أَوْ رَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ أَوْ لِرَجُلٍ لَهُ جَارٌ مَسْكِينٌ فَتُصَدَّقَ عَلَى الْمَسْكِينِ فَأَهْدَى الْمَسْكِينُ لِلْغَنِيِّ⁴ .

1. صحيح مسلم، حديث رقم 1044.

2. القرطبي، 8/159.

3. رواه الشيخان.

4. سنن أبو داود، حديث رقم 1635.

٧. إصلاح ذات البين وإخماد الفتن، ويحصل ذلك باستدانة مالا وصرفه في الإصلاح، ويكون بإخماد الفتنة بين شخصين أو فعتين أو طائفتين أو دولتين، أو القيام بالصلح نتيجة خلاف أو ثائر أو تعد على مال أو عرض أو دم أو اعتقاد مذهبي أو طائفي أو ديني، أو غير ذلك .

٨. الشخصية الاعتبارية، حالة أصيبت بظرف طارئ أخل بإيرادها، أو أخسرها سيولتها أو رأس مالها أو جزء منه، ولم تستطع القيام بنفسها، فلا يجوز إخراجها من السوق، ودليل ذلك قوله: " **وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ** (الأعراف: ٥٦)، وكذلك ما روي عن أبي هريرة قال: « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم أو ليلة فإذا هو بأبي بكر وعمر فقال: **ما أخرجكما من بيوتكما هذه الساعة؟** قالوا: الجوع يا رسول الله قال: وأنا والذي نفسي بيده لأخرجني الذي أخرجكما قوموا؛ فقاموا معه فأتى رجلا من الأنصار فإذا هو ليس في بيته، فلما رأته المرأة قالت مرحبا وأهلاً فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: أين فلان؟ قالت ذهب يستعذب لنا من الماء، إذ جاء الأنصاري فنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ثم قال: الحمد لله ما أحد اليوم أكرم أضيافاً مني، قال فانطلق فجاءهم بعذق فيه بسر وتمر ورطب فقال: كلوا من هذه، وأخذ المدينة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: **إياك والحلوب؛ فذبح لهم فأكلوا من الشاة ومن ذلك العذق وشربوا، فلما أن شبعوا ورووا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر وعمر: والذي نفسي بيده لتسألن عن هذا النعيم يوم القيامة، أخرجكم من بيوتكم الجوع ثم لم ترجعوا حتى أصابكم هذا النعيم**¹، وكذلك ما روي عن سعيد بن حريث رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **من باع داراً أو عقاراً فلم يجعل ثمنه في مثله كان قمنا أن لا يبارك فيه**²، ومن المعقول: لما فيه من مصلحة عامة كإصلاح ذات البين أو إخماد فتنة، وفي ترك الشخصية الاعتبارية دون دفع الغرم عنها إفقار لأسر كثيرة إذا ما صفيت المنشأة وخرجت من السوق، وفيه تعطيل للموارد الاقتصادية من طبيعية وبشرية ومالية، وكثرة انتشارها في هذا العصر، فأصبح يشكل قوة وثقل اقتصادي للدول الإسلامية.

¹. صحيح مسلم حديث رقم 2038.

². سنن ابن ماجه حديث رقم 2491، ورواه البيهقي، وصححه الألباني في سنن ابن ماجه.

٩. الأصول والفروع: أجاز الفقهاء دفع الزكاة من الأصول للفروع، ومن الفروع للأصول مع وجوب النفقة بشرط الدين أي من سهم الغارمين، يقول السرخسي في ذلك¹: " ويجوز دفع الزكاة إلى من تلزمه نفقته من سهم الغارمين بل هم أفضل من غيرهم لا من سهم الفقراء والمساكين، إلا أن يكفيهم ما يعطيهم إياه".

مقدار ما يستحق الغارم: يختلف الغرم من صنف إلى صنف آخر، فقد يكون الغرم لنفسه وعياله، وقد يكون لإصلاح ذات البين أو إخماد فتنة، وقد يكون لدفع دية مقتول، وهذا ما يتم تفصيله.

أولاً: مقدار ما يعطى الغارم لنفسه وعياله:

يعطى الغارم لنفسه وعياله من الزكاة ما يقضي به دينه، ما دام الدين في غير معصية، ولو كان مالكا لمال عيني كالسكن، والأثاث، والمركب، والخادم، وغير ذلك، فقيل: " مَنْ غُرْمٌ لِصَلَاحِ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ فَإِنْ اسْتَدَانَ مَا أَنْفَقَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عِيَالِهِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ أَوْ أَتْلَفَ شَيْئًا عَلَى غَيْرِهِ سَهْوًا فَهَذَا يُعْطَى مَا يَقْضِي بِهِ دَيْنَهُ بِشُرُوطِ (أَحَدَهُمَا) أَنْ يَكُونَ مُحْتَاجًا إِلَى مَا يَقْضِي بِهِ الدَّيْنَ فَلَوْ كَانَ غَنِيًّا قَادِرًا بِنَقْدٍ أَوْ عَرْضٍ عَلَى مَا يَقْضِي بِهِ فَقَوْلَانِ مَشْهُورَانِ ذَكَرَهُمَا الْمُصَنِّفُ وَالْأَصْحَابُ (أَحَدَهُمَا) وَنَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ عَنْ نَصِّهِ فِي الْقَدِيمِ وَالصَّدَقَاتِ مِنَ الْأُمِّ أَنَّهُ يُعْطَى مَعَ الْغَنَى لِأَنَّهُ غَارِمٌ فَأَشْبَهَ الْغَارِمَ لِذَاتِ الْبَيْنِ، (وَأَصْحَبَهُمَا) عِنْدَ الْأَصْحَابِ وَهُوَ نَصُّهُ فِي الْأُمِّ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يُعْطَى كَمَا لَا يُعْطَى الْمَكَاتِبُ وَابْنُ السَّبِيلِ مَعَ الْغَنَى بِخِلَافِ الْغَارِمِ لِذَاتِ الْبَيْنِ فَإِنْ مَصْلَحَتُهُ عَامَةٌ فَعَلَى هَذَا لَوْ وَجَدَ مَا يَقْضِي بِهِ بَعْضُ الدَّيْنِ قَالَ أَصْحَابُنَا يُعْطَى مَا يَقْضِي بِهِ الْبَاقِي فَقَطْ فَلَوْ لَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا وَقَدَّرَ عَلَى قَضَائِهِ بِالْاِكْتِسَابِ فَوَجْهَانِ (أَحَدَهُمَا) لَا يُعْطَى كَالْفَقِيرِ (وَالصَّحِيحُ) وَبِهِ قَطْعُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ يُعْطَى لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ قَضَاؤُهُ إِلَّا بَعْدَ زَمَانٍ وَقَدْ يُعْرَضُ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْقَضَاءِ بِخِلَافِ الْفَقِيرِ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ حَاجَتُهُ بِالْكَسْبِ بِالْحَالِ وَمَا مَعْنَى الْحَاجَةِ الْمَذْكُورَةِ قَالَ الرَّافِعِيُّ عِبَارَةً الْأَكْثَرِينَ تَقْتَضِي كَوْنَهُ فَقِيرًا لَا يَمْلِكُ شَيْئًا وَرَبَّمَا صَرَحُوا بِهِ قَالَ وَفِي بَعْضِ شُرُوحِ الْمِفْتَاحِ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ الْمَسْكَنُ وَالْمَلْبَسُ وَالْفِرَاشُ وَالْأَنْيَّةُ وَكَذَا الْخَادِمُ وَالْمَرْكُوبُ إِنْ اقْتَضَاهَا حَالَهُ بَلْ يَقْضِي دَيْنَهُ وَإِنْ مَلَكَهَا قَالَ وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا يُعْتَبَرُ الْفَقْرُ وَالْمَسْكَنَةُ هُنَا بَلْ لَوْ مَلَكَ قَدْرَ كِفَايَتِهِ وَكَانَ لَوْ قَضَى دَيْنَهُ مِمَّا مَعَهُ لِنَقْصِ مَالِهِ عَنِ كِفَايَتِهِ تَرَكَ لَهُ مَا يَكْفِيهِ وَأَعْطَى مَا يَقْضِي بِهِ الْبَاقِي قَالَ الرَّافِعِيُّ وَهَذَا أَقْرَبُ².

¹. السرخسي، ص 106.

². النووي، 6/ 207 - 208.

ثانيا : كم يعطى الغارم لإصلاح ذات البين وإخماد الفتنة :

من استدان لإصلاح ذات البين أو إخماد فتنة أو دفع دية فيدفع له من الزكاة ما يقضي دينه، فقيل في ذلك: " مَنْ غُرْمَ لإصلاح ذات البين ومعناه أن يستدين مالا ويصرفه في إصلاح ذات البين بأن يخاف فتنة بين قبيلتين أو طائفتين أو شخصين فيستدين مالا ويصرفه في تسكين تلك الفتنة فينظر إن كان ذلك في دم تنازع فيه قبيلتان أو غيرهما ولم يظهر القاتل أو نحو ذلك وبقي الدين في ذمته فهذا يصرف إليه من سهم الغارمين من الزكاة سواء كان غنيا أو فقيرا ولا فرق بين غناه بالنقد والعقار وغيرهما، هذا هو المذهب وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين¹ .

ثالثا : مقدار ما تعطى الشخصية الاعتبارية :

يعطى الغارم المنتج للطيبات وكان شخصا عاديا ما يخرج منه مما أحلَّ به من غرم أو إفلاس نتيجة طارئ، أما الشخصية الاعتبارية فتعطى ما يكفي نفقاتها لمدة حول .

أما إذا غُرْمَ شخص أو أشخاص لبيت عبادة أو تعليم أمور الدين الإسلامي أو لمصلحة اجتماعية، على أن تكون وقفا لعامة فقراء ومساكين المسلمين، فيعطى هؤلاء ما يكفي سداد دينهم، فقيل في ذلك: " ذكر السرخسي أن ما استدانة لعمارة مسجد وقرئ ضيف فهو كما استدانة لنفقاته ومصحة نفسه وحكي الروياني في الحلية عن بعض الأصحاب أنه يعطى من سهم الغارمين مع الغنى بالعقار ولا يعطى مع الغنى بالنقد قال الروياني وهذا هو الاختيار"² .

رابعا : مقدار ما يعطى دافع دية القتيل :

يعطى دافع دية القتيل من الزكاة مقدار ما دفع إذا كان ديننا، أو تحملها ولم يستطع دفعها، أما إن لم يكن ديننا فلا يدفع له شيئا، فقيل في ذلك: " قال أصحابنا إنما يعطى الغارم لإصلاح ذات البين ما دام الدين باق عليه سواء كان الدين لمن استدان منه ودفعه في الإصلاح أو كان تحمل الدية مثلا لأهل القتيل ولم يؤدها بعد فيدفع إليه ما يؤديه دينه أو إلى ولي القتيل فلو كان قضاة من ماله أو أداه ابتداء من ماله لم يعط بلا خلاف لأنه ليس بغارم إذ لا شيء عليه"³ .

1. المرجع السابق 6 / 206 – 207.

2. المرجع السابق 6 / 210.

3. المرجع السابق 6 / 206 – 207.

المبحث الثاني: مخاطر الاستثمار:

أولاً: معنى الاستثمار: الاستثمار هو: "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينه ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات"¹.

ثانياً: معنى المخاطرة: المخاطرة لغة: مشتق من خَطَرَ: الإشراف على الهلاك، يقال: أخطَرَ المال، أي جعله خَطراً بين المتراهنين²، والمخاطرة اصطلاحاً: لأهمية المخاطرة في هذا البحث تم توضيح معناها بعدة جوانب، المخاطرة اقتصاداً: "احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار، وتقاس بناء لذلك بمقدار الانحراف المعياري للعائد الفعلي عن العائد المرجح أو المتوقع"³، والمخاطرة مالياً: "عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي"⁴، والمخاطرة تأمينياً: "عدم المعرفة الأكيدة بنتائج الأحداث"⁵، والمخاطرة مصرفياً: "الانحراف عن العائد المتوقع نتيجة أي عملية، أو قرار ائتماني على حالة عدم التأكد فيما يتعلق بذلك العائد"⁶ والمخاطرة فقهاً: "المقامرة والغرر والضمان، أما كونها مقامرة فلأنها تقع على أمر قد يحدث أو لا يحدث، وغرراً لأنها ترتبط بعوامل تدفع إلى عدم اليقين، والتي يمكن أن تتولد عن العلاقة التعاقدية، والضمان على اعتبار أن الفقهاء يستخدمون الضمان بمعنى تحمل تبعه الهلاك والتي تعني المخاطرة"⁷.

ومما سبق يمكن التوصل إلى أن المخاطر تشمل: كل ما يحصل من غير إرادة الإنسان، كانحراف في الأحداث خلال فترة زمنية محددة، أو حالة عدم التأكد تصاحب قرار الاستثمار، أو حادث مادي يؤدي لخسارة الاستثمارات، أو انحراف العائد نتيجة تغيرات غير متوقعة في الأحداث مما يسبب خسارة كلية أو جزئية في الأصل المملوك.

1. مطر، 2009م ص22.

2 الجوهري، ص 303.

3. مطر، 2009م ص 52.

4. عيد السلام، 1989م ص 38.

5. الزرقا، 1980م ص 375.

6. Gerhand Schroeck, 2002, P. 24.

7. القرني، 2002م ص 19 وما بعدها.

النصوص الشرعية في المخاطرة:

١. عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تحل الصدقة إلا لخمسة: رجل اشتراها بماله، أو رجل عامل عليها، أو غارم، أو غاز في سبيل الله تعالى، أو رجل له جار فيتصدق عليه فيهدي له¹.

٢. عن قبيصة بن مخارق الهلالي رضي الله عنه: قال: تحمّلت حمالة، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أسأله فيها، فقال: أقم حتى تأتينا الصدقة، فنأمر لك بها، ثم قال: يا قبيصة، إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة، فحلت له المسألة حتى يصيبها، ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله، فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سداداً من عيش - ورجل أصابته فاقة، حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: لقد أصابت فلاناً فاقة، فحلت له المسألة، حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سداداً من عيش - فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحت، يأكلها صاحبها سحتاً².

٣. عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها، فكثر دينه فأفلس، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تصدقوا عليه، فتصدق الناس عليه ولم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه: خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك³.

٤. عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: أنا أولى بكل مؤمن من نفسه؛ من ترك مالا لأهله، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإلى وعلي⁴.

أنواع المخاطرة: تنقسم المخاطرة لتشمل كل من: حياة الإنسان، والمال العيني، والمال النقدي.

أولاً: مخاطر تصيب حياة البشر، فتؤدي للوفاة أو العجز عن العمل وخدمة الذات، وتشمل ما يلي:

1. سنن أبي داود، حديث رقم 1636، صححه الألباني في صحيح الجامع، حديث رقم 7250.

2. صحيح مسلم، حديث رقم 1044.

3. صحيح مسلم، حديث رقم 1556.

4. رواه الشيخان.

١ . الوفاة التي توجب الدية بسبب: القتل العمد، والقتل الخطأ بسبب عيار ناري أو ما شابهه، والموت بسبب: حوادث السير، وخطأ طبي، وحريق، وغرق، والسقوط عن بناء، والوقوع في بناء، وإصابات العمل، وغير ذلك .

٢ . العجز عن العمل: بسبب الشلل أو قطع الأرجل، مما يستوجب دفع الأرش أو البديل للشخص وتكون بسبب: حوادث السير، وإصابات العمل، والأخطاء الطبية .

٣ . العجز عن العمل والقيام بالذات: بسبب الموت السريري، وقطع الأيدي، وهذا يستوجب دفع الأرش وتكون بسبب: حوادث السير، وإصابات العمل، والأخطاء الطبية .

ثانيا: مخاطر تصيب المال النقدي والعيني، فتهلكه كلياً أو جزئياً، وتكون بسبب:

١ . الطبيعة: كالزلازل البراكين والهزات الأرضية، والشهب والنيازك، والتسونامي، والأعاصير والفيضانات وموجات البرد والحر، والجفاف، والغرق، والأمراض .

٢ . البشر: كالحروب، وحوادث السير، والسرقه، والإتلاف، والسلب والغصب والنهب، وخطر قطع الطريق، والانقلابات السياسية وتغير نظام الحكم، والحرق .

٣ . الاقتصاد: وتشمل: الكساد الشديد، والتضخم المرتفع، ونضوب الموارد الأولية، وتذبذب الأسعار، والإضرابات والمقاطعات، والتلوث، والمنافسة القوية، وخطأ إداري، والغرر والغبن الفاحش، وظهور اختراعات جديدة، والحملات الإعلانية المؤثرة، وظهور قوانين جديدة تؤثر على المنتجات الموجودة، وتقلب معدلات الدخل والضريبة، والشهرة التجارية، وتغير ذوق المستهلكين، والوازع الديني .

La Zakat: une basale motrice de l'investissement dans un contexte Islamique

Zouhair LAKHYAR

Professeur de l'enseignement supérieur à la faculté des sciences
juridiques Economiques et Sociales, Université Hassan II,
Mohammedia- Maroc

Fekkak HAMDJ

Professeur de l'enseignement supérieur assistant à la faculté de
l'économie et gestion, Université Sultan Moulay Slimane, Béni
Mellal- Maroc

Amine REDWANE

Docteur en sciences Economiques

La Zakat est considérée comme une obligation de l'islam, et l'un de ses piliers, aussi bien, un élément clé du système économique islamique qui vise à réaliser le développement global de la société, à travers le déplacement du processus de production vers la croissance. En revanche, la thésaurisation contribue principalement à la stagnation économique, car elle empêche l'activité de circulation monétaire, qui est nécessaire pour relancer la vie économique.

Selon les orientations de notre Prophète Mohamed (PSL), nous pouvons dire que la Zakat peut être un déterminant principal de la motivation à l'investissement.

En effet, nous pouvons écrire: $I = f(Z)$

Avec:

I: l'investissement

Z: la Zakat

Pour analyser cette relation, nous allons distinguer entre les trois types d'investissement, ce qui va permettre de décliner divers scénarios relatifs au paiement de la Zakat.

1. La catégorie des investisseurs/épargnants: C'est-à-dire les agents économiques qui partagent leur excès par rapport à la consommation en deux parties, une pour l'investissement et une autre pour l'épargne.
2. La catégorie des investisseurs: C'est-à-dire sont ceux qui utilisent tout l'excès à la consommation dans l'investissement.
3. La catégorie des épargnants: C'est-à-dire sont ceux qui épargnent la totalité de l'excès.

L'objectif de ce travail est de mettre en exergue l'importance de la Zakat dans l'investissement à travers des démonstrations mathématiques, en vue de montrer avec raisonnement scientifique une certaine acceptabilité chez les non musulmans qui ne croient pas à la pensée islamique.

La catégorie des investisseurs/épargnants

Soient:

π : Le taux des profits prévus d'investissement

Q_π : Quantité des profits prévus

I : L'investissement

Z_{Q_π} : La Zakat appliquée sur les profits prévus

α : Le taux Zakataire

Donc, nous pouvons écrire le taux de profits prévus comme:

$$\pi = \frac{Q_\pi}{I}$$

Et

$$Z_{Q_\pi} = \alpha Q_\pi$$

Soit:

π_z : Le taux de profit prévu après déduction de la Zakat.

Ceci donne:

$$\begin{aligned} \pi_z &= \frac{Q_\pi}{I} - \frac{Z_{Q_\pi}}{I} \\ &= \frac{Q_\pi}{I} - \alpha \frac{Q_\pi}{I} \end{aligned}$$

$$\pi_z = \frac{Q_\pi}{I}(1 - \alpha)$$

$$\pi_z = \pi(1 - \alpha)$$

Pour cette catégorie d'investisseurs/épargnants, on ne doit pas oublier ceux qui préfèrent thésauriser¹ leurs fonds, en effet s'ils sont assujettis à la Zakat, nous pouvons noter:

β : Le taux de la Zakat sur les fonds thésaurisés et qui devraient normalement être investis ;

Z_T : La Zakat sur les fonds thésaurisés

Ceci donne:

$$Z_T = \beta I \text{ C'est-à-dire que: } \beta = \frac{Z_T}{I}$$

De là, nous pouvons confirmer que l'agent épargnant/investisseur gagnera un profit net égal à π_z , auquel on ajoute le taux de la Zakat dans le cas où l'agent économique décide de thésauriser son argent ceci donne en fin de compte:

$$\pi_z = \pi(1 - \alpha) + \beta$$

Ensuite, avant d'aller vers la notion de décision d'investir en économie islamique, il serait judicieux de rappeler brièvement les mécanismes utilisés pour prendre la décision d'investir en économie conventionnelle. A cet effet, l'agent économique décide d'investir en comparant le taux d'intérêt i avec l'efficacité marginale du capital Emk .

Si $i > Emk$ l'agent économique préfère placer son argent et ne pas investir.

Si $i < Emk$ l'agent économique préfère investir son argent.

Ceci ne fait pas le cas pour l'économie islamique, ainsi la décision d'investir dans ce contexte est continue tant que:

$$\pi_z > 0$$

$$\pi(1 - \alpha) + \beta > 0$$

$$\pi(\alpha - 1) < \beta$$

Nous voyons ici que $(\alpha - 1)$ est négative ; c'est-à-dire que l'investisseur

¹ Ici: on ne parle pas d'épargne du fait que les détenteurs de l'argent n'ont pas le droit de recevoir de l'intérêt car il est prohibé par l'islam et de là, ils préfèrent garder de l'argent chez eux.

musulman continu à investir et ne s'arrête pas au niveau zéro du π mais continue à investir jusqu'à $\pi_z < 0$.

Si on pose:

$$\pi(\alpha - 1) < \beta$$

$$\pi = \frac{\beta}{\alpha - 1}$$

π est considéré négatif, constitue le seuil à partir duquel l'agent économique décide d'investir ou pas, dans un cadre régi par la loi islamique, autrement dit, tant que le taux de profit dépasse le taux Zakataire appliqué au fonds thésaurisés, l'agent économique continu à investir même si son taux de profit devient négatif.

La catégorie des investisseurs

Si un investisseur se présente devant une banque demandant du financement, c'est par ce qu'il cherche à dégager le maximum possible de profit suite à cet investissement et partant de là, nous pouvons se poser la question suivante:

Quel mode de financement paraît convenable à cet investisseur ?

Si l'investisseur demande du financement auprès d'une banque conventionnelle ce dernier aura la situation suivante:

Soient:

π : Le profit recherché

E : Le volume de l'emprunt contracté auprès de la banque et qui doit être investi

i : Le taux d'intérêt appliqué sur la dette

α : La proportion remboursée du principal de la dette

Soit G_{bc} le gain espéré de l'investisseur suite au prêt de la banque conventionnelle.

$$G_{bc} = \pi - iE - \alpha E$$

$$= \pi - E(i - \alpha)$$

Si l'investisseur demande du financement au prêt d'une banque islamique, il

sera appelé à réaliser des contrats¹ qui respectent les precepts de la Charia, si on suppose que l'investisseur et la banque décident de se mettre d'accord sur un contrat de *Moudaraba*, l'investisseur se trouvera dans la situation suivante:

Soient:

π : Le profit recherché

δ : La fraction du partage du profit destiné à l'investisseur

$1 - \delta$: La fraction du partage destiné à la banque islamique

G_{bi} : Le gain espéré de l'investisseur suite au prêt de la banque islamique

Donc l'investisseur recevra en cas de profit un gain

$$G_{bi} = \delta\pi \quad \text{Ou} \quad G_{bi} = (1 - \delta)\pi$$

A cet égard, on doit comparer les deux gains pour voir où se dirigera l'investisseur. Autrement dit, comment est G_{bi} par rapport à G_{bc}

Si $G_{bc} < G_{bi}$: l'investisseur préfère aller à la banque islamique

Si $G_{bc} > G_{bi}$ l'investisseur se dirige vers la banque conventionnelle

$$G_{bc} > G_{bi}\pi(E - i) > \delta\pi$$

$$G_{bc} < G_{bi}\pi(E - i) < \delta\pi$$

La catégorie des épargnants

Sont ceux qui épargnent la totalité de l'excès, Supposons qu'un individu détient de l'argent oisif K_0 pendant plusieurs années, cet individu est bien évidemment contribuable à la Zakat avec un taux annuel noté z .

La première année l'individu passe de K_0 à K_1 avec

$$\begin{aligned} K_1 &= K_0 - zK_0 \\ &= K_0(1 - z) \end{aligned}$$

La deuxième année l'individu passe de K_1 à K_2 avec:

$$\begin{aligned} K_2 &= K_1 - zK_1 \\ &= K_1(1 - z) \\ &= K_0(1 - z)(1 - z) \\ &= K_0(1 - z)^2 \end{aligned}$$

¹ Il y a beaucoup de types de contrats dans ce sens mais pour la nécessité de la démonstration mathématique on se contentera ici du contrat de Moudaraba.

En troisième année l'individu passe de K_2 à K_3 avec:

$$\begin{aligned} K_3 &= K_2 - zK_2 \\ &= K_2(1 - z) \\ &= K_0(1 - z)^2(1 - z) \\ &= K_0(1 - z)^3 \end{aligned}$$

A la n ème année l'individu se trouvera avec:

$$K_n = K_0(1 - z)^n$$

Ceci donne:

$$K_0 = \frac{K_n}{(1 - z)^n}$$

Mathématiquement parlant: si $n \rightarrow \infty$ automatiquement $K_0 \rightarrow 0$

C'est-à-dire que l'individu est menacé de devenir complètement pauvre, c'est pour cette raison que la loi islamique exige ce qu'on appelle le quorum ou le *Nissab* qui est un seuil en dessous duquel on ne paie pas la Zakat.

Finalement nous pouvons dire que si on a:

$$K_0 = \frac{K_n}{(1 - z)^n}$$

Et si $n \rightarrow \infty$ alors K_0 ne tendra pas vers zéro mais tout simplement vers le *Nissab*. Nous pouvons dire donc si on note N Nissab,

Si $n \rightarrow \infty$; $K_0 \rightarrow N$

De ce fait, l'agent économique ne doit pas laisser de l'argent oisif mais il doit investir cet argent pour ne pas être obligé de payer la Zakat du principale jusqu'à ce qu'il devient en dessous du Nissab.

Conclusion:

Au terme de cet article, nous pouvons dire que la Zakat constitue l'épine dorsale de l'économie islamique, puisqu'elle mobilise une panoplie de préceptes et une vision particulière de telle économie dans un cadre islamique. Ce qui nous pousse à dire que l'économie basée sur la Zakat est considérée comme une économie salvatrice de toute l'humanité.

Enfin, nous concluons que ces démonstrations mathématiques sommaires montrent la place idéale de la Zakat, en tant que stimulateur de l'investissement et quintessence remède pour éliminer toute énergie productive inactive ou thésaurisée dans un cadre islamique.

Références bibliographiques:

- Badaj, F., & Radi, B. (2017), « le principe de partage des profits et des pertes et le financement des PME: une analyse fondée sur les conclusions majeures des théories financières », RAFI, 1 (2), 165-181.
- Zouhair, L., & Fekkak, H. (2020), « L'économie islamique en équations mathématiques », 1^{ère} édition, Maroc.
- عامر يوسف محمد العتوم، " المقاصد الاقتصادية في تشريع الزكاة قراءة تحليلية لنصوص من القرآن والسنة"، (2013)، مجلة العلوم الشرعية (جامعة القصيم).

The South Korean Contribution to the Economic Development of the Middle East

Mai Elsayed

**BA Political Science, Teacher assistant in faculty of Communication
Advertising and PR Department, MSA University**

South Korea was able to maintain as a global leader in innovation, information, communication, leadership, public diplomacy, and other aspects. It positioned itself as one of the most innovative countries. Korea also had a significant performance in the research and development (R&D).

One of the people who had a huge influence on the economic development of South Korea was president Park Ching-hee. In 1961, he influenced the economic development. Graham (2003) president Park gave attention and priority to improve Korea's economy. Along with several advisors, he created the "Korean economic miracle" (Graham, 2003). This led to the large industrial groups in South Korea. For instance, Samsung is one of Korea's biggest chaebol (electronics, shipbuilding, construction, and insurance). In addition to, the Korean government played an essential factor through its systematic approach. Currently it was able to achieve an exceptional success in integrating extreme poverty reduction with continuous economic growth. The policies that were done by the government led to an increase in the gross domestic product (GDP). Moreover, Korea became the first former aid recipient to become a part of the Development Assistance Committee (DAC). Korea is setting a target to increase its official development assistance (ODA). It also acts as an inspiration for its development experience and positioned itself as having an effective international role (The World Bank In Republic of Korea, 2020). Moreover, South Korea has adequate resource materials as one of the high-income donor country. Also, it is ranked as the sixth largest prospective military power worldwide, in the Global Firepower rank. Therefore, it was able to secure its status as a middle power, in spite of the geopolitical challenges (Jeong, 2020).

On the other hand, The Middle East consists of 29 countries: Yemen, Egypt, Western Sahara, Saudi Arabia, UAE, Morocco, Libya, Turkey, Iran, Somalia, Cyprus, Tunisia, Oman, Kuwait, Syria, Sudan, Lebanon, Oman, Azerbaijan, Palestine, Somaliland, Oman, Qatar, Bahrain, Armenia, Mauritania, Jordan, Iraq, Djibouti, and Israel. Its total GDP is approximately 4.4 trillion USD.

Before 1950, the Middle East faced a decreasing level of its socioeconomic development. For instance, Egypt, one of the populous and modernized country, faced a festered Egyptian per capita income, in the first half of the 20th century. it lacked aspects of modern industry and relied heavily on cotton export. The agriculture faced a decline too. Additionally, in the Middle East, there was a neglect for human services that caused malnutrition and spread of epidemics. Education was also less than other developing countries, where illiteracy of adults reached 85% in 1939.

In the 1960s countries experienced a strong economic growth. It resulted in increased per capita income of the countries. even the GDP was low. This country faced economic, political, and social changes over the years. Including the increasing levels of military expenditures (Yousef, 2004).

the Middle East is known as the energy depository, it has a high-quality raw material and rare metals, and it is known to have a huge global role in politics and economics (Popov, 2017). It also has a large share of petroleum production and exports in the world. It faced a high unemployment rate. In addition to, it depends on importing foodstuffs, approximately 6% of the world food import (International Monetary Fund, 2020).

The MENA region was able to use its funds efficiently for the development. It is currently taking its steps to be developed. some countries are developed, while others are developing, through technological advancements, diversifying economies, and changing people's lives. For example, United Arab Emirates (UAE). Moreover, the education improved in this region where 1/3 of the population that aged 15-29 were literate. The Middle East is giving priority to provide education and employment to millions of youths. One of the most crucial conditions were the outcomes of the several conflicts and initiation of stability (Popov, 2017).

This region's economic performance in the next 20 years has weakened along with the increasing unemployment rates. This caused an initiation to create

economic reforms. Additionally, although the macroeconomic stability was achieved, the region failed to create growth rates. One of the challenges that the region is facing is the economic performance which is below its potential and poor living conditions (Abed & Davoodi, 2003).

ROK-Middle East relations

After the Japanese colonial rule and the Korean war, South Korea was able to develop itself. It was able to create commercial, strategic, diplomatic, and leadership ties with the Middle East. This relation emerged in Park Chung-hee's rule. This relation started with economic relations to become diplomatic, people to people, and strategic. South Korea maintained its diplomatic relations with several countries in the Middle East, in the cold war. The bilateral cooperation started in the 21st century.

South Korean government, in 1960s, formed diplomatic relations with the countries in the region. In 1961, it also formed consular relations with Egypt. In 1962, Korea formed diplomatic relations with Iran, Jordan, Morocco, Saudi Arabia, and Israel. It formed diplomatic relations with 18 countries in the region (Yemen, Tunisia, Kuwait, Qatar, Egypt, Iran, Jordan, Oman, Algeria, UAE, Bahrain, Mauritania, Mauritania, Morocco, Libya, Lebanon, Iraq, Israel, and Saudi Arabia) 2 consulate generals, and 17 embassies. In addition to the diplomatic relations, the economic cooperation developed (Ministry of Foreign Affairs Republic of Korea, 2013).

The relations do not end in the hi-tech industry, but also a strong cooperation in agriculture took place. "smart farming project" is a joint project in 2018. It helped UAE harvest from a 1,000 square meters desert plot approximately 763Kg of rice, in 2020 (Lee & Janardhan, 2020).

South Korean and Middle East partnership

South Korea and Middle East bilateral cooperation is heterogenous, but is mainly driven by economic interest and energy security.

South Korea's economic recovery is a development that most countries could learn from. This transformation is projected in Seoul taking part in the International Monetary Fund (IMF), in order to avoid external payment crisis. Also, it was shown in 2009 when it ranked the 13th worldwide with a GDP of US\$1.3 trillion and in 2019 when it reached the 12th with US\$1.6 trillion (Lee & Janardhan, 2020)

At first, South Korea and Middle East partnership focused on the construction and energy. Soon the Middle East's relation became crucial to Republic of Korea because of its dependency on the oil as a main tool for its economic development. Both sides relation became interrelated because of South Korea's increasing state capacity connected with the Middle Eastern countries aim to create reconstruction (post conflict) and economic diversification. Currently South Korea has relations with 18 countries in the MENA region. This relation was tightened and enhanced due to the increasing levels of visits between the Gulf Cooperation Council (GCC) countries (Iran and North Africa) and South Korea. These ties also were enhanced due to its bureaucratic and innovative capacity and its competitive human resources (Jeong, 2020).

Currently, the south Korean foreign policy in the Middle East is in an intersection. Endogenic and exogenic aspects take place. Endogenic as the president Moon Jae-in administration took the rule in 2017, it overlooked important policy choices that can impact South Korea. Also, the nuclear phase out policy by president Moon, created complicated proliferating nuclear energy cooperation and controversy in the Middle East. Oppositely, South Korea outstanding handling COVID-19 and the crisis management amplified its soft power and diplomacy. Exogenic, several factors. Such as, economic and political transition after the Arab spring, USA's sanctions and authorization on Iran, and irregular geopolitics of the region act as challenges for the Seoul policymakers (Jeong, 2020).

ROK-Middle East Ties

Energy and Economic Ties.

There is a strong commercial tie between the two economies. This helped enhance the cooperation to maintain innovative oriented sectors, known as information and communication technology (ICT), food and water security, renewable energy, and healthcare. Moreover, these interests are carried on by the Korean family-run conglomerates (chaebols) and are the center of international cooperation with the region. As a recourse undersupply economy, Korea imports almost all of its energy to support these industries. For instance, liquified natural gas (LNG) and crude oil. The imports from the Middle East are approximately 73.5% and 40% respectively. South Korea is accounts one of the top three importers of LNG from Qatar (largest exporter) (Jeong, 2020).

Energy mix and imports from the Middle East

In the Middle East, Korean companies have an important role. LG, Hyundai, Samsung, and other companies. These companies are taking part in oil, gas, renewable energy, construction, automobile, healthcare, medium-size business, and information communication technology. On the other hand, the Gulf governments depended on energy sector to control their societies and economies. Also, they took care of their own education facilities, healthcare, and infrastructure, in order to develop. Korea's Crude Oil Imports from the Gulf in 2019 (million barrels): Kuwait (151), UAE (89), Oman (0.4), Saudi Arabia (297), Iraq (118), Qatar (64), and Iran (33) Lee & Janardhan, 2020).

UAE chose South Korea in 2009, over France and USA to build the largest nuclear project in the world. This helped shift the attention to the "Miracle in the Desert" and "Miracle on the Han River". Energy security is the focus of Seoul's foreign policy towards the Middle East. The energy trade is considered the main aspect of the bilateral cooperation between South Korea and the Gulf countries. In 2018, Korea ranked the third largest importer of liquefied natural gas. Currently, South Korea ranks the eighth largest energy consumer and importer of crude oil. Along with the Gulf countries, Iraq and Iran supplied 45% of its LNG and 73% of its oil imports (Lee & Janardhan, 2020).

As stated by the US Energy Information Administration (EIA) in 2017, 44% of the energy consumption in South Korea consisted of petroleum, which is the highest percentage. Then coal which accounted 29%, 14% which is natural gas, 11% nuclear energy, and 2% is other renewable energy. Although there is an energy lack in Korea, it has the sixth largest refiner industry in the world and is home country for SK energy, S-oil, and GS Caltex. These are considered as three of the largest five companies with refine capacity. In addition to, oil concessions stake that Korea has. For example, GS Energy's 10% stake in Al Dhafra petroleum (UAE) and 3% stake in Abu Dhabi National Oil Company (ADNOC) Onsite concession (Jeong, 2020).

In 2019, Korea's overall consumption of energy decreased, due to the exports drop and the industrial output decline. The quantity of Korea's Coal, natural gas, and nuclear energy usage is increasing in relation to the oil usage, the oil usage fluctuated over the time because of the economic growth, demand and usage levels articulate oil prices, and export markets. South Korea depends

heavily on the Middle East for oil. This is because of the recent supply of 82% of the crude oil demand. 2019 faced a powerful cooperation between Saudi Aramco and South Korea in downstream industry. As means to advance 2 billion dollars merger between Daewoo Shipbuilding and Marine Engineering Company and Hyundai's Shipbuilding. Hyundai industries holdings sold 17% of its shares to Saudi Aramco in 2019, with a deal of 1.25 billion dollars. This allowed Saudi Aramco to be the second largest stakeholder of Hyundai oilbank. Additionally, this deal generated a synergy effect in broadening the Saudi Crude Oil supply to Asia and expanding the global footprint of Saudi Aramco in the downstream industry. On top of its previous investment in S-oil, Saudi Aramco signed a memorandum of understanding (MOU) with it for initiating Steam Cracker and Olefins downstream project for 5.8 billion dollars, in June 2019. At the same time, Saudi Arabian Industrial Investment Company (DUSSUR) and Saudi Aramco created 12 agreements that accounted multi-billion dollars with Korean companies. Such as, Hyundai Oilbank, GS Holding, Hyundai Heavy industries, Korea National Oil Cooperation (KNOC), and Hyosung Group. As collaboration for refining, shipbuilding, petrochemical projects, engine manufacturing, and expansion of a hydrogen ecosystem (Jeong, 2020).

Korea accompanies are also involved in gas and oil refinery projects in Iran. SK E&C signed an Iran oil refinery contract worth 1.88 billion dollars and an agreement to operate and build five new gas-powered plants worth 3.6 billion dollars, in 2017. Hyundai E&C won the tender to initiate a 500-MW power plant worth 500 million dollars in Zanjan (Jeong, 2020).

South Korea Nuclear Energy Cooperation with UAE and Jordan

The South Korean energy cooperation with the region is helping some countries be able to diversify their energy mix. Korea officially showed an interest in being a nuclear energy technology exporter. During its Ministry of Knowledge Economy (Ministry of Trade Industry and Energy) announcement of the plan to export 80 nuclear power reactors by the year 2030. The first nuclear technology that Korea exported, was to UAE and Jordan in 2009. Furthermore, Daewoo E&C and the Korea Atomic Energy Research Institute (KAERI) were the principal contractors who succeeded the privilege of building Training Reactor (JRTR) and Jordan's first research nuclear reactor. The state-owned organization Korea Electric Power Corporation (KEPCO) gained the

contract to construct UAE's 5,600-MW Barakah nuclear power plant, that is worth 20 Billion Dollars. In 2016, a 5-MWt Jordanian nuclear research reactor worth 160 million Dollars was established. Its aim was to promote R&D, training nuclear engineers, and producing radioactive isotopes for medical research. South Korea's total investment in JRTR is approximately 82.8 million Dollars (Jeong, 2020).

UAE's Barakah nuclear power plant exhibits South Korea's first time to export the APR-1400 nuclear reactor. Approximately 3000 Korean workers at Hydro & Nuclear Power (KHNP) took part in building the plant. Additionally, a direct loan of 2.5 Billion Dollars was provided by Korean Eximbank. South Korea helped contribute to create the first power plant in the Arab region. The Barakah power plant is perceived to provide up to ¼ of UAE's electricity need and help contain 21 million tons of carbon emission/ year. This success was groundbreaking for Korea's nuclear industry. It showed how competitive South Korea is in comparison to other international nuclear energy present. Currently, there is a second nuclear plant project is being discussed in the region with Saudi Arabia. Furthermore, The Moon administration also proposed a "nuclear phase-out" policy. This includes Korea's efforts to export its nuclear technology (Jeong, 2020).

Construction, procurement, and engineering industry expansion

The strong construction industry in South Korea contributed as a secondary tool that strengthened the bilateral partnership with the region. Engineering, procurement, and construction (EPC). Constructors capitalized flexibility, cost-effectiveness, and timely delivery of projects as means to gain an edge in the global market. Out of 10 top EPC companies, 3 are Korean. SK E&C, Samsung Engineering, and Hyundai Heavy industries. Since 2002 the region faced the highest value of Korean EPC contracts. Additionally, the Korean Eximbank had an essential role in financing huge projects in the region. Such as, Samsung C&T constructing Burj Khalifa skyscraper with Arabtec (UAE and Bexis (Belgium) as a joint consortium. Moreover, Hyundai E&C created a contract for 3.6 Billion Dollars for building the Sheikh Jaber al-Ahmed al-Sabah 13km causeway in Kuwait. Ranked the fourth longest bridge. Samsung Engineering built in Bahrain, a sewage treatment plant (award winning). Also, KHNP created an agreement in Saudi Arabia, with King Abdullah city for Atomic and Renewable

Energy (KA-CARE). This agreement entitles the construction of two pressured water system integrated Modular Advanced Reactor (SMART) that are 330-MWt. Units for electricity generation and seawater desalination. These partnerships growth is contingent for the international economy (Jeong, 2020).

ROK-Middle East Trade Relations

South Korea also made use of the strong purchasing power in the Gulf region; it was able to explore new markets. Enhancing the bilateral economic projects in the strategic way. The trade relations between South Korean and the region increased relatively faster in comparison to other countries. for instance, the trade amounted US\$110 billion between 2011 and 2014. This is higher than 10% of Korea's total trade. In 2019, it decreased to amount US\$67.2 billion because of the decrease in oil prices. It is amounted for 6.4% of the total trade. Also, the share imports in Korea total trade with the GCC countries reached more than 80%. The exports of South Korea to the Gulf countries reached US\$9.4 billion in 2019. Which is 1.7% of the total exports of Korea. The exports included electronic devices and automobiles, steel-based building materials, construction equipment and machines, and other durable consumer products (Lee & Janardhan, 2020).

The ROK-Middle East Strategic & Diplomatic Relations

Recently, South Korea was able to create strong strides in developing its diplomatic ties with the region. Jeong (2020) Precisely, frequent high-levels essential economic cooperation and visits with Saudi Arabia and UAE took place. This diplomatic relation is motivated by geo-economic interests. Accordingly, Korea prioritized enlarging the diplomatic relations with the largest oil-producing countries in the region.

Additionally, South Korea had a bilateral partnership with UAE that is deepened. The previous president Roh Moo-hyun was the first president to visit and sign an agreement related to the security cooperation with UAE. Known as the special strategic partnership with UAE. South Korea is the fourth greatest exporting partner of UAE. The relationship is important because it include a broad range of fields. Furthermore, President Moon in 2018 made UAE the first official Middle Eastern destination for him to visit. This visit elevated the diplomatic relations to special strategic partnership. The agreement included expanding the cooperation in medical tourism, renewable

energy, and healthcare. Also, to develop aviation routes among these countries (Jeong, 2020).

The South Korean Ministry of Small and Medium Enterprises and startups (SMEs), the Korean Intellectual property Office (KIPO), and the UAE Ministry of Economy signed an MOUs for the cooperation in intellectual patent and property management system and innovation. Moreover, South Korea's Ministry of Science and ICT and Abu Dhabi's Department of Economic Development signed an agreement to partnership in science and technology. Also, Korea's Ministry of Trade, Industry, and Energy and Abu Dhabi's Department of Energy ensuing a cooperation in the renewable energy. South Korea also will take part in Expo 2020 that is rescheduled because of the pandemic. Saudi Arabia and South Korea maintained a formal strategic partnership to enhance the bilateral economic ties, known as Saudi-Korean Vision 2030 in the G20 Summit. Its aim is to expand manufacturing, infrastructure, and technology industries, foreign direct investment, and manage 40 projects. The Saudi-Korean Vision 2030 committee is divided into five groups: healthcare and life science, SMEs, energy and manufacturing, capacity building, and smart infrastructure and digitization. For Saudi Arabia, Korea is a strategic partner that exerted efforts to advance the human capital resources and diversify its economy (Jeong, 2020).

South Korea had also strategic interest in Iran. The bilateral cooperation was in economics, politics, and people to people connection. There were several discussions to create joint economic commission and to strengthen the cooperation in education and public health. South Korea boosted its purchase of Iranian oil and became the second largest importer. This relation faced several challenges. Such as, the oil refinery and oil tanker attacks in Saudi Aramco and Fujairah in 2019 and the assassination of the former Iranian Revolutionary Guard Corps commander, Qassem Soleimani by the United States of America, in January resulted in additional ramping up of U.S. sanctions on Iran. Thus, affected the ROK-Iran relations. In addition to, the Iranian economy was damaged further because of COVID-19, Korea is attempting to send COVID-19 testing kits as a diplomatic gesture, but USA aimed to Blur the prospects of establishing the previous bilateral economic and trade relations through obstructing it by US sanctions (Jeong, 2020).

South Korea Security & Military Cooperation Arms Trade.

As stated by Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), in 2019, Korea was the 10th largest arms exporter globally. The Korean volume of arms sales faced a jump of 143% in the previous five years. As means to search for international markets for its enlarged arms industry. The Middle East was one of the emerging markets. As SIPRI concluded, Turkey was the largest buyer of Korean arms. Moreover, the new arms market that Korea found were: Jordan, Egypt, Saudi Arabia, and Iraq. The K-9 Thunder, a dynamic 155-millimeter howitzer, is one of the most well-known arms that are sold from Korea. Saudi Arabia as a new market for Korean munitions, bought Raybolt antitank missiles. Furthermore, Korea participated in the International Defense Exhibition & Conference (IDEX), the only international Defense exhibition in the region. It promotes the arms sales. Poongsan one of the Korean arms manufacturers exported 82.7 million dollars ammunitions to the MENA. The Military to military and Defense cooperation and partnership between Korea and Middle East. Korea became a huge player in managing international security. It helped provide troops to the UN peace keeping. Also, it did several multilateral operations through being a major arms exporter (Jeong, 2020).

Development in the Middle East

South Korea took part in providing peace and security in the Middle East. This happened through the multilateral operations and troop contribution in the UN. After the US invasion in Iraq, to help with construction, Korea sent air force and army to Kuwait and Iraq in 2004 and 2008. Moreover, Seoul contributed through peacekeeping forces to the UN Interim Force In Lebanon (UNIFL). Also, South Korea deployed its military overseas for the bilateral defense and security cooperation in UAE (Jeong, 2020).

People-to-People relation

South Korea was one of the greatest country to have middle power, it hoped into the tide of the Korean wave (hallyu). Which helped the culture of Korea be popular globally. In the Park Geun-hye administration the cultural diplomacy was one of the main pillars. As an elaboration, the culture is the forefront of Seoul public and cultural diplomacy worldwide. In the Middle East the government firstly created a Korean Cultural Center (KCC) in Cairo, in 2014. The second center was in Abu Dhabi, in 2016. These centers help promote the

Korean language, history, and culture to the foreign publics through the cultural events (promote the cultural diplomacy), cooking, arts, and language courses. additionally, the Park administration formed bilateral cooperation through the halal food with UAE. As a result, Korea exports of agriculture products in the Organization of Islamic Cooperation (OIC) countries developed to 8.8%. also, the amount of total exports reached 913 million dollars in 2016 (Jeong, 2020).

The Middle East and the Korean wave (Hallyu)

The Korean Drama captured the attention of the Middle Eastern. For instance, winter sonata, jumong, and Dae Jang-geum overtook the TV ratings in Jordan and Iran. They reached 90% viewership in Iran. This wave “hallyu” started to be globally recognized during the “Gangnam style by PSY” song. It went viral over the internet and became the highest played videos around the world. It reached 1 billion views in YouTube. In addition to, the famous boy groups, like BTS and EXO caused a K-pop sensation around the Middle East, especially in Saudi Arabia and Dubai. BTS also were the only and first K-pop group to hold a concert in Riyadh. Also, the first to perform solo concert in Saudi Arabia. The movies too had a worldwide influence because of the movie “Parasite” (Jeong, 2020).

Tourism and Healthcare cooperation

Cultural tourism is also one of the promising industries in Korea. The Middle Eastern tourists’ inflow is moderate. Also, according to the figures by Korea Tourism Organization starting from 2004 there is an upward trend. Healthcare is one of the strongest partnerships between Korea and Middle East. An MOU on healthcare partnership was signed by UAE and Korea. UAE sent approximately 8,000 Emirati for medication in Korea, by 2018. Also, a bilateral healthcare was developed between both, including training professionals in the healthcare field. Also, the cooperation with the Middle East includes promoting the healthcare system and medical equipment in Korea, build hospitals, and train healthcare professionals. It reached Iran, Qatar, and Saudi Arabia (Jeong, 2020).

ROK-Egypt Relations

The Egyptian President also expressed yearning to develop investment and trade relations in several huge developmental projects in Egypt, including the

Suez Canal Economic Zone. Also, President Moon and President Sisi agreed to increase the amount of Korean investment in Egypt. an increase in officials visits will take place. Also, both countries will promote the joint partnerships and enhance the exchange experiences in health, in order to overcome coronavirus (Ahram, 2020). Egypt and Korea trade exchange reached \$1.59 billion in 2019. This trade included electronic goods, ready-made clothes, furniture, engineering, medical industries, fertilizers, and chemical products (Trade exchange between Egypt, South Korea hits \$1.59B in 2019. EgyptToday, 2020).

Korea in 2019 was seeking to create a Free Trade Agreement (FTA) with Egypt, in order to provide high-quality products with a competitive price. Also, to create investments in Egypt as means to introduce technology and production facility of key industries. South Korea has huge names of its industries in Egypt. such as, LG and Samsung. Their plans in 10th of Ramadan cities and Beni Suef, exported goods made in Egypt worth \$700m, which is 90% of Egypt's electronic exports. Also, as the water is one of the vital aspects of Egypt. Korean Doosan Heavy Industries will increase its investments in the area of desalination. Also, both Koreans and Egyptians understand each other. Young Egyptians love K-food, K-drama, and K-pop. Korea's public diplomacy team along with the embassy created a YouTube series known as "Assalam Alaykum, Cairo) (Hello Cairo) (Omran, 2019).

Moreover, there are several Korean organizations that want to invest in Egypt. for instance, POSCO aims to construct a power transmission plant in the new administrative capital. Also, LG Electronics wants to invest US\$15 million in Egypt (20 South Korean companies looking to invest in Egypt. Enterprise, 2019). In addition to, the expansion of technological universities in Egypt between both countries, in order to grant women economic power (Mashat meets with South Korea's Cairo ambassador to discuss cooperation. Egypt Independent, (2020).

Future of South Korea's relation to the Middle East

It is perceived that Korea's energy import dependence is expected to increase in the upcoming years. This is because the petrochemical capacity of the country will need increased amounts of condensate, either as raw material or to produce flammable liquid for refining. Also, because the president Moon's

energy policy reforms. Where it aims to replace the coal-fired thermal power plants and nuclear power with natural gas consumption. Additionally, President Moon promoted the investment in the next-generation technologies. Also, supporting the start-ups and SMEs, in order to unlock prospective of the fourth industrial revolution. The president is also keen on supporting the local firms as means to win contracts in the Middle East, in intelligent transport systems (ITS), airports, and smart cities development. In addition to, promoting cooperation and investment in space development, semi-conductors, information and communication technology (ICT), and artificial intelligence (AI) (Bianco, Naji, & Raafat, 2021).

Conclusion and Recommendation

Firstly, the Korean commercial ties with Iraq and Iran were affected because of the US policy and the geopolitical factors. For instance, the EPC and hydrocarbon deals were distraught because of political tension and bureaucratic barriers. Secondly, the COVID-19 pandemic affected the EPC, gas, and oil projects, where it caused delays. Thirdly, the fluctuating oil prices could cause an effect on the Korean organizations that work in the industry. Fourth, the domestic economic reform that is lagging in the Middle East could form a challenge for Korea. According to Jeong (2020) the challenges that Korea is facing are geopolitics, nuclear energy policy, and economy. Fifth, the trade deficit that Korea is facing in the gulf.

It is recommended to increase the research on this topic in order to find opportunities for Korea in the Middle East.

References

1. 20 South Korean companies looking to invest in Egypt. Enterprise. (2019, October 9). <https://enterprise.press/stories/2019/10/09/20-south-korean-companies-looking-to-invest-in-egypt/>.
2. Abed, G. T., & Davoodi, H. R. (2003). *Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa* by George T. Abed and Hamid R. Davoodi. International Monetary Fund. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/med/2003/eng/abed.htm>.
3. Ahram. (2020). *Egypt's Sisi expresses aspiration to develop trade relations with South Korea - Politics - Egypt*. Ahram Online. <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/388797/Egypt/Politics-/Egypts-Sisi-expresses-aspiration-to-develop-trade-.aspx>.

4. Bianco, C., Naji, M., & Raafat, L. (2021, January 27). *Bridge to a Brighter Future? South Korea's Economic Relations with the Gulf*. Middle East Institute. <https://www.mei.edu/publications/bridge-brighter-future-south-koreas-economic-relations-gulf>.
5. Graham, E. M. (2003). *the miracle with a dark side: korean economic development under park chung-hee*. In *Reforming Korea's industrial conglomerates*. essay, Institute for International Economics.
6. International Monetary Fund. (2020). *Growth and Stability in the Middle East and North Africa -- Economic Overview*. International Monetary Fund. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/mena/04econ.htm>.
7. Jeong, H. W. (2020). *South Korea*. Asia Society. <https://asiasociety.org/asias-new-pivot/south-korea>.
8. Lee , K. H., & Janardhan, N. (2020). *Gulf-South Korea Ties: Special, Smart and Strategic*. *EDA INSIGHT*.
9. *Mashat meets with South Korea's Cairo ambassador to discuss cooperation*. Egypt Independent. (2020). <https://egyptindependent.com/mashat-meets-with-south-koreas-cairo-ambassador-to-discuss-cooperation/>.
10. Ministry of Foreign Affairs Republic of Korea. (2013). *The ROK-Middle East Relations*. Middle East Ministry of Foreign Affairs, Republic of Korea. http://www.mofa.go.kr/eng/wpge/m_4911/contents.do.
11. Omran, H. (2019). *Egypt, S. Korea to take their cooperation to a higher level in 2020: Ambassador*. Daily news Egypt. <https://dailynewsegypt.com/2019/10/12/egypt-s-korea-to-take-their-cooperation-to-a-higher-level-in-2020-ambassador/>.
12. Popov, V. (2017). *The social and economic development of the Middle East*. DOC Research Institute. <https://doc-research.org/2017/12/social-economic-development-middle-east/#:~:text=The%20data%20on%20GDP%20growth,and%20in%20Jordan%20by%20126%25>.
13. The World Bank In Republic of Korea. (2020). *Overview*. World Bank. <https://www.worldbank.org/en/country/korea/overview>.
14. *Trade exchange between Egypt, South Korea hits \$1.59B in 2019*. EgyptToday. (2020, October 6). <https://www.egypttoday.com/Article/3/92776/Trade-exchange-between-Egypt-South-Korea-hits-1-59B-in>,
15. Yousef, T. M. (2004). *Development, Growth and Policy Reform in the Middle East and North Africa since 1950*. *Journal of Economic Perspectives*, 18(3), 91–116.

هل يُمكن التنبؤ بسعر صرف الدولار في المرحلة المقبلة؟

البنوية الاختلالات تؤكد ان الحل قد يكون على حساب استنزاف آخر مليارات البنك المركزي

معن البرازي

اقتصادي - مراقب ومدقق شرعي

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI

منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في لبنان أواسط أكتوبر/ تشرين الأول الماضي ٢٠١٩ تراجع سعر الليرة اللبنانية في السوق الموازية من ١٥٠٠ إلى ٢٥٠٠ ليرة مقابل الدولار الأمريكي. وهناك معلومات عن هروب ما لا يقل عن ٣ مليارات دولار من البنوك اللبنانية إلى الخارج خلال أقل من ثلاثة أشهر. وتحدث مصادر متطابقة عن تسريح عشرات الآلاف من وظائفهم وتجميد عمل عشرات الآلاف الآخرين بسبب توقف مئات المؤسسات اللبنانية عن العمل في مجال الإنتاج والخدمات.

لقد ارتفع سعر الصرف خلال عام ٢٠٢٠ من ٢٠٠٠ ليرة إلى نحو ٨٥٠٠ ليرة وفقاً للآتي:

- كانون الثاني ٢٠٢٠: ٢,٠٠٠ - ٢,٤٠٠ ليرة / دولار
- شباط ٢٠٢٠: ٢,٢٠٠ - ٢,٥٠٠ ليرة / دولار
- آذار ٢٠٢٠: ٢,٤٠٠ - ٢,٧٥٠ ليرة / دولار
- نيسان ٢٠٢٠: ٢,٨٠٠ - ٣,٨٠٠ ليرة / دولار
- أيار ٢٠٢٠: ٣,٥٠٠ - ٤,٢٥٠ ليرة / دولار
- حزيران ٢٠٢٠: ٥,٥٠٠ - ٧,٢٠٠ ليرة / دولار
- تموز ٢٠٢٠: ٧,٥٠٠ - ٨,٠٠٠ ليرة / دولار
- آب ٢٠٢٠: ٨,٠٠٠ ليرة / دولار
- أيلول ٢٠٢٠: ٧,٥٠٠ - ٨,٢٠٠ ليرة / دولار
- تشرين أول ٢٠٢٠: ٦,٥٠٠ - ٨,٥٠٠ ليرة / دولار
- تشرين الثاني ٢٠٢٠: ٧,٢٥٠ - ٨,٠٠٠ ليرة / دولار
- كانون أول ٢٠٢٠: ٧,٢٠٠ - ٨,٠٠٠ ليرة / دولار

كانون الثاني – آذار ٢٠٢١ : الانهيار الكبير : خلال الأشهر الأولى من العام ٢٠٢١ ، تابع سعر صرف

الدولار ارتفاعه مقابل الليرة وقارب ١٥,٠٠٠ ليرة ما شكل انهياراً كبيراً لليرة اللبنانية .

- كانون الثاني ٢٠٢١ : ٨,٥٠٠ – ٩,٠٠٠ ليرة / دولار

- شباط ٢٠٢١ : ٩,٠٠٠ – ٩,٥٠٠ ليرة / دولار

- آذار ٢٠٢١ : ٩,٥٠٠ – ١٥,٠٠٠ ليرة / دولار

وهنا يتساءل اللبنانيون بقلق على المستقبل، هل يعود الدولار إلى ١,٥٠٠ ليرة أو إلى ٥,٠٠٠ ليرة؟ أم

تصدق توقعات البعض بوصوله إلى ٢٠ ألف ليرة أو إلى ٥٠ ألف ليرة؟ أو أكثر!!!

أسئلة تبقى من دون إجابات فهل هنالك إجابات اقتصادية عليها أم إجابات سياسية غير متوفرة؟

فهل يمكن التنبؤ بسعر صرف الدولار في المرحلة المقبلة؟

لابد من استعراض مجموعة من المسببات قبل الإجابة عن السؤال المطروح، وهي :

أولاً: المصارف اللبنانية تمتلك ودائع عائدة لها تصل إلى تسعة مليارات دولار أميركي وهو رقم كبير قادر

على سدّ الطلب الحالي . وبحسب المعلومات المتوافرة طلب حاكم مصرف لبنان من المصارف التجارية

جلب هذه الأموال من الخارج وضح سيولة في الأسواق . إلا أن شيئاً لم يحصل حتى الساعة .

إحصاءات مصرف لبنان تشير إلى أنّ الكتلة النقدية المتداولة في السوق المحلية تزيد بمعدل ٢ تريليون ليرة

لبنانية شهرياً منذ اندلاع الثورة ١٧-١١-٢٠٢٠ ، وهي ناتجة من عمليات طبع يقوم بها مصرف لبنان

خارج قانون النقد والتسليف، مع الزيادة المفترضة للأموال التي وصلت إلى المطار (عشية عيد الأضحى)

بنحو ١٣ تريليون ليرة لبنانية .

إنّ قاعدة احتساب تأثير زيادة العملة على الاقتصاد وأسعار السلع تسمى **Quantity Theory of**

Money أو **The equation of exchange** ، ومعادلتها هي :

$$M.V = P.Y$$

حيث يرمز :

M : إلى حجم الكتلة النقدية

V : إلى حجم تداول العملة

P: إلى سعر السلع (price)

Y: إلى الناتج المحلي الإجمالي

إنّ مضاعفة الكتلة النقدية تعني من حيث المبدأ مضاعفة سعر أيّ سلعة، وهذا بدوره يعني أنّ العملة تخسر نصف قدرتها الشرائية كلما تضاعف سعر السلع. وهذا طبعاً بغضّ النظر عن التقلّبات اليومية في سعر صرف الدولار والتلاعب به لدى صرّافي "السوق السوداء"، لأنّه عامل آخر إضافي منفصل.

لنفرض أنّ مواطناً لبنانياً كان يحمل في جيبه ١٠٠ ألف ليرة في ٢٠١٩، هذه الورقة في حينه كانت قيمتها فعلاً ١٠٠ ألف ليرة، لكن حينما قفزت الكتلة النقدية $M1$ السيولة الجاهزة إلى ٣٤,٩٣١ تريليونات في شهر تشرين الأول ٢٠٢٠ من ١٦,٦٢٠ في بداية العام (أي ٣-١٢-٢٠١٩) فمن المرجح أنّ تكون قيمتها الفعلية أقل من الربع في نهاية ٢٠٢٠.

في المبدأ، إن السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف لبنان تضع نصب عينها أمراً واحداً لا ثاني له، هو محاولة إطفاء مطلوباته والتزاماته الدولارية، لكن بالليرة اللبنانية التي لا يملكها، فيعمد إلى طبعها. ومصرف لبنان مدين للمصارف بنحو ٨٤ مليار دولار، وهذه الأموال هي جزء رئيسي من الخسائر التي تكبّدها المركزي بعد إعلان الدولة التوقف عن سداد سندات يوروبوند. وهي في الحقيقة أيضاً، ودائع المواطنين التي وظّفها المصارف بدافع الجشع لدى مصرف لبنان. ومع طباعة العملة الجديدة، يقوم مصرف لبنان بتغطية الديون المتراكمة عليه للمصارف بالليرة مقابل شطب ديونه بالدولار، فيما تقوم المصارف بدورها بشطب ديونها للمودعين بعد دفعها بهذه الليرات اللبنانية الجديدة أيضاً.

لا يكتفي مصرف لبنان بإطفاء خسائره وخسائر المصارف المحلية، لكن يبدو أنّه يقوم بإقراض الدولة من هذه الأموال بالاتفاق مع وزارة المالية لدفع الرواتب والأجور ولسد احتياجات الدولة، برغم تأكيدات وزير المالية غازي وزني بأن الرواتب تُدفع من إيرادات الدولة من رسوم وضرائب.

ثانياً: أحد مؤشرات الأزمة، الذي قد يكون أكثر أهمية من الوضع المالي لمصرف لبنان – والواضح في التعميم – هو تأثير سياسة أسعار الفائدة على هيكل الميزانية العمومية للمصارف ف ٦٠٪ من إجمالي موجودات المصارف هي حالياً ائتمان للقطاع العام على شكل سندات خزينة للحكومة وودائعها لدى مصرف لبنان.

إن الوضع المالي للمصارف قد أضعف بسبب ارتباطه المتين بمصرف لبنان وبالحكومة وهذا أمر آخر، ولا يمكن التراجع عن هذه المعدلات بين ليلة وضحاها. وبحسب محضر الاجتماع الدوري بين حاكمية البنك المركزي وجمعية المصارف، أكد الحاكم رياض سلامة أن موقف مصرف لبنان والجمعية كان رافضاً لأي إجراء يطال الودائع، بما فيه تحويل نسبة مئوية ١٠-١٥٪ من ودائع العملات الأجنبية إلى ودائع بالليرة اللبنانية. وأكد على تعاونهما على تخفيض بنوية الفوائد الدائنة، وبالتالي المدينة، وذلك لإطلاق عجلة الاقتصاد من جهة، والحد من ارتفاع الديون المشكوك بتحصيلها والتي تتزايد مع ارتفاع تكلفة الاقتراض. وأنه بصدد إصدار تعميم بهذا الخصوص في القريب العاجل. بينما ترجح مصادر مصرفية صعوبة تحديد معدلات الفوائد خارج القواعد السوقية المعروفة والتي تمثل فيها المخاطر وزناً نوعياً في الحالة اللبنانية، حيث تندرج الديون الحكومية والتوظيفات المصرفية لدى المركزي تحت تصنيف متدن عند المرتبة «سي». وأوضح أنه «لأنه لا نية لمصرف لبنان بوضع أي قيود على التعامل بالليرة اللبنانية سحباً أو إيداعاً، وأن الضجة التي سرت حول هذا الموضوع تعود إلى كافة السحوبات على مصرف لبنان خلال الشهرين الماضيين بمعدل قارب ١٦٥ مليار ليرة لبنانية، ما حدا بمصرف لبنان لطلب طبعة جديدة تصل في ٢٠ الشهر الجاري.

ثالثاً: إن تراجع ودائع المصارف ليس بالأمر غير الطبيعي في الظروف الراهنة إلا أن احتمال إفلاس أو دمج بعض المصارف ليس بالأمر المستبعد أقله في المدى المنظور والسبب يعود إلى أن البيانات المالية العائدة لهذه المصارف بدأت تظهر أنها غير قادرة حتى الساعة على تلبية كل الطلبات التشريعية الجديدة (ولو احتاجت إلى بعض الوقت لتأمينها) على هذا الصعيد، عملياً، تشير مصادر مصرفية إلى أن صندوق النقد، وبمعزل عن مشروع القانون، نجح بالفعل في دفع مصرف لبنان للاقتراب من رؤيته لعملية (ضبط رأس المال **Capital Control**)، ولو خارج الإطار القانوني، وتحديدًا فيما يخص الاتجاه نحو توحيد أسعار الصرف. فالضوابط المشددة على السيولة بالليرة اللبنانية التي فرضها مؤخراً مصرف لبنان، إلى جانب الضوابط الأكثر صرامة المفروضة أساساً على السيولة بالدولار، ليست سوى خطوة باتجاه لجم سعر صرف السوق السوداء بعد امتصاص السيولة من الليرة من الأسواق، وهو ما سيدفع سعر صرف الدولار في المستقبل إلى الانخفاض تدريجياً، إلى حد الإقتراب من سعر صرف منصّة مصرف لبنان للتداول بالعملات الأجنبية، على أمل توحيد السعرين لاحقاً.

نحن لا نواجه أزمة في قطاع معين أو إفلاس لمصرفين أو ثلاثة، بل احتمال عجز كل المصارف عن تلبية التزاماتها وطلبات المدوعين. وهذا يعني انهيار الأداة المالية التي يتم عبرها تسيير كل شيء في البلد، من تمويل الشركات إلى دفع الرواتب إلى الاستيراد، وصولاً إلى استقبال الأموال التي يرسلها المغتربون. والأزمة هنا معقدة ومتشابكة، بين ثالث: (الدولة - المصارف - المصرف المركزي)، الذي تنكشف عناصره على عوامل الخطر ذاتها، وهي لهذا السبب ستسقط سوية (بمعنى أنّ الدولة لن تجد من يجدد دينها بالليرة والدولار ويشتري سندات من جديد ويغطي عجزها، وأموال المصارف أكثرها في هذا الدين، والمصرف المركزي - الذي يفترض به أن يظل على مسافة آمنة من مخاطر القطاع المحلي - متورطاً مثل المصارف التجارية ولا نعرف حقيقة أصوله وحجمها! وإلى أي مدى سيتمكن من تغطية الاستيراد والدفع عن الليرة؟. فالمطلوب إجراء تغيير جذري في أسس الاقتصاد اللبناني وتحويله من اقتصاد ريعي يدمر البيئة وتستفيد منه القلة إلى اقتصاد إنتاجي متوازن ومستدام يستجيب لمصالح الأكثرية في كل مناطق لبنان، وهذا الأمر يتطلب إجراءات لتحويل الموارد من الريع والممارسات الاحتكارية الطابع إلى الإنتاج التنافسي عبر نظام ضريبي حديث وعبر الاستثمار العام في البنى التحتية.

من هنا، فإنّ أي حل سيكون على حساب استنزاف آخر مليارات البنك المركزي، الأمر الذي يؤكّد للعالم أجمع أننا بتنا دولة مفلسة منهاره غير قادرة على تأمين احتياجات شعبها الأساسية من دواء وخبز وبنزين، وفي غياب غير مسبوق لحكومة فشلت فشلاً ذريعاً حتى في إدارة الأزمة وتأخير وقوعها أو على الأقل الوقوع مع عواقب مخففة **Soft Landing**.

ومع وصول نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لحوالي ١٤٠٪، فإن لبنان في حاجة لسد عجز متزايد في ميزان المدفوعات وتعزيز احتياطياته من النقد الأجنبي المنخفض بشكل يندرج بالخطر. ومما يفاقم محنته تباطؤ تدفقات رأس المال من الخارج، والتي اعتمد عليها لوقت طويل لتلبية حاجاته التمويلية، وهذا أمر آخر لا يمكن التراجع عنه بين ليلة وضحاها.

رابعاً: انخفضت إيرادات الدولة منذ ١٧ تشرين الفأنت أكثر من النصف، فيما الحكومة تقوم بدراسة زيادة الأجور اليوم، وعلى الأرجح سيحصل ذلك من خلال الأموال المطبوعة وليس من أموال الضرائب كما تدّعي الحكومة. هذه السياسات ترتب أعباء كارثية على المواطنين اللبنانيين جرّاء الإنهيار في سعر صرف الليرة مقابل الدولار، مع دخولنا مرحلة التضخم المفرط **Hyperinflation** الذي بدأ يأكل

مداخيل الناس وسيجعل العملة اللبنانية في قادم الأيام، مجرد أوراق سخيصة لا تساوي قيمة الحبر الذي طُبعت به .

نشهد اليوم تآكل قيمة كل ليرة في جيوب اللبنانيين، لتتكامل مع انخفاض سعر الليرة مقابل الدولار... ومن يدري؟ ربما نصل إلى قيمة ١٠٠ ألف ليرة مقابل ما كانت قيمته ألف ليرة قبل بدء الأزمة .

وقد توقع البنك الدولي انكماش الناتج المحلي بموازاة أزمة تفشي فيروس ٣.٦٪ في العام ٢٠٢١ ناهيك عن استمرار الضغوطات في السوق اللبناني لفترة طويلة بسبب غياب قيادة فعّالة لصنع السياسات . كما وهل ستستمر مشكلة الصرف بالحدّ من التجارة وتمويل الشركات وفرض قيود على الرساميل، بالرغم أن مفعولها سيضعف مع الوقت إستيراد بعض السلع؟ مما سيبطئ دخول الرساميل .

خامساً: صحيح أننا نشهد اليوم بيئة ماكرو اقتصادية معادية لليرة وللمصارف، سواء لجهة الورقة الاقتصادية التي طرحتها الحكومة المستقيلة، أو لجهة طلب حاكم مصرف لبنان من المصارف زيادة رسميتها بنسبة ٢٠٪، أي ما يوازي نحو ٣.٧ مليار دولار، أو لجهة فتح مصرف لبنان المجال أمام المصارف للاستدانة، لكن بفائدة ٢٠٪، وكل ما يترافق مع هذه الأجواء من دعوات إلى استعادة أموال الهندسات المالية . كل ذلك، يقابله إقفال تام للمصارف لمعاملاتها الدائنة وهو ما يشكل سبباً رئيسياً لزيادة حالة الهلع بين المواطنين، سيما لجهة الضبابية التي تحيط بالوضع المالي وتقاذف المسؤوليات الذي شهدناه مؤخراً بين مصرف لبنان والمصارف .

والجدير ذكره أن كلفة استهلاك المواد الغذائية المستوردة تبلغ ٨٠-١٠٠ مليون دولار شهرياً في حين أن حاجة السوق اللبناني حوالي ٣٠ مليون دولار أميركي شهرياً، أي أن الفارق يذهب تهريباً وقسماً كبيراً منه مدعوم! وسيكون اللاعبون على هذه المنصة هم الصرافون الشرعيون، والمصارف التجارية، ومصرف لبنان الذي سيتدخل لامتناس السيولة (حسب بيان الرئاسة) . أمّا في ما يخصّ المواطنين، فمن الواضح أن لا قدرة لهذه السوق على تلبية مطالبهم نظراً إلى حجم هذه الطلبات نسبة إلى حجم السوق السوداء المقدّرة ببضعة ملايين من الدولارات يومياً . وحسب المعلومات، فإن العمليات سيتمّ تسجيلها ومراقبتها من قبل لجنة الرقابة على المصارف لمعرفة ما إذا كانت هذه العمليات هي لخدمة النشاط الاقتصادي أو لا؟ بالطبع لا يُمكن للمصارف أن تقوم بعمليات شراء للدولارات على هذه المنصة (أو غيرها داخل لبنان)

بهدف تعزيز وضعها من السيولة، بل إن وجودها في هذه المرحلة هو لتأدية دور تأمين السيولة وتلبية طلبات الزبائن (وعلى لجنة الرقابة على المصارف التأكد من ذلك).

سادساً: الاختلالات البنوية أكبر من أن تعالجها المعالجات المطروحة من خلال "المنصة"، حيث تظهر آخر إحصاءات المركزي التغييرات في الكتلة النقدية كما يلي:

- زيادة السيولة الجاهزة ٢٠,٧٤٢ مليار ليرة أي ١٧٣.٢٥٪ في (شباط ٢٠٢٠ - ٢٠٢١) أي سيتابع المودعون الهروب من الليرة اللبنانية نحو الدولار، علماً أن نسبة دولرة الودائع اليوم هي الأعلى منذ نيسان ٢٠٠٨.

- زيادة الودائع تحت الطلب بالليرة اللبنانية ٦٦.٠٧٪ في بداية ٢٠٢٠ حيث بلغت ٣٠١٢٢ مليار و ٥١٥ مليون ليرة، أي ١٩.٨٨٢ مليون دولار، فيما بلغت الودائع لأجل ٢٠٩٩٠٢ مليار من أصل ٢٤٠٠٢٥.٥ مليار، ما نسبته ١٢.٥٪، وهذا ما يمكن أن يطلبه المودعون من الشبايك المصرفية.

- زيادة كتلة m_1 منذ بداية الأزمة في لبنان ١٣١.٧١٪، ما يعني تضخم حجم الكتلة النقدية في التداول بشكل هائل. ففي نهاية تشرين الأول من عام ٢٠١٩ كان حجم هذه الكتلة يبلغ ٦٠٠٠ مليار ليرة، أي ما يوازي ٣٪ من مجمل المعروض النقدي المعرف عنه في الكتلة m_3 ، والذي يشمل النقد في التداول والحسابات الجارية والحسابات المحمّدة وحسابات الدولار. أما في نهاية شهر كانون الأول من عام ٢٠٢٠ فقد ازداد حجم هذه الكتلة النقدية المتداولة إلى نحو ٣١٠٠٠ مليار ليرة، أي ما يوازي ١٥٪ من مجمل المعروض النقدي. هذا الارتفاع في نسبة النقد المتداول من المعروض النقدي، يشير إلى تحوّل الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد نقدي **Cash**.

- إشارة إلى أنه بين تشرين الأول ٢٠١٩ وكانون الأول ٢٠٢٠، أي خلال ١٥ شهراً مضت، تضخّمت الكتلة النقدية المتداولة بنسبة ٢١٥٪، وهو ارتفاع لم يسبق أن شهده لبنان إلا في النصف الثاني من الثمانينيات ربطاً بانهيار العملة وتدهورها المتسارع في تلك الفترة. أما في الانهيار الحالي، فإن انخفاض قيمة الليرة مقابل الدولار بلغ ٨٣٪ (ارتفاع قيمة الدولار مقابل الليرة بلغ ٥٠٠٪).

- تراجع الودائع لأجل بالليرة اللبنانية بنسبة -٣٤.٤٤٪ بسبب إجراءات تجميد حسابات المودعين.

- زيادة كتلة m_2 السيولة المحلية الخاصة ١٩.٩٨٪ في (شباط ٢٠٢٠ - ٢٠٢١) <<

- زيادة انكشاف القطاع أمام الديون السيادية وتضخم حجم الكتلة النقدية وتراجع الودائع . لأن الاختلالات الخارجية التي تفاقمت نتيجة التراجع الملحوظ في حركة الأموال الوافدة في ظل شبه القيود المفروضة على حركة الرساميل الخارجية بحاجة إلى تصحيح سريع . وعليه تراجعت الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة -٤.٥٥٪ في (شباط ٢٠٢٠ - ٢٠٢١) .
- تراجعت سندات الدين المصدرة -٣٥.١١٪ .
- سجلت كتلة m3 زيادة ٢.٧٩٪ .
- زيادة السندات يملكها القطاع غير المصرفي ٢.٣٦٪ .
- زيادة كتلة النقد m4 بنسبة ٢.٧٦٪ .
- بلغت حجم التحويلات من المصارف العاملة في لبنان إلى مصارف خارجية بين تشرين الأول ٢٠١٩ وكانون الثاني ٢٠٢٠ نحو ٢,٢٧٦ مليون دولار أميركي، وما لا يقل عن ٦٠٪ منها تمثل تحويلات مرتبطة بودائع منشؤها عقود ائتمانية . (هناك عدم وضوح في حجم التحويلات إلى الخارج من ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، لذلك لا يتضح لماذا حدد الطلب الرسمي لها (المصارف السويسرية فقط) فيما يمكن أن تكون في اتجاهات مختلفة إلى اميركا وأوروبا .

فما هو سعر الدولار في المرحلة المقبلة؟

فعلياً لا يُمكن التنبؤ بسعر صرف الدولار في المرحلة المقبلة؛ لكن تحليل الواقع يؤكد أن نجاح عمل المنصة التي سيطلقها مصرف لبنان، سيجعل الدولار ينخفض حكماً على المدى القصير؛ فإذا ما تشكلت حكومة قادرة على القيام بإصلاحات إقتصادية ومالية، فسيعود الدولار أدراجه إلى مستويات مقبولة للمواطن اللبناني .

إلى أين سيتجه العالم بعد انتهاء الجائحة؟

آلاء محمود ديدح

ماجستير مهني MBA – المعهد العالي لإدارة الأعمال بدمشق

غير الوباء العالم بأكمله، أصاب بعض القطاعات بالشلل وأخرى بالانتعاش، ومصائب قوم عند قوم فوائد. في الوقت الذي لا تزال فيه الجائحة مستمرة، ليس من السهل معرفة التداعيات التي قد تترتب على المستوى المحلي والعالمي، إذ أن انتهائها ليس واضحاً حتى الآن وممنوع الصعب التنبؤ بحجم الأضرار والتغييرات التي يمكن أن تنتج عنها على كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، لا سيما أن الموقف في تطور متواصل.

السؤال الذي يطرح نفسه إلى أين سيتجه العالم بعد انتهاء هذه الجائحة؟

كانت تتوجه التوقعات نحو زيادة نسب النمو إلا أن تفشي الوباء سبب صدمة كبيرة وكان القشة التي قصمت ظهر البعير فأثر على معظم الدول النامية بحكم أن أغلبها منهك بالصراعات الداخلية والحروب كما أثر على الدول المتقدمة بحكم الترابط والتشابك العالمي.

أصاب الوباء قطاعات الاقتصاد والنقل والسياحة بالشلل، عزل دولاً وأغلق حدوداً، وفرضت الحكومات قيوداً على السفر في محاولة لاحتواء الوباء ومن ثم ظهرت أزمة عالمية غير متوقعة.

في ظل عدم القدرة على التكهن بمعرفة موعد تلاشي الفيروس، لا يوجد بديل عن الاستمرار في التعايش مع هذا الأمر، وبالرغم من موجة التشاؤم التي غطت العالم والتقارير ونشرات الأخبار عن الآثار السلبية لانتشار فيروس كورونا، إلا أن هناك بصيص ضوء لا سيما استفادة العديد من القطاعات كالأدوية، والاتصالات، وشركات التجارة الإلكترونية.

يندرج تحت مظلة المستفيدين صناع وتجار الأقنعة الطبية والقفازات والمعقمات، وشركات الأدوية التي تعمل على إنتاج اللقاحات والأمصال المضادة للفايروس، حيث سجلت أرقام مبيعات عالية بسبب اتجاه المستهلكين في جميع أنحاء العالم إلى شراء المنتجات الطبية بشكل طوعي أو إلزامي تطبيقاً للإجراءات الاحترازية في الوقاية من الفايروس التي فرضتها الحكومات على شعوبها.

وأجريت بعض العمليات الجراحية بالاستعانة ببعض الاختصاصيين عن بعد وذلك قبل أزمة الفايروس، ومع انتشار الوباء ازدادت الاستشارات الافتراضية التي انعكست بدورها على تقليل الازدحام في المستشفيات

ومراكز الرعاية الصحية، وازداد الاهتمام بهذا الجانب وفق مجلة فوربس بعد أن فُرض الحجر الصحي في العديد من الدول .

وفي ظل القيود المفروضة في دول العالم من العزل أصبح التسوق عبر الانترنت ملجأً كثير من الأفراد، وازداد الطلب على تطبيقات الاتصال الالكترونية ومقدمي خدمات الترفيه عبر الانترنت، وشجع الارتفاع في التجارة الإلكترونية جنباً إلى جنب مع نمو استخدام الوسائط الاجتماعية مما دفع الشركات للتحويل إلى التسويق المؤثر والمحتوى الذي ينشئه المستخدمون لتعزيز الوعي بالعلامة التجارية، والاستفادة من عمليات الدفع عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتكامل التسوق، ومن هنا ظهر ازدياد الطلب على العديد من الوظائف التي لم تحظ بالاهتمام سابقاً سيما في الدول النامية تزامناً مع إلغاء العديد من الوظائف التقليدية التي تتطلب الاتصال المباشر مع العملاء .

أما على صعيد العمل والتعليم، فقد ورد في تقرير للبنك الدولي أن اضطراب المجتمعات الناجم عن الوباء أدى إلى تفاقم أزمة التعليم العالمية الموجودة مسبقاً وأثر على التعليم بطرق غير مسبوقه، ومن المرجح أن يكون التأثير على رأس المال البشري لهذا الجيل من المتعلمين طويل الأمد إضافة إلى هذه الصدمة العالمية لنظم التعليم والتأثير السلبي للانكماش الاقتصادي العالمي غير المسبوق على دخل الأسرة، مما يزيد من خطر التسرب من المدارس والجامعات، ومن هنا أصبح لزاماً على الجامعات والشركات تبني تقنيات الاتصالات الجديدة للاستمرار في العمل والتعليم عن بعد، والاجتماعات والدورات والتدريب عبر الانترنت مما قاد إلى تخفيض التكاليف على أرباب العمال من جهة والعاملين من جهة أخرى، وصار هناك اعتماد متزايد على المكاتب المنزلية ولم يعد هناك حاجة إلى توفر أبنية مخصصة للعمل وتوفير سكن للعاملين مما خفف الضغط على وسائل النقل، وهذا أدى إلى رفع مستويات العمالة لدى النساء خاصةً بسبب المرونة الجديدة في إمكانيات وشروط العمل، ولا تزال مخاطر التوظيف مرتفعة في القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالعملاء على نحو مباشر مثل الفنادق والمطاعم .

وفي صدد التطرق إلى تخفيف الضغط عن وسائل النقل وتوقف حركة السفر في الكثير من دول العالم أدى ذلك إلى تحسّن في الغلاف الجوي وتراجع معدلات انبعاث غاز الكربون في الهواء، إلا أن هذا التحسن ربما يكون مؤقتاً، وقد ينتهي حال عودة الحياة لسابقها .

وفيما يتعلق بالتصنيع، قوّض الوباء المبادئ الأساسية للتصنيع العالمي، وبدأت الشركات بالتفكير بتقليص سلاسل التوريد الطويلة التي تنقل البضائع بين الدول وتوصلها إلى المستهلكين في الوقت المناسب، متجاوزة بذلك كلفة التخزين، وبالنظر إلى حجم الخسائر التي تعرضت لها الأسواق، أصبحت الشركات تعيد النظر في جميع منظوماتها المتعلقة بالوقت والإنتاج عبر العالم.

وبالنسبة إلى قطاع التكنولوجيا، ازدهرت الواجهات اللمسية في الآونة الأخيرة، من شاشات الهواتف النقال والحواشيب وأجهزة الصراف الآلي، مع استمرار انتشار الفايروس عن طريق اللمس فمن المتوقع أن العالم سيتجه إلى أساليب التفاعل غير اللمسية من خلال استخدام واجهات التفاعل عبر الصوت والتعرف على الوجوه والإيماء بالأيدي للحد من كثرة الاتصال باللمس في العديد من القطاعات.

ويتوقع ظهور تحول إلى العملات الرقمية بدل النقد المادي، وتطوير البنوك والمؤسسات المالية لتطبيقات الحاسوب والهواتف المحمولة لتقديم خدمات الدفع والتحويل عبر الانترنت.

وقد جرى على ألسنة الناس أن الوباء سيغيّر العالم ويقلّبه رأساً على عقب، وأن العالم لن يعود كما كان قبل هذه الجائحة، وفي هذا القول قدر من الصحة والمبالغة معاً. فقد شهد العالم عبر الأزمان العديد من الكوارث والجوائح التي ضربت البشرية، وجميعها مرت مع تركها لندوب نفسية وآثار اقتصادية واجتماعية داخل الدول وخارجها، ذلك أن كورونا شأنها في ذلك شأن هذه الكوارث ستمر إلا أن لا أحد يعلم إلى متى ستستمر، ورغم الإجراءات القوية المتخذة تبقى المخاطر التي خلفتها الجائحة كبيرة، والتغييرات التي شهدتها العالم للتعايش مع الوباء لن تختفي في ليلة وضحاها، والتعافي من هذه الأزمة لا بد أن يفضي بنا إلى عالم مختلف.

التأثير المتوقع لكوفيد ١٩ على التمويل الحكومي أمريكا وإيطاليا وإسبانيا أنموذجاً

ترجمة^١: سماح محمد يحيى قنطجى
إجازة في التمويل والمصارف - جامعة حماة

وسط أزمة كوفيد ١٩ هناك آثار اقتصادية على العديد من الحكومات العالمية تسببت في قيام الحكومات بإعادة تنظيم الشؤون المالية على عكس الميزانيات السابقة، وفيما يلي تقييم لكيفية تأثير الوباء على مالية حكومات هذه البلدان.

أمريكا:

ضرب كوفيد ١٩ العديد من المدن الأمريكية وكان له آثار سلبية على الاقتصاد الأمريكي، حيث يتكون الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي من التصنيع (١١٪)، الاستثمار (٢٠٪)، الفنون، الترفيه، المطاعم (٤.٢٪) وأمور أخرى. على هذا النحو؛ فإن الحجر الصحي والإغلاق المفروض لإبطاء انتشار المرض قد أثر سلباً على القطاعات الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر. وذلك لأن الناتج المحلي الإجمالي يعتمد بشكل كبير على الاستهلاك (حتى ٧٠٪)، وبهذا أدى إغلاق الأعمال وتباطؤ الإنفاق إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون التوقعات، فقد أدى انخفاض الطلب إلى تعليق عمليات التصنيع مثل شركة جنرال موتورز وفورد مما دفع الكونجرس إلى محاولة الحفاظ على الإنفاق من خلال تمرير مبلغ تحفيزي كقروض بقيمة ٤٨٤ مليار دولار و ٣٥٠ مليار دولار كقروض تجارية للعمليات التي يعمل بها أقل من ٥٠٠ موظف. إضافة إلى ذلك؛ فالشركات التي لا تخفض معدل الأجور ستُمنح القروض كمنح بدلاً من ذلك. وهناك حديثاً قانون تحفيز آخر للحفاظ على هذا الاتجاه وتوفير ما يكفي لأصحاب الدخل المنخفض إلى المتوسط والحفاظ على استمرارية حركة الاقتصاد وبهذا يجب توقع تأثير سيء على الأموال الحكومية المتوقعة مع تحويل أقل للضرائب على المدى القصير.

1 Projected Impact of COVID-19 on Government Finances across Selected Countries, Economics On Line, [Link](#)

إيطاليا :

ترفع حكومة إيطاليا مواردها المالية من الضرائب والاقتراض والتدابير الاجتماعية والشركات للحد من الانتشار الواسع لكوفيد ١٩ حيث تم إغلاق معظم هذه المحطات جزئياً أو كلياً، مما أثر سلباً على المالية الحكومية على المدى القصير والطويل .

وأدى ذلك إلى تأثير مباشر قصير المدى على المالية الحكومية من خلال تخصيص ميزانية معينة لحماية المواطنين الباحثين عن مساعدات من الآثار السلبية لكوفيد ١٩ . ووفقاً لـ **REF Ricerche** وهي شركة استشارية بحثية مقرها في إيطاليا؛ توقعت انخفاضاً بنسبة ٨٪ في الناتج المحلي الإجمالي وإمكانية حدوث هذا بحلول نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ بسبب كوفيد ١٩ . ويؤدي الانخفاض بنسبة ٨٪ في الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية بسبب انخفاض العمليات التجارية مثل الفنادق والمطاعم وفقدان الوظائف بسبب الإغلاق وأهم التأثيرات على المالية الحكومية هي خسارة محتملة بقيمة ٤.٦ مليار جنيه إسترليني (٨.٣ مليار دولار) في قطاع السياحة .

كما خصصت الحكومة ميزانية قدرها ٢٨.٣ مليار دولار لحماية الاقتصاد من تأثير تفشي كوفيد ١٩، مثل دعم العمال المتضررين من التسريح المؤقت والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المتضررة من عمليات الإغلاق .

إسبانيا :

شهدت الحكومة الإسبانية تأثيراً سلبياً كبيراً على مواردها المالية حيث أنهت الحكومة عام ٢٠١٩ بديون ٩٥.٥٪ وعجز عام ٢٠.٨٪. لكن هذا سيتفاقم بشكل كبير في عام ٢٠٢٠ بسبب الركود الإضافي المتوقع بسبب الدعم المالي الضخم المخصص لمكافحة كوفيد ١٩ .

كان للإغلاق التام تأثير ضار على مصادر الدخل الحكومية مثل الضرائب من المواطنين والصناعات، ومحاربة التأثير الاقتصادي لكوفيد ١٩ فخصصت الحكومة الإسبانية ١٠٠ مليار يورو من مواردها المالية كقروض مصرفية للشركات التي تعاني من الوباء العالمي و ٢٦.٣ مليار يورو لوقف رهون العقارية ومدفوعات المنافع الاجتماعية وكذلك الأعباء الضريبية للأسر المتضررة والعمالين لحسابهم الخاص والشركات .

وكان حوالي ٤ ملايين عامل قد فقدوا وظائفهم بحلول منتصف أبريل الذي استفاد منه نظام إعانات البطالة الذي تم تخصيصه لحوالي ١٨ مليار يورو من قبل الحكومة للتخفيف من تأثير كوفيد ١٩ السلبي. وستواجه الحكومة الإسبانية أيضاً خسارة في الدخل من الصادرات إلى الصين بنسبة ٣.٦٪ نتيجة تعطل سلسلة التوريد من خلال نظام النقل المشلول.

وقد أغلق العديد من مصانع السيارات في إسبانيا بسبب نقص قطع الغيار؛ وبهذا لا يتم كسب أي إيرادات ضريبية.

بشكل عام توقعت الحكومة انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦٪، ونتيجة لذلك قد تسوء الأوضاع المالية الحكومية بشكل كبير، مما يعرض القدرة على تحمل الدين العام للخطر ويعيق النمو طويل الأجل. في الختام، لقد أدت أزمة كوفيد ١٩ إلى تبني التوسعات المالية على نطاق واسع من قبل مختلف الحكومات في جميع أنحاء العالم. وقد أدت هذه الآلية إلى تقليص المدخرات المتراكمة إلى حد كبير مما دفع الدول إلى الدخول في ديون ضخمة. لذلك وإلى جانب الهدف الأساسي المتمثل في حماية المواطنين من الآثار الشديدة للأزمة الصحية، يجب أن يركز السؤال الرئيسي للولايات المتحدة وأوروبا على كيفية التعامل مع تكبد المزيد من الديون الحكومية باسم حماية الاقتصاد من آثار الوباء.

References

1. Duddu, P. (2020). *Coronavirus in Italy: Outbreak, measures and impact*. Airport Technology. Retrieved 15 May 2020, from <https://www.airport-technology.com/features/covid-19-italy-coronavirus-deaths-measures-airports-tourism/>.
2. Miller, C. (2020). *The Effect of COVID-19 on the US Economy – Foreign Policy Research Institute*. Foreign Policy Research Institute. Retrieved 16 May 2020, from <https://www.fpri.org/article/2020/03/the-effect-of-covid-19-on-the-u-s-economy/>.
3. Wijffelaars, M. (2020). *Home*. RaboResearch – Economic Research. Retrieved 16 May 2020, from <https://economics.rabobank.com/>.

البنوك المركزية ومستقبل العملات الرقمية الوطنية

نبيل صبحي أبوزيد
ماجستير اقتصاد - مصر

تكسب العملات الرقمية كل يوم أرضاً جديدة في التعاملات المالية على حساب العملات التقليدية، فقد أصبحت واقعاً لا مفرّ منه في التعاملات المالية، ولم يعد الحديث اليوم عن كيف سيكون مستقبل العملات الرقمية؟، ولكن أصبح الحديث عن كيفية التأقلم مع العملات الرقمية من جهة الأفراد المتعاملين بها بصورة عادية، ومن جهة الوسطاء الماليين مثل البنوك والمؤسسات المالية، وأكبر جهة أصبحت في مرمى نيران العملات الرقمية وهي البنوك المركزية؛ لأن الصفة الأساسية التي تميز العملات الرقمية اليوم اللا مركزية كونها خارجة عن سيطرة البنوك المركزية، مما يجعلها تتحرك بعيداً عن سياسات البنوك المركزية وبعيدة عن التأثير بالسياسات التي تفرضها، وهذا يقلق جميع البنوك المركزية.

لذا سارعت كثير من البنوك المركزية لمناقشة كيفية التأقلم مع الواقع الذي تفرضه العملات الرقمية، وأصبحت العملة التقليدية الوطنية في خطر من جراء تمدد العملات الرقمية، مما استدعى أن تقوم بعض البنوك المركزية خطوات عملية للحفاظ على العملات الوطنية، فبدأ بالفعل بعض البنوك المركزية في إصدار عملات وطنية رقمية، وهنا يمكن أن نطرح عدة أسئلة، هل ستستجيب جميع البنوك المركزية لإصدار نقود وطنية رقمية؟، ما هي الطريقة التي سوف يتم بها إصدار عملات وطنية رقمية؟ وما الموقف من العملات الوطنية التقليدية؟ وما مصير البنوك والمؤسسات المالية؟ وغيرها من الأسئلة التي سوف تتعرض لها هذه المقال .

تسلسل موقف البنوك المركزية من العملات الرقمية

أ – الرفض التام: بداية ظهور العملات الرقمية سنة ٢٠٠٩ لم تنشغل البنوك المركزية كثيراً حيث أن التوجه العام كان في مجمله أن النقود الرقمية ما هي إلا شيء عابر سيمر ولن يستقر، والبعض وصفه أنه فقاعة وستنفجر، وأكثر المتفائلين كان يرى أنه شيء ثانوي سيتم التعامل به عبر الإنترنت فقط، ولذا كان موقف البنوك المركزية في ذلك الوقت موقفاً متشدداً في وجه العملات الرقمية، ومنعت التعامل به، ولم تعتبرها شيء .

ب – واقع جديد يفرض نفسه : ولكن بعد أن أعلن فيسبوك أنه بصدد إصدار عملة خاصة به (ليبرا – Libra) ونحن نعلم مدى انتشار الفيسبوك بين سكان العالم، خشيت بعض الحكومات أن تكون عملة الفيسبوك هي العملة الدولية والتي من الممكن أن تحل محل العملات الوطنية أو العملة الدولية الأشهر الدولار، حتى أصدرت جهات بحثية كبيرة مثل مؤسسة راند (Rand) بحثاً ناقشت فيه تداعيات إصدار جهة غير حكومية لعملة ربما تصبح عالمية في بحث بعنوان (تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي : البحث في إمكانية النشر من جهة فاعلة غير حكومية) هذا جعل البنوك المركزية تعيد تفكيرها في شأن النقود الرقمية .

ثم جاءت جائحة كورونا وأرغمت الناس على التباعد والاتجاه نحو التجارة الإلكترونية بصورة كبيرة ومن ثم ازدهار سوق العملات الرقمية كفكرة .

وأيضاً سعت الكثير من الحكومات في تعميم الشمول المالي على مواطنين الدول، فقد وجدوا في التعاملات الرقمية، التي من شأنها زيادة إنتشار العملات الرقمية فرصة سانحة لتسهيل مهمة تعميم الشمول المالي .

كل هذا أدى إلى أن تغير كثير من البنوك المركزية نظرتها للعملات الرقمية والتحول إلى طور جديد للتعامل مع النقود الرقمية، فقد بدأت البنوك المركزية البحث عن سبل التأقلم مع الواقع الجديد جاء ذلك واضحاً من خلال تقرير أصدره مجلس الاستقرار العالمي – وهو مجلس يتكون من البنوك المركزية لمجموعة العشرين وهيئات الرقابة المالية – فقد أصدر توصيات لمحافظة البنوك المركزية بوضع أطر تنظيمية لإصدار عملات رقمية محلية .

وقد جاء في مسودة القرار ٣ مبادئ إرشادية لإصدار العملات الرقمية التي تصدرها البنوك المركزية وهي :

١ – عدم تهديد الاستقرار المالي .

٢ – مكمل للأشكال الحالية للنقود .

٣ – أن تكون مبتكرة وكفؤة .

ما الذي يدفع البنوك المركزية لتبني التحول الرقمي للعملات ؟

أغلب البنوك المركزية أصبحت تعي الأهمية الكبرى للتحول الرقمي في مجال العملات ولكن هذا ليس فقط لأن العالم كله يتحول للتعامل الرقمي النقدي، ولكن هناك أمور أخرى في غاية الأهمية وهي :

١ - **إحكام السيطرة:** أن العملات الرقمية الموجودة حالياً ومنتشرة عملات لا مركزية يعني ورائها جهة مصدرة معروفة، وإنما الذي يُعرف عنها أنها عملات موجودة على الأنترنت، يمكن الحصول عليها سواء بشراءها من بائعيها، أو من خلال التعدين (Mining)، ولا يعرف من يقف ورائها، وهذا يجعل البنوك المركزية تفقد السيطرة على الأموال المتبادلة بين الناس.

٢ - **السعي لتنظيف التعاملات:** العملات الرقمية سلاح ذو حدين إما أن تساعد على إتمام عمليات البيع والشراء والتداول بين الناس بسهولة ويسر، وإما أن تكون وسيلة من وسائل تسهيل العمليات غير المشروعة نظر لكون هذه العملات يتم تداولها بطريقة تخفي المعلومات الخاصة بمالكها. وبلاشك فإن استخدام النقود الرقمية في العمليات غير المشروعة يزعج الحكومات عامة والبنوك المركزية خاصة.

كيفية إصدار عملات وطنية رقمية

هناك بعض التجارب التي حدثت بالفعل في التحول من العملات التقليدية إلى نقود رقمية؛ بأن يستخدم البنك المركزي تقنية البلوكشين في إصدار النقود الرقمية بدلاً من العملات التقليدية مع الاحتفاظ بنفس القيمة والاستخدام وجميع الأمور التي تحتاجها العملة ليتم تداولها بين الناس، الفرق فقط بين النقود التقليدية والنقود الرقمية المصدرة من قبل البنوك المركزية، أن النقود الرقمية كانت نقوداً فيزيائية لها واقع ملموس، ولكن النقود الرقمية عبارة عن بيانات على المحافظ الإلكترونية الخاصة بالمعاملين، وليس لها وجود مادي فيزيائي. أيضاً حتى الآن لم يتم إلزام الناس بالتعامل بها ولكن كلها عبارة عن تجارب حتى يتم الاستفادة منها وتعديل ما يحتاجه المتعاملون. وإذا نجحت هذه التجارب التي تحدث في دول مثل الصين أو السويد فإن ذلك سوف يحفز البنوك المركزية في كثير من الدول إلى تبني الفكرة والسعي في تطبيقها.

فروق مهمة

توجد مجموعة من المصطلحات ربما تكون متقاربة في المعنى، ولكنها ليست متطابقة، فيظن القارئ الكريم أن هذه المصطلحات شيء واحد فيحسن بنا إظهار الفروق بينها.

١ - الفرق بين العملات الرقمية، وتقنية البلوكشين

أ – تقنية البلوكشين: هي البيئة الرقمية التي يتم إنشاء النقود الرقمية عليها فكأنها هي الأرض التي توضع عليها العملات الرقمية، وتقنية البلوكشين لا تقتصر على النقود الرقمية وليست مرتبطة بها، ولكنها تقنية واسعة يتم استخدامها في استخدامات متعددة منها مثلاً العقود الذكية، وهي تقنية قائمة بنفسها سوف تحول التعاملات في العالم تحولاً كبيراً.

ب – العملات الرقمية: هي عبارة عن شفرات موجودة على الواقع الافتراضي يتم التعامل بها بصورة جزئية بين بعض الناس، وتقوم مقام النقود التقليدية في بعض التعاملات، من أمثلتها العملة الرقمية الأشهر البيتكوين.

٢ – الفرق بين النقود المشفرة والنقود غير المشفرة

أ – النقود المشفرة: النقود المشفرة مثل البيتكوين هي نقود لا يعرف من أصدرها، ولا من تداولها، ولا يعرف عنها شيء إنما هي فقط أرقام تراها تتحرك أمامك، فالذي يكون لديه محفظة إلكترونية عليها نقود رقمية مشفرة يتحكم فيها عن طريق مفاتيح.

المفتاح الأول: هو الذي يكون عليه البيانات الصحيحة والواقعية، وهذا المفتاح لا يعرفه أحد ولا يطلع عليه أحد.

المفتاح الثاني: هو مفتاح عام، عليه المعلومات والتي لا تكون صحيحة ولا واقعية، وهو الذي يتم نشره بين الناس ليتم التعامل من خلاله.

ب – النقود غير المشفرة: أما النقود غير المشفرة مثل النقود التي أصدرتها بعض البنوك المركزية أو شركات خاصة، معروفة المصدر ويمكن معرفة الذي يستخدمها، ومعرفة رصيده وكل ما يحتاج البنك المركزي أن يعرفه عن المستخدم، فهذه النقود الرقمية يمكن أن نقول أنها تأخذ نفس خصائص النقود التقليدية.

تجارب واقعية لبنوك مركزية أصدرت عملات رقمية

الواقع المتسارع للنقود الرقمية ضغط على كثير من البنوك المركزية حتى أصدرت النسخة الأولى للنقود الوطنية بصورة إلكترونية ربما تكون صورة بسيطة ولكنها قيد التجربة، من هذه التجارب:

١ – **اليوان الصيني**: فقد قام البنك المركزي الصيني بإصدار عملات رقمية بمقدار عشرة ملايين يوان بما يعادل (١.٥ مليون دولار) في أكتوبر ٢٠٢٠، وقد تم اختيار ٥٠٠ مستخدم يجري اختيارهم عشوائياً،

وأجاز المركزي الصيني للفائزين بهذه العملات الرقمية استخدامها في أكثر من ٣ آلاف منفذ بيع للتجزئة، من بينها محطات وقود وفنادق وبعض الأسواق التجارية.

٢ - **اليورو الرقمي**: أصدر البنك المركزي الأوروبي تقريراً يقول فيه أنه بحلول منتصف ٢٠٢١ سيتم صدور اليورو الرقمي للتعامل، وقد ذكرت مصادر أن فرنسا قد نجحت في تجربة اليورو الرقمي في بيع الأوراق المالية للبنك المركزي دون مزيد من التفاصيل.

٣ - **عابر**: وهي عملة رقمية عربية يتم تداولها بصورة ثنائية بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في التجارة البيئية، هذه العملة أصدرتها جهات حكومية؛ مما أكسبها ثقة في التعامل بها، ولكن لم يتم طرحها للتعامل العام حتى الآن.

هل تحتاج النقود الرقمية الوطنية إلى تعدين؟

التعدين Mining هو عملية إخراج العملات الرقمية المشفرة للواقع للتعامل بها، هذه العملية تتم عن طريقة المنقبين والذين يحصلون على مقابل تنقيبهم جزءاً من قيمتها، عملية التعدين خاصة بالعملات المشفرة الغير موجودة لا في الواقع الحقيقي ولا في الواقع الافتراضي، أما العملات الرقمية الوطنية لن تكون في حاجة لإجراءات التعدين التي تجرى على العملات المشفرة؛ لأن العملات الرقمية موجودة بالفعل في التعاملات، فالعملات الرقمية الوطنية سوف تكون عبارة عن رصيد يُضاف إلى المحفظة الإلكترونية الخاصة بالمتعامل بها، لأنه بالفعل عبارة عن رصيد في محافظ البنوك المركزية.

مصير البنوك والمؤسسات المالية عقب تعميم النقود الرقمية الوطنية

البنوك والمؤسسات المالية سوف تفقد وظيفتها في ذلك الوقت، فهي لم تعد وسيطاً لتبادل الأموال، بل إنه لا توجد أموال من الأساس لكي يتم وضعها في الحسابات حتى تحتفظ بها البنوك في خزائنها، لأنه ببساطة أصبحت جميع الأموال افتراضية.. في المحافظ الرقمية، ولا توجد أموال يتم نقلها أو الاحتفاظ بها بالبنوك، ولن يستطيع البنك القيام بدوره كمؤسسة للإقراض أو حتى الاستثمار لأنه لم يعد خزانه توجد بها أموال للمودعين حتى يتم استثمارها، بل قد يتحول إلى مجرد مؤسسة تمويل محدودة، يضع فيها مجموعة من رجال الأعمال رؤوس أموال لإقراض الأفراد سلة من العملات المشفرة نظير عائد مالي أو فائدة.

ختاماً: النقود الرقمية الوطنية أصبحت حتمية واقعية لا بد أن تسعى جميع البنوك المركزية سعياً حثيثاً في هذا الاتجاه؛ نظراً لكون التقدم التكنولوجي قد طال جميع مناحي الحياة، والتطور الرقمي قد سيطر على التعامل المالي بين المتعاملين، وكلما كانت خطى البنك المركزي في هذا الاتجاه سريعة كانت سيطرته على النظام المالي ممكنة، وكلما تأخر البنك المركزي عن التعامل مع هذا الملف قلت سيطرته على النظام المالي السائد.

المصادر:

١. " كريبتو دولار " : هل يمكن تحويل العملات الوطنية إلى مشفرة؟ / د / إيهاب خليفة مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة
٢. هل تطلق البنوك المركزية العملات الرقمية قريباً؟ د / هاني أبو الفتوح موقع بنكي
٣. العملات الرقمية ومستقبل المعاملات، كاثرين ستيوارت، وساليل جوناشيكار، وكاتريونا مانفيل، نشر مركز Rand Europe
٤. تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي، البحث في إمكانية النشر من جهة فاعلة غير حكومية، جوشوا بارون، أنجيلا أوماهوني، دايفيد مانهايم، وسينثيا ديون-شفارتس، نشر مؤسسة راند Rand
٥. العملات الرقمية .. اقتصاد العالم بلا نقود ورقية، جورج إبراهيم، مصطفى إبراهيم، أحمد السيد، محمود عبدالناصر، محمود محمد، هبة عبدالباقي، نشر موقع الرؤية
٦. العملات الرقمية بين واقع مشرق ومستقبل مشرق، حمد عبدالعزيز البوعينين، جريدة الشرق.
٧. العملات الرقمية والبنوك المركزية (1)، (2)، د / عبد الفتاح الجبالي نشر بوابة الأهرام.

8. Digital currencies and the future of the monetary system by Agustín Carstens¹
9. The rise of Central Bank digital currencies
10. National Digital Currencies: The Future of Money? Aditi Kumar Jeremy Ney Eve Lee
11. How National Digital Currencies Will Change Our Lives Alex Axelrod

تحديد هدف النخبة المصرفية لنظام نقدي بدون نقود

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

الحلقة (١)

في عام ٢٠١٤، أصبح بنك إنجلترا أول بنك مركزي ينشر أبحاثاً عن العملات الرقمية من خلال نشرة ربع سنوية (الابتكارات في تقنيات الدفع وظهور العملات الرقمية). كان التركيز الرئيسي على استخدام تقنية دفتر الأستاذ الموزع، حيث أعلن البحث أن "الابتكار الرئيسي للعملات الرقمية هو دفتر الأستاذ الموزع" الذي يسمح لنظام الدفع بالعمل في نظام لامركزي بالكامل.

طريق دون وسطاء مثل البنك

أحد العوامل الرئيسية في هذه التقنية هو الاعتقاد بأن العملة المشفرة والعملات المستقرة توفر طريقاً حقيقياً للخروج من النموذج المركزي التقليدي للخدمات المصرفية الذي يلخص العملة الورقية. ولكن هل تجاوز البنوك المركزية والقدرة على سداد وتلقي المدفوعات بشكل مستقل عن هذه المؤسسات هو في حقيقة الأمر ارتفاع العملة الرقمية؟

بعد مرور ست سنوات على بحث بنك إنجلترا، تقدمت أجندة العملة الرقمية بشكل ملحوظ في مواجهة عدم الاستقرار الجيوسياسي المتزايد. أحد مجالات الاهتمام التي حظيت باهتمام ضئيل هو مشروع عملة تسوية المرافق USC الذي تم استثماره بشكل كبير في العديد من البنوك العالمية. إنه مشروع تطور الآن من خلال تأسيس Fnality International، وهو اتحاد من المساهمين الذي يشمل UBS و Barclays و Lloyds Banking Group.

وفيما يلي تفاصيل لبعض الأحداث الرئيسية التي حدثت فيما يتعلق بجامعة جنوب كاليفورنيا منذ نشر بحث بنك إنجلترا:

1 Steven Guinness, Mapping out the Banking Elite's Goal for a Cashless Monetary System – Part One, 14-02-2020:
<https://stevenguinness2.wordpress.com/2020/02/14/mapping-out-the-banking-elites-goal-for-a-cashless-monetary-system-part-one/>

٢٠١٥

في سبتمبر من عام ٢٠١٥، تم الإعلان عن شراكة مؤلفة من كلٍ من بنك UBS السويسري وشركة Clearmatics التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها، والتي أطلقت رسمياً مفهوم عملة الأداة المساعدة. كما هو مفصل من مجلة Bitcoin، سيتم استخدام USC في التسويات ما بعد التجارة بين المؤسسات المالية على منصات مالية خاصة مبنية على تكنولوجيا blockchain. blockchain تدعم أسس USC، حيث سيتم تسوية المدفوعات في غضون ثوانٍ بدلاً من أيام، وستعمل باستخدام شبكة blockchain مصرح بها، مما يعني أنه يجب منح المشاركين الوصول إلى الشبكة. هذا على النقيض من أمثال Bitcoin التي تستخدم شبكة بدون إذن، ويستطيع أي شخص الوصول إليها. وكما نوقش في المقالات السابقة؛ فالبنوك المركزية تؤيد علناً بلوكشين للتطوير المستقبلي للعملات الرقمية.

٢٠١٦

بعد مرور عام على الإعلان الأصلي عن USC و Santander و BNY Mellon و Deutsche Bank، أصدرت جميعها بيانات صحفية للتأكيد بأنها دخلت في شراكة مع UBS و Clearmatics لتطوير عملة تسوية الأدوات. ورداً على الأخبار، قال جوليو فوراً، رئيس شركة Blockchain R&D في سانتاندر:

أكدت المناقشة الأخيرة للعملات الرقمية من قبل البنوك المركزية والجهات التنظيمية أهميتها المحتملة. يعد USC خطوة أساسية نحو سوق مالية مستقبلية على تقنيات دفتر الأستاذ الموزعة.

التوسع في تعريف USC، ذكر بيان صحفي صادر عن دويتشه بنك:

- USC هو أداة نقدية رقمية مدعومة بالأصول يتم تنفيذها على تقنية دفتر الأستاذ الموزع للاستخدام داخل الأسواق المالية المؤسسية العالمية.

- USC عبارة عن سلسلة من الأصول النقدية، مع إصدار لكل عملة من العملات الرئيسية (USD، EUR، GBP، CHF، وما إلى ذلك)،

- USC قابلة للتحويل بالتساوي مع إيداع بنكي بالعملة المقابلة.

- يتم دعم USC بالكامل بأصول نقدية محتفظ بها في أحد البنوك المركزية.

ونقلت صحيفة فاينانشيال تايمز عن ديفيد تريت، رئيس ممارسة أسواق رأس المال في أكسنشر، قوله: إن التكنولوجيا الكامنة وراء USC ستكون "من ثلاث إلى خمس سنوات قبل أن يتم تبني الأمور على نطاق واسع وعدة سنوات أخرى قبل أن تسير في الاتجاه السائد".

٢٠١٧

بعد مرور اثني عشر شهراً تقريباً على إعلان Deutsche Bank و BNY Mellon و Santander عن مشاركتهم في USC، انضم المزيد من البنوك على شكل باركليز، و Credit Suisse، و HSBC، والبنك الامبراطوري الكندي للتجارة (CIBC)، و Mitsubishi UFJ Financial Group، و (MUFG).

وفي حديثه إلى CoinDesk، قال هيدر جافري، مدير الاستثمار الاستراتيجي والابتكار التقني في UBS: قد يعلم جيداً الطريقة التي تختار بها البنوك المركزية دفع الأمور إلى الأمام. إننا نعتبرها نقطة انطلاق لمستقبل تصدر فيه البنوك المركزية [عملة مشفرة] في وقت ما.

رئيس الشراكات والإستراتيجية في HSBC, Kaushalya Somasundaram، أضاف إلى Jaffrey تعليقات: إنها خطوة جيدة إلى الأمام من حيث المضي في مشاريع أكثر طموحاً مثل العملات الرقمية للبنك المركزي في المستقبل.

في سبتمبر من عام ٢٠١٧، أصدر بنك التسويات الدولية مراجعة ربع سنوية تضمنت قسماً بعنوان: "العملات المشفرة بالبنك المركزي". وقدم بنك التسويات الدولية رسماً توضيحياً يسمى "زهرة المال: تصنيف للمال"، والذي يتكون من مزيج من النقود التي يمكن الوصول إليها عالمياً، والنقود الإلكترونية، والبنك المركزي الذي أصدر النقود، ومعاملات نظير. كانت العملة الموجودة في منتصف الزهرة هي عملة التسوية المنفعة، على الرغم من أن هذا المشروع كان في ذلك الوقت غير متطور نسبياً. لم تقدم المراجعة أي تفاصيل عن سبب تضمين USC، بخلاف إعادة تأكيد تعريف المصطلح من خلال ربطه ببيان صحفي صادر عن UBS في أغسطس ٢٠١٦.

ومع ذلك، فإن قيام بنك التسويات الدولية بتدوين USC يدل على أن هذه التكنولوجيا كانت قيد الدراسة بنشاط على أعلى مستويات البنوك المركزية.

مع تقدم مشروع USC، أعلنت JP Morgan في فبراير ٢٠١٩ أنها أصبحت أول بنك أمريكي يقوم بإنشاء واختبار عملة رقمية (المعروفة باسم JPM Coin). تتميز عملة JPM بأنها عملة مستقرة، وهي مدعومة بتقنية blockchain وتعمل على شبكة blockchain مصرح بها. في الوقت الحاضر يقتصر على "عملاء المؤسسات" فقط. كما هو الحال مع العملات المستقرة الأخرى، فإن قيمة عملة JPM واحدة تعادل دولاراً أمريكياً واحداً، لكن الخطة تتمثل في تمديد استخدام العملة إلى ما وراء الدولار وتشمل العملات الرائدة الأخرى في جميع أنحاء العالم.

بعيداً عن كونها غير متقنة مع التكنولوجيا، فإن JP Morgan تقف وراء عملات التجميد بالكامل، شريطة أن تكون "خاضعة للتحكم والتنظيم بشكل صحيح".

بعد بضعة أشهر، بدأت السبر الأول في ظهور عملة التسوية التي تدخل مرحلة جديدة من التطوير. في مايو / أيار، ذكرت رويترز أن بعض أكبر البنوك في العالم كانت بصدد استثمار ما يصل إلى ٥٠ مليون دولار من أجل "إنشاء نظام رقمي باستخدام تقنية blockchain لتسوية المعاملات المالية". وأكدت متحدثة باسم باركليز في ذلك الوقت أن مرحلة البحث والتطوير في جامعة جنوب كاليفورنيا قد وصلت إلى نهايتها.

إن الأموال البالغة ٥٠ مليون دولار ستشكل كياناً جديداً يسمى Fnality، والذي سيتم تكليفه بإدارة المشروع.

في يونيو جاء تأكيد تطور USC في Fnality الدولية. في بيان صحفي لاحق، تم إدراج المساهمين المؤسسين لـ Fnality على النحو التالي: بانكو سانتاندر - BNY ميلون - باركليز - البنك الإمبراطوري الكندي للتجارة (CIBC) - كورميرس - كريدي سويس - ING - KBC Group - مجموعة لويديز المصرفية - MUFG Bank - ناسداك - مؤسسة سوميتومو ميتسوي المصرفية - شركة ستيت ستريت - UBS.

وتم تأكيد شركة المملكة المتحدة Blockchain Clearmatics للحفاظ على دورها كشريك تكنولوجي للمشروع.

فيما يلي مقتطف من البيان الصحفي:

ينصب تركيز **Fnlity** الآن على إنشاء ونشر حل يتضمن الجوانب القانونية والتنظيمية والتشغيلية. والجوانب الفنية لإنشاء شبكة منظمة من البنية التحتية للأسواق المالية الموزعة (dFMIs) لدعم التبادل العالمي للمعاملات. في البداية، هناك خمس عملات في النطاق: الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني والدولار الكندي. من المرجح أن تضاف عملات أخرى في الوقت المناسب. يتوخى **USC** أن يكون مدعوماً بنسبة ١٠٠٪ بعملة فيات في البنك المركزي المعني مع إمكانية تحويلها إلى عملة فيات على قدم المساواة مع ضمان في جميع الأوقات.

صرح الرئيس التنفيذي لشركة **Fnlity, Rhomaios Ram**، بأن إطلاق **Fnlity** كان تحقيقاً تجارياً لمشروع **USC**، وأن **USC** سيكون بمثابة عامل تمكين للأسواق الرمزية. متحدثاً بعد بضعة أشهر، قال رام إن أحد مجالات الاهتمام الرئيسية هو إنشاء عملة رقمية. هذا هو السبب في أن شركة **Fnlity** تستعد لفتح حسابات مع جميع البنوك المركزية الكبرى، بهدف تشغيل حساب واحد في أوائل عام ٢٠٢٠ ولكي يتم تشغيل عملة رقمية بحلول الصيف.

تم توضيح الأهمية المحتملة لـ **Fnlity** في سبتمبر عندما اجتمع كبار المسؤولين من السلطات العامة في بنك التسويات الدولية في بازل، سويسرا. كان موضوع النقاش الذي طرحه مؤتمر حول العملات المستقرة العالمية هو القضايا التنظيمية التي يطرحها ظهور مبادرات عملة مستقرة **stabilcoin** التي تدعمها المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا الكبرى.

أذكر كيف شمل التقرير الفصلي **BIS** قبل عامين **The Flower Flower** مع **USC** كجزء من الشبكة. الآن باسم **Fnlity International**، تمت دعوتهم لتقديم عرض تقديمي استضافته **BIS**. قدمت جي بي مورغان وجمعية **Libra** عروضهما الخاصة.

كان حدثاً عقدته مجموعة العمل السبعة حول عملات مستقرة، وكان يترأسها في ذلك الوقت **Benoit Coeure**. نظراً لكونه رئيس لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق، أصبح **Coeure** الآن رئيساً لمركز **BIS** للابتكار.

منذ ذلك الحين، نظم بنك التسويات الدولية مؤتمرين آخرين حول المال الرقمي، الأول في سبتمبر ٢٠١٩ – **Fintech** والعملات الرقمية – بالتعاون مع المكتب الآسيوي للبحوث المالية والاقتصادية (**ABFER**) ومركز أبحاث السياسات الاقتصادية ومقره بريطانيا. أما الثانية فكانت في شهر أكتوبر – العملات

الرقمية، والبنوك المركزية، و **blockchain**: الآثار المترتبة على السياسة – وشارك في رعايتها البنك الوطني Oesterreichische (البنك المركزي للنمسا) وجمعية أبحاث البنك المركزي (CEBRA).

كما كتبت من قبل، فإن بنك التسويات الدولية أساسي لجدول أعمال رقمنة الأموال على حساب الأصول المادية. بالضبط كيف يمكن أن تكون مفيدة **Finality** لهذا البرنامج هو شيء سننظر في الحلقة الثانية من هذه السلسلة.

لماذا تحتاج المجتمعات إلى السلع العامة؟

ترجمة: د. محمد المهدي وفيق السائح

دكتوراه اقتصاد ومصارف إسلامية - جامعة اليرموك/ الأردن

الحلقة (١)

يعد مفهوم السلع العامة **Public Goods** من المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي الغربي، فقد تناوله كثير من الباحثين بالشرح والتوضيح، فعلى سبيل المثال لا الحصر، رصد بعض الباحثين الوسيلة الأمثل لتوفير السلع العامة، ومنهم من حاول التعرف على تأثير السلع العامة على التنمية الاقتصادية، وآخرون قاموا برصد سبل تمويل السلع العامة، بينما أجرى بعض الباحثين تقييماً لـ "اللامركزية الديمقراطية" على تمويل السلع العامة.

"السلع العامة" في المكتبة العربية الاقتصادية لا نكاد نسمع لها ذكراً إلا في المصنفات الاقتصادية على سبيل الإيجاز، لذلك فإنني ارتأيت أن أتناول إحدى هذه الدراسات الغربية وأقوم بترجمتها لإثراء المكتبة العربية، وقد وقع الاختيار على دراسة الباحثة الاقتصادية: (Angela Kallhoff) الموسومة بـ (Why societies need public goods).

وبصدد مفهوم السلع العامة وما تتسم به من خصائص، فإنه من المناسب إلقاء شيء من الضوء على ذلك قبل البدء بعرض الدراسة الأصلية:

تحدد طبيعة السلع العامة وفقاً لخصيقتين اثنتين تميزانها عن السلع الخاصة: **أولاهما**: أنها ليست محلاً للتنافس بين أفراد المجتمع. **وثانيهما**: عدم إمكانية استبعاد فئة محددة من الأفراد من استهلاكها.

ويعبر الاقتصاديون عن الأول: (Non-Rivalry in consumption)، أي سلعة غير قابلة للتنافس، ويعنون بذلك: إمكانية استهلاك السلعة العامة من قبل عدد لا محدود من الأفراد دون أن يقلل

¹ Why societies need public goods, Prof. Angela Kallhoff, Taylor & Francis, Critical Review of International Social and Political Philosophy] Vol. 17, No. 6, 635–651, on [14 Apr 2014], <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13698230.2014.904539>.

الباحث (Angela Kallhoff) أستاذة في علم الأخلاق (Ethics)، وعلى وجه الخصوص: الأخلاقيات التطبيقية، وهي أستاذة في جامعة فيينا/ النمسا، قامت بتأليف كتاب عن أخلاقيات الحياة النباتية، المرتبط بكتاب الطبيعة الأخلاقية في أخلاقيات أرسطو، وكتاب عن الفلسفة السياسية للمواطنة.

ذلك مما هو متاح للاستهلاك للآخرين⁽¹⁾، ويعني ذلك بالضرورة: أنه لا يوجد حالة تنافس على السلعة العامة؛ كما أنها متوفرة في المجتمع، فخدمات الحماية التي يقدمها الجيش إنما هي خدمات تعم كل أفراد المجتمع، فانتفاع مجموعة معينة بالسلعة العامة لا يعني انخفاض مستوى المتاح منها لمجموعة أخرى⁽²⁾، وهي بذلك تعتبر سلعة غير قابلة للتنافس من قبل أفراد المجتمع.

ويعبرون عن الخصيصة الثانية: (Non-Excludability in supply)، ويعنون بذلك: عدم إمكانية إقصاء الأفراد العازفين عن تمويل السلعة العامة من الانتفاع بالسلعة العامة⁽³⁾، فمنظومة الدفاع عن الوطن تعد سلعة عامة، ولا يمكن إقصاء أي أحد لم يدفع الضرائب المستحقة عليه⁽⁴⁾، والمنارات الضوئية في البحار تعد سلعة عامة، تستفيد منها جميع السفن التي تمر في تلك البحار، فإن تستبعد عددًا من السفن من البحر إلى البر مباشرة؛ لأنها لم تساهم في تمويل المنارات يعد استبعادًا غير ممكن. والأمثلة على السلع العامة بحسب هذه الخصائص ستكون على مراتب⁽⁵⁾:

أ. سلع عامة نقية (مطلقة) وهي تلك السلع التي تتوافر فيها الخصيصة مثل سلك الشرطة والجيش والنظام القانوني والسياسة النقدية، فتلك سلع متاحة لكل أحد، واستهلاكها لا يقلل من نصيب الآخر، كما أنه ليس من الممكن أن تستبعد أحدًا من الانتفاع بهذه السلع.

ب. سلع شبه عامة وهي تلك السلع التي تتوافر فيها الخصيصة، إلا أنها يمكن أن تفتقر لإحدهما في ظرف معين، ومنها التعليم والإرسال الإذاعي أو التلفزيوني والحدائق العامة، والطرق والجسور، فكل هذه سلع تتوافر فيها الخصيصة، إلا أنه في ظرف معين قد تفتقر لإحدى الخصيصتين، فمثلاً الحدائق العامة سلعة متاحة لكل أحد، وانتفاع فرد بها لا يقلل من انتفاع الآخرين، إلا أنه في ظرف ما وهو

Kaul, Grunberg and Stern:, Defining Global Public Goods, Page: 3, in Preference: Global Public Goods, International Cooperation in the 21ST Century, Page: 42

(2) McNutt: Public goods and club goods, Page: 2-3. Look else: Kaul, Grunberg and Stern:, Defining Global Public Goods, Page: 3, in Preference: Global Public Goods, International Cooperation in the 21ST Century, Page: 41.

(3) Kaul, Grunberg and Stern:, Defining Global Public Goods, Page: 3, in Preference: Global Public Goods, International Cooperation in the 21ST Century, Page: 42.

(4) فإن تقوم المجموعة (أ) بدفع الضرائب المفروضة عليها، بينما تعزف المجموعة (ب) عن الدفع، فهذا لا يعني أن تستفيد المجموعة الأولى من منظومة الدفاع بينما لا تستفيد الثانية، فلا يتصور مثلاً أن يتم السماح لجيش أجنبي أن يهاجم منزل أحد المواطنين؛ لأنه لم يشترك في دفع تكاليف تجهيزات الجيش اللازمة للدفاع عن الوطن ويقتصر في دفاعه عن المواطنين المشتركين في دفع تلك التكاليف!!

(5) Local Government and the Provision of Public Goods, New Zeland, Local Government Forum, 2008,Page: 5-6.

الازدحام عليها في وقت معين، يقلل من فرصة الآخرين من الانتفاع بها، أو أنه قد تفرض رسوم معينة على دخولها – كما هو الشأن في الأندية الرياضية – مما يمكن الهيئة الإدارية من استبعاد من لا يدفع قيمة الرسوم من دخولها⁽¹⁾.

نجد علماء المالية قبل حوالي نصف قرن في صياغة تعريف دقيق للسلع العامة، حيث يوضح هذا التعريف خصيصتين من الخصائص المحددة لهذا النوع من السلع، أولاهما أنه من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – استبعاد الآخرين من الانتفاع بهذا النوع، وثانيهما أن المنافع التي تخصص لفئة معينة من الأفراد لا تقلل من مقدار المنافع المتاحة للآخرين. ومنذ ذلك الحين، يعتبر عدم إمكانية الاستبعاد، وعدم وجود التنافس في استهلاك السلع العامة من الخصائص المميزة لهذه السلع. ونظرا لهذه الخصائص؛ فقد اعتبرت هذه السلع سببا من أسباب: إخفاق السوق أو فشل السوق، وأنها تسبب نقصا حادا في العمل الجماعي. يجادل المنظرون حتى يومنا هذا: حتى نحول دون اللاكفاءة ونمنع الفشل في السوق، فإنه يجب أن تكون السلع الخاصة بديلا عن السلع العامة.

تصور هذه الدراسة السلع العامة من جانب مختلف؛ فنظرا لخصائص السلع العامة، فإنها تنتج العديد من الآثار الجانبية الإيجابية على المجتمع، فهي تعزز الاندماج الاجتماعي، كما أنها تمثل مظهرا من مظاهر الشعور المشترك بالمواطنة. ولدى مناقشة الآثار الإيجابية للسلع العامة على المجتمع، فإن هذه الدراسة تتوافق إلى حد كبير مع إعادة تقييم حديثة للسلع العامة في سياق الفلسفة السياسية. فقد تم اختبار السلع العامة كنوع من السلع التي تحتاج إليها الديمقراطية، وكتعبير واضح عن الاندماج الاجتماعي، ناهيك عن أنها تشكل مظهرا واضحا من مظاهر الإحساس المشترك بالمواطنة. كما أنه تم اختبار السلع العامة كأحد الأمور الأساسية التي تساهم في التضامن (التكافل) في المجتمعات التعددية.

تقوم هذه الدراسة على سبعة أقسام:

القسم الأول: ويبدأ بتعريف السلع العامة، وما يتعلق بها من خصائص: عدم إمكانية الاستبعاد، وعدم التنافس في الاستهلاك. فعند تفسير هذه الخصائص سيتم إعداد مناقشة حول السلع العامة في سياق الفلسفة السياسية، كما سيعرض هذا القسم الاختلافات القائمة بين الأنواع المختلفة من السلع العامة.

(1) McNutt: Patrick, Public Goods and Club Goods, University of Dublin, University of Dublin, Encyclopedia of Law & Economics (0750), 1999, Page: 927-929.

القسم الثاني : حيث يعرض رؤية جديدة (منهجاً بديلاً) للسلع العامة، ويشرح الحجة العامة .
القسم الثالث : ويناقش السلع العامة باعتبارها سلعا تضامنية، ويفترض أن السلع العامة تعزز من الاندماج الاجتماعي .

القسم الرابع : حيث يصور السلع العامة كسلع تواصلية، أي أنها تعمل على زيادة التواصل الاجتماعي بين الأفراد، وتساهم في الوعي المتبادل بينهم .

القسم الخامس : ويصور هذا القسم السلع العامة كـ (identification goods) ويستكشف دور السلع العامة في تحفيز الإحساس المشترك بالمواطنة .

تصور الأقسام من القسم الرابع إلى القسم السادس مجموعة من العوامل (الآثار) الخارجية الإيجابية للسلع العامة على المجتمع .

القسم السادس : ويناقش مسألة التدخل، والتي تنص على أن الحكومات تحتاج إلى دعم السلع العامة لحماية المجموعة الأساسية من هذه الآثار .

تقوم الحجة الرئيسة على أن النظرة الاقتصادية البحتة تتجاهل كفاءة المؤسسات الاقتصادية في دعم السلع العامة .

القسم السابع : حيث يتكون من الخاتمة ومناقشة بعض الآثار على تقييم الخصخصة .

القسم الأول : إعادة البحث والنظر في مفهوم السلع العامة

تختلف السلع العامة عن السلع الخاصة، فهي تفتقر إلى المعالم (السمات) التي تتميز بها السلع الخاصة، كما أنها متاحة لأفراد المجتمع، كما يظهر من الخصائص التي تتسم بها أنه لا يمكن استبعاد الآخرين من الانتفاع بها، وأنها سلع غير قابلة للتنافس عند استهلاكها (أو الانتفاع بها) .

تعود هذه المساهمة البحثية إلى الأفكار الأولية للمنظرين في مجالي : المالية العامة والاقتصاد، فعلى الرغم من أن المؤلفين في هذه المجالات يناقشون السلع العامة على أساس من قوانين السوق، إلا أنهم اكتشفوا أهمية الخصائص المحددة لهذه المجموعة من السلع، فبسبب هاتين الخصيصتين فإن السلع العامة متاحة لجميع الأفراد، ومن أجل تسليط الضوء على هذه المسألة، فإنه من المناسب إيراد الأمور التالية والتي تحدد نطاق السلع العامة :

أولاً: مما يترتب على الخصيصة الأولى (عدم إمكانية استبعاد المنتفعين) أن كل فرد يرغب في الانتفاع بالسلع العامة فإنه يمكن أن يقوم بذلك، ومن الأمثلة التي تجسد هذه الخصيصة على نحو جليّ: السلع الطبيعية مثل أشعة الشمس، ومن ذلك أيضاً: المساحات العامة، والبنية التحتية، والوسائط الإعلامية، فبمجرد أن تكون هذه السلع متاحة، فإنها تكون متاحة لكل أحد، ولا تقتصر على مجموعة محددة من الأفراد.

ثانياً: ومما يترتب على الخصيصة الثانية (عدم إمكانية التنافس) أن توفير السلع العامة في المجتمع، وجعلها متاحة لكل فرد لا يتضمن المزاحمة (المنافسة) على هذا النوع من السلع، ومن الأمثلة في هذا المقام: التعليم العام، ونظام الرعاية الصحية الذي يقدم الخدمات الأساسية لكل فرد. ومع ذلك فإن السلع التي تتجسد فيها كلتا الخصيصتين تعد نادرة، فمعظم السلع العامة تنتمي إلى مجموعة السلع العامة غير النقية، والتي إما أن تجسد كلتا الخصيصتين إلى درجة معينة، أو أنها تجسد خصيصة واحدة كأقصى حد، لذلك فإنه من الضروري إلقاء نظرة فاحصة على مجموعة السلع العامة غير النقية.

ليس بالضرورة أن تكون السلع العامة غير النقية سلعا متماثلة، فقد يتم توفير سلعة ما من السلع العامة ولا تتسم إلا بخصيصة واحدة من الخصيصتين، كما قد يتم توفير سلعة أخرى تشارك فيها الخصيصتان (أي: يكون لكل خصيصة نصيب في تلك السلعة)، ويعود السبب في ذلك إما إلى بنيتها المادية، أو بسبب القيود على الانتفاع¹، أو بسبب صعوبة تحول السلع من سلعة عامة إلى سلعة يتحقق فيها أحد قيود الانتفاع بالسلع العامة.

ومزيداً من الفائدة، فإنه من المناسب التمييز بين العديد من الحالات: فأما السلع التي تتسم بخصيصة إمكانية الاستبعاد، وتفتقر إلى خاصية المنافسة بين المنتفعين المحتملين (لا تنافسية) فإنه يطلق عليها السلع الخاضعة للرسوم (Toll Goods)؛ (وتعني تلك السلع التي اشترطت الهيئة المختصة الانتفاع بها

1 - قيود الانتفاع هي الترجمة التي ارتأها المترجم لمصطلح (entrance barriers) وتعني: تلك القيود التي تفرضها هيئة معينة على الانتفاع بالسلع العامة بحيث لا يمكن الاستفادة منها إلا من خلال تجاوز هذه القيود، وأبرز الأمثلة عليها الرسوم التي تفرضها الهيئة المختصة على الأفراد حتى يتاح لهم الانتفاع بالسلع العامة.

بشرط دفع الرسوم¹، أما السلع المشتركة (Common Pool Goods) والتي تفتقر إلى إمكانية الاستبعاد وتتسم بإمكانية التنافس على الانتفاع بها فهي تمثل بديلا أفضل من سابقتها².

تتوافق السلع الخاضعة للرسوم (Toll Goods) مع السمة البارزة في السلع العامة من ناحية كونها متاحة لكل أحد، إلا أنه ليس بالضرورة أن تكون متاحة لكل أحد من المنتفعين المحتملين، حيث يتم حجز وحدات هذا النوع من السلع للأفراد الذين يبدون استعدادهم لدفع الرسوم المفروضة على الانتفاع بها دون غيرهم، أما السلع المشتركة (Common-Pool Goods) فتتوافق مع خصيصة إمكانية انتفاع الأفراد بها، فالانتفاع بها متاح لكل أحد، ولا يستبعد أي فرد من ذلك الانتفاع على أي أساس تمييزي، ومما تجدر ملاحظته: أن تكون السلع المشتركة متاحة لكل أحد لا يعني بالضرورة أن يكون ذلك مضمونا. ولأن إمكانية الانتفاع متاحة للأفراد، فهذا يستلزم أن تكون المنافسة على هذا النوع من السلع عالية، كما أنها ستكون أكثر عرضة للمخاطر والفساد بفعل الإهمال والتقصير.

علاوة على ذلك: فإن السلع العامة غير النقية تشتمل على شكلين من السلع، أولاهما السلع المصنعة، وثانيهما السلع الطبيعية، فأما السلع المصنعة فيتم إنتاجها وتوفيرها عن طريق المؤسسات التي تدعم هذا النوع من السلع، وتدعم توفيرها على أساس من خصيصة: عدم إمكانية الاستبعاد. أما السلع الطبيعية فتشترك مع السلع العامة بما تتسم به من خصائص وذلك نظرا لخصائصها المادية. ولهذا التمييز بين السلع أهمية خاصة في مناقشة الوسائل الضرورية للمحافظة على السلع العامة ودعمها، فالسلع العامة المصنعة، مثل: الوسائط (الوسائل) الإعلامية والشبكة العنكبوتية تحتاج إلى الدعم من الناحيتين: المالية والإدارية، أما السلع الطبيعية فغالبا ما تعاني مما تتسم به من خصائص كما في السلع العامة، والأصل هو المحافظة على خصائص السلع العامة حتى تبقى متاحة الانتفاع لكل فرد من أفراد المجتمع. تشتمل السلع العامة في عصرنا الحاضر على الجو باعتباره سلعة عامة عالمية، وعلى الرغم من أن إتاحة السلعة لكل فرد، وانعدام التمييز بين الأفراد يعد أمرا ضروريا ومرغوبا فيه إلى حد كبير، إلا أن تقييد الانتفاع (Enclosure)

1 - ففي هذا النوع من السلع (Toll Goods) يسهل استبعاد الراغبين بالانتفاع مجانا، كما في السلع الخاصة، إلا أن الانتفاع بهذه السلع يكون مشتركا بين الأفراد، ومن مفردات هذه السلع الحدائق العامة، حيث يمكن التحكم فيمن ينتفع بها من خلال تكلفة معقولة، ويلاحظ في هذا النوع من السلع أن إنشاءها أو توفيرها لا يحتاج إلى عمل جماعي؛ لأن إمكانية استبعاد الراغبين بالانتفاع بها مجانا يخلق حافزا عند المستثمرين لتوفيرها؛ لجني الأرباح تبعا لذلك.

2 - ففي هذا النوع من السلع (Common-Pool Goods) يصعب استبعاد المنتفعين بها مجانا، كما أنها تتسم بأنها مشتركة بين الأفراد، الأمر الذي يخلق حافزا للانتفاع بها، بل والمشاركة إلى ذلك بأسرع وقت حتى ينتفع بها قبل غيره، وذلك دون أدنى اهتمام بالمحافظة عليها وحمايتها من الاستنزاف، ومن مفردات هذا النوع من السلع: الغابات والمراعي.

قد يكون ضروريا في تأمين وتوفير السلع العامة . ويجادل البعض بأن هذه الخطوة قد تكون ضرورية في تأمين السلع الطبيعية من مآسي المشاعات الكارثية¹.

أخيرا: فهناك مجموعة من السلع ذات تأثير على المجتمع من خلال ما تنسم به من خصائص السلع العامة، وذلك من خلال الآثار الإيجابية العامة لهذه السلع على المجتمع، أو لأن استبعاد الأفراد من الانتفاع يعد مكلفا بالنسبة للمجتمع .

بعبارة أخرى: يعد توفير سلعة ما على أساس أنها سلعة عامة أيسر وأقل كلفة من توفيرها على أساس أنها سلعة خاصة، فنظام الرعاية الصحية قد يكون مثلا على ذلك، فخصائص السلع العامة ليست خصائص للسلعة نفسها، وإنما هي ناتجة من عملية حسابية تقارن فيها التكاليف مع المنافع، ويمكن تسمية هذه المجموعة من السلع العامة غير النقية: السلع العامة الثانوية .

يعتبر الفرق الأول هو الفرق الأكثر شيوعا وهو: التمييز بين السلع الخاضعة للرسوم (Toll Goods) والموارد المشتركة (Common-Pool)، ومن الأهمية بمكان أن تتم الإشارة إلى أنه لا يوجد شيء يتميز تميزا تاما عن غيره مثلما تتميز واحدة من هاتين الخصيلتين: عدم إمكانية الاستبعاد، وعدم القابلية للتنافس . بعبارة أخرى: تنسم السلع الخاضعة للرسوم بأنها لا تنافسية بالنسبة لأولئك المنتفعين الذين يدفعون الرسوم، ومع ذلك فإنه من أجل تحقيق سمة عدم إمكانية الاستبعاد، فإنه من المناسب أن تبقى الرسوم في متناول اليد (أي أن تكون تكلفتها يسيرة) . في الواقع: تتمتع العديد من السلع العامة بهذا التوصيف، كالمسارح والأحداث الرياضية المدعومة من القطاع العام، والحدائق الوطنية والبنى التحتية المرتبطة بقيود الانتفاع (Entrance Barriers) (أي: الرسوم المفروضة على الانتفاع بالسلع العامة) . ولكن في حالة السلع العامة تبقى هذه الرسوم منخفضة بشكل مقصود حتى يتسنى منع السلعة من التحول إلى سلعة استبعادية . ومن أجل المحافظة على الموارد (أو السلع) المشتركة (Common Pool Resource) بعيدة عن التقصير والإهمال، فإن هذا الأمر (أي: فرض الرسوم) يعمل على تحويل هذه السلع إلى سلع خاضعة للرسوم (Toll Goods) إلى حد معين . وحتى تكون قادرا على

1 - يظهر هذا النوع من المآسي عندما تكون السلعة (أو المورد الاقتصادي) نادرا، وقابلا للتنافس بين الأفراد، دون إمكانية استبعاد أحد، الأمر الذي يحفز الأفراد على الإسراف في الانتفاع بهذا المورد، فيؤدي إلى استنزافه حتى النهاية؛ مما يسبب ضررا يلحق بالأفراد الآخرين، ومن الأمثلة على ذلك: استنزاف الثروة السمكية في الأنهار، وانقراض بعض الطيور أو الحيوانات من البيئة، والرعي الجائر للأراضي.

تحديد هوية السلعة من حيث انتمائها للموارد (أو السلع) المشتركة (Common Pool Resource) فإنه لا ينبغي أن تشمل الرسوم على أية إجراءات تعسفية بحق أولئك المنتفعين الذين تم اختيارهم سابقاً، بل يجب أن تساهم في تخفيف حدة التنافس. أما الفرق الثاني فهو بين السلع العامة المصنعة والسلع العامة الطبيعية، ويبرز هذا الفرق عندما تكون أفضل الممارسات في المحافظة على السلع على المحك، وسيتم التعليق عليها لاحقاً عند مناقشة مسألة: التدخل، ومع ذلك فإن مجموعة السلع العامة الطبيعية تحتاج إلى مناقشة إضافية؛ لأنها تثير العديد من معضلات العمل الجماعي التي لا يمكن معالجتها في هذا المقام؛ لذلك فإن الأمثلة التي سيتم مناقشتها تنتمي إلى مجموعة السلع العامة المصنعة. أما الفرق الثالث فإنه ذو أهمية؛ لعدم استبعاد السلع التي تنتمي إلى السلع العامة، مع أن توضيح سمات هذه السلع يتطلب طرح العديد من الاعتبارات. ومما تجدر الإشارة إليه: إن بعض السلع العامة الثانوية تنتمي إلى فئة السلع العامة المصنعة، كما في نظام الرعاية الصحية. ومع ذلك فإنه لن يتم مناقشة فئة السلع العامة الثانوية بعبارات عامة.

وآخر ما يمكن التعليق عليه في هذا المقام هو أمثلة السلع العامة التي ورد ذكرها في هذه الدراسة؛ حتى يتسنى فهم الحجج اللاحقة، فهذه الأمثلة مقيدة من ناحيتين: أولاًهما: أنها تقتصر على السلع العامة النهائية، وبحسب اقتراح (Kaul et al: 1999) فإنه يمكن تقسيم السلع العامة إلى قسمين: أولهما السلع العامة، وثانيهما السلع العامة الوسيطة. فأما السلع العامة الوسيطة فإنها تساهم في توفير السلع العامة النهائية، ومن ناحية أخرى فإن السلع العامة النهائية تعد من النتائج، ولا تعد من السلع بالمعنى المعياري. فالسلع العامة الوسيطة تمثل مؤسسات داعمة لتوفير السلع العامة، ويندرج تحتها: مؤسسات المالية العامة، والمؤسسات السياسية، مثل: النظام القانوني. ويطبق الباحثون هذا التمييز على السلع العامة العالمية، وعلاوة على ذلك: فإن الباحثين يميزون بين السلع المادية والسلع غير المادية، وهذه الدراسة تتناول على وجه الحصر: السلع العامة المادية والنهائية، لذلك فإن هذه الدراسة لا تتناول سلعا مثل استقرار المناخ أو السلام أو العدالة، كما أنها لا تشمل السلع الوسيطة مثل: النظام القضائي والمؤسسات التي تدعم توفير السلع العامة النهائية، وتمثل مرتكزا هاما للسلع العامة نفسها.

القسم الثاني : حجج الدراسة (The Argument)

تعتبر السلع العامة عناصر مادية وذات بنية محددة، فكل فرد ممن يرغب في الانتفاع بالسلع العامة فإن الأمر سيكون متاحاً أمامه، (حيث لا يوجد هناك أية حواجز انتقائية (قيود انتقائية) تمنع الانتفاع بالسلع العامة . كما أن كل فرد ممن يرغب في الانتفاع بالسلع العامة سيكون في وضع يمكن فيه أن ينتفع بالسلع العامة دون أن يتعرض لأية معاناة جراء المنافسة الشديدة . وعند مناقشة المجموعات المختلفة من السلع العامة فإنه قيل : أن هذا طرح مثالي بالفعل . يتعلق الطرح العام في هذه الدراسة بالطرح المثالي، فهو يتناول السلع الخاضعة للرسوم المنخفضة (Low Tolls)، مثل : سلع البنية التحتية، ونظام الرعاية الصحية، والتعليم العام، كما أنها تناقش الموارد المشتركة (common-pool resources) مثل : المساحات العامة، والبنية التحتية التي يمكن حمايتها من الاستنزاف جراء الاستهلاك المفرط .

ومع ذلك : فإن الطرح العام بأن السلع العامة غير النقية تزيد من مستوى جودة المجتمع يحتاج إلى مزيد من الدقة والتمحيص، فلقد بات من الواضح أنه ليس كل سلعة عامة تساهم في تحقيق العدالة بالمفهوم العام، أو أنها تساهم في تحقيق الإحساس المشترك بالمواطنة، بإضاءة الطرقات والألعاب النارية تتسم بخصائص السلع العامة، ولكن هل لها تأثير على جودة المجتمع السياسي؟! يضاف إلى ذلك : أن السلع العامة قد تحدث تأثيرات سلبية على اتجاهات مختلفة، فقد يكون لنظام الرعاية الصحية تأثير ضمني (غير مباشر) إيجابي، فقد يعزز التضامن بين المواطنين، كما أنه قد يساعد المواطنين على الترابط اجتماعياً بعلاقات قوية في ظل الدولة القومية . كما أنه قد يكون له تأثير ضمني معاكس، فقد يرفض المواطنون نظام الرعاية الصحية العامة على وجه التحديد؛ بسبب ارتباطهم بدولة قومية تحترم حرية الاختيار، فقد يعتبرون التضامن قيمة أساسية، ولكنهم لا يرغبون بأن توفر الحكومات هذه القيمة . أخيراً فقد يكون للسلع العامة تأثير سلبي فيما يتعلق بالاستهلاك المفرط، أو بالنسبة للأشخاص الذين يفضلون الانتفاع بالسلع العامة مجاناً (free-riding) بدلاً من دعم السلع العامة بشكل تطوعي أو غير تطوعي، لذلك سيكون للسلع العامة نتائج عكسية بالنسبة إلى التضامن .

وحتى تعرض الحجج بشكل أوضح، سيتم تقديم ثلاثة تعديلات للطرح العام بأن السلع العامة تدعم المجتمع بشكل جيد (ترفع من مستوى جودته)، أما التعديل الأول : فليس كل سلعة عامة تساهم في قيمة من قيم المجتمع الجيد، فالطرح العام في هذه المساهمة البحثية : ليس كل سلعة عامة تساهم في

تحقيق التضامن أو الترابط (التواصل) أو الإحساس المشترك بالمواطنة، بعبارة أخرى: بعض السلع العامة مناسبة بشكل خاص لدعم وتحقيق العدالة الاجتماعية، مثل نظام الرعاية الصحية العامة أو التعليم العام، أما بعض السلع الأخرى فهي مناسبة بشكل خاص لتحقيق الترابط والتواصل بين الأفراد، مثل: المساحات العامة أو البنية التحتية العامة، وبعض السلع الأخرى مناسبة بشكل خاص لدعم الهوية الثقافية للدولة، مثل: سلع التراث الثقافي، وستذكر السلع لاحقاً عند مناقشة الحجج كل في سياقها المناسب.

يتعلق التعديل الثاني بمسألة: هل خصائص السلع العامة وحدها تحدث تأثيرات جانبية إيجابية للسلع العامة أم لا؟؟ من المناسب التأكيد على أن خصائص السلع العامة ضرورية؛ لدعم وتحقيق التضامن والترابط والإحساس المشترك بالمواطنة، ومع ذلك فإن طرح العام هو: ليس بالضرورة أن يكون كل موضوع لسلعة معينة غير مهم. بعبارة أخرى: تشرح نظريات العدالة الاجتماعية أهمية بعض السلع بشكل خاص في دعم العدالة، بينما تشرح النظريات العامة أهمية البنية التحتية والوسائط (وسائل الإعلام) في دعم المجتمع بشكل عام، كما وتوضح نظريات المجتمع المدني: لماذا تحتاج المجتمعات إلى السلع المشتركة والتي يمكن للمواطنين أن يساهموا في توفيرها، ومع ذلك وعلى الرغم من أن موضوع السلع العامة هو المهم، إلا أنه يمكن طرح حجة أخرى: فالخصائص المناسبة للسلع العامة تعد حاسمة في استكشاف الآثار المذكورة آنفاً، فقاعدة: الانتفاع متاح لكل أحد، وشروط الوصول غير التمييزية¹ تدعم قضية التضامن بين المواطنين، كما أن الانتفاع متاح لكل أحد (open access) يدعم عامة الناس بطريقة معينة، أما السلع العامة المرئية فهي تعزز الإحساس المشترك بالمواطنة، والحجج التي سيتم تقديمها توضح الآليات الكامنة وراء هذه الآثار.

أما التعديل الثالث: ليس من المناسب إطلاق القول: "من الأفضل تحويل كل سلعة خاصة إلى سلعة عامة"، كما أنه ليس من المناسب إطلاق الدفاع عن استراتيجية التعظيم والتي تنص على أن "امتلاك المجتمع لمزيد من السلع العامة سيجعل من الوضع العام في المجتمع أفضل"، أما عن هذه الدراسة فإنها لا تتضمن اقتراحاً لاتخاذ قرار معين في حالة معينة ترتأي فيها المؤسسة أن تتخذ قراراً آخر حول السلعة التي ينبغي (تستحق) أن تدعم بالفعل. فقد تكون هناك حالات معينة وصفها (Nussbaum) بأنها

1 - ارتأى المترجم ترجمة: (non-discriminatory access conditions) بشروط الوصول غير التمييزية، ويراد بذلك: إن الانتفاع بالسلع العامة سهل المنال، فهو انتفاع متاح لكل أحد، دون قيد أو شرط، لا يُميز أحداً عن أحد).

مأساوية، ففي بعض الأحيان، لا تكون الحكومات في وضع يسمح لها أن تدعم الحد الأدنى من السلع العامة، وقد تكون الحكومات مخيرة بين دعم سلعتين كل واحدة منهما لها نفس الأهمية للمجتمع. تعتبر حجج هذه المساهمة البحثية دفاعية إلى حد ما، من حيث أنها تسترعي الانتباه إلى جانب معين من جوانب السلع العامة التي يجب أخذها في عين الاعتبار، خاصة في الحالة التي يكون فيها تحويل السلعة العامة إلى سلعة خاصة على المحك. وحتى يكون هذا الطرح محددا فإنه سيتم ضرب مثال محدد على نحو متكرر في الأقسام التالية، ويتمثل هذا المثال بطريق تقرر إنشاءه، فهل ينشأ باعتباره طريقا عاما أم باعتباره طريقا خاصا، فهذه السلعة العامة المنشأة مقابل السلعة الخاصة المنشأة ستكون بمثابة أرضية يتم على أساسها اختبار حجة كل حالة.

الأخلاق المؤسسية

ماذا لو أفصحت شركات الاتصالات عن أسرارها؟

د. عبد القادر ورسمه غالب

انصدم العالم وكل أصحاب الضمير إثر التصريحات التي صدرت من الجاسوس المريب "سنودون"، بخصوص تجسس أمريكا على الاتصالات والإنترنت. وهذه الصدمة المدوية، باقية ومؤلمة لأنها كشفت للصفار البعض من كذب "الكبار"، ممن يفترض أنهم قدوة للآخرين. وبعد ذلك الكشف المريب عن تجسس أمريكا وتنصتها على تلفونات رؤساء الدول الصديقة الحليفة، عرف الجميع أين يقفون ومدى قيمة الصداقة التي تجمعهم وهم يتلصصون على بعض ويتلذذون بما يعرفونه من أسرار وخصوصيات. وبفعلته الجريئة دخل "سنودون" التاريخ المعاصر، وفعلا هناك من يسمي عصرنا بعصر "السنودونية الويكيكسية".

استمر زلزال "سنودون التسونامي" يضرب في كافة المحيطات، وفي هذا الخضم، فجأة قامت شركة تعتبر من أكبر شركات الاتصالات في العالم، بفتح خزائن أسرارها بالغة السرية وأعلنت للملأ في تقرير مفاجئ وغير مسبوق في الخطورة، أن بعض الحكومات وأجهزتها الاستخباراتية تقوم بالدخول إلى شبكتها لمراقبة الاتصالات والمحادثات التي يجريها الزبائن وكل الزبائن على الإطلاق. هذا كلام خطير ويزلزل العلاقة القانونية التعاقدية الخاصة بين هذه الشركة وزبائنها لأنها تسمح بالتجسس على اتصالات الزبون وهو، يا حسرة، آخر من يعلم.

قالت الشركة، أنه ومن واقع عملها المنتشر في العديد من الدول تبين لها أن القانون في بعض الدول خاصة الكبيرة يأمر بأن تتمكن الحكومة وأجهزتها من الوصول مباشرة إلى شبكة التشغيل التي تملكها شركة الاتصالات وذلك بوضع توصيلات خاصة بهم في داخل الشبكة أو إمكانية الوصول بشكل دائم عن طريق وسائلهم الخاصة بهم أو بأمر شركة الاتصالات بمساعدتهم في التنصت كلما طلبوا ذلك.

والسؤال لماذا هذا التصريح الخطير الآن؟ تقول الشركة أنها كانت مجبرة على الالتزام بقوانين الدول التي تعمل بها وعليها الانصياع حتى لا يسحب الترخيص منها وأيضا لحماية موظفيها من المتابعات القضائية الجزائية في حالة امتناعهم عن تنفيذ الأوامر الحكومية. وتقول أيضا أنها نشرت هذا الغسيل الآن لتحقيق التوازن بين مسؤولياتها كشركة واحترام حقوق زبائنها في الحياة الخاصة وسرية معلوماتهم من جهة

وواجباتهم كشركة في الالتزام بتطبيق القوانين في البلدان التي يعملون فيها مع واجبهم نحو حماية موظفيها من الجهة الأخرى .

كما نقول " أن تأت متأخرا خير من أن لا تأتي " وما قامت به هذه الشركة يمثل شجاعة فائقة لا تأتي إلا من شركة تتمتع بأخلاق مؤسسية عالية لدرجة نكران الذات . ومن الواضح أن تصريح الشركة، الذي أشارت فيه إلى أنها تسعى للتوازن بين واجباتها وحقوق زبائنها، فيه اعتراف ضمني بأنها ارتكبت خطأ جسيم و " جوهرى " تجاه زبائنها، وضمنا كذلك تطلب منهم الرحمة والمغفرة . والاعتراف بالخطأ قمة الشجاعة والجسارة، لأن الشركة تعرض نفسها للملاحقات القضائية الباهظة التي قد تعرضها للفناء وكبار التنفيذيين للمسائلة القانونية .

إن ما قامت به هذه الشركة يمثل خطوة جريئة في طريق الالتزام التام بمبادئ " الحوكمة " التي تقوم ركائزها على الإفصاح والشفافية مع تحمل المساءلة والمسؤولية مهما كانت النتائج حتى تسليم " الرقبة " والحياة . وهذه الخطوة الشجاعة يجب أن تؤخذ كمثال نادر في الأخلاق المؤسسية الرفيعة التي تعترف بالخطأ وتحمل نتائجه مهما كانت . وتتحدى الشركات الأخرى، في شتى القطاعات، أن تعمل مثل هذه الشركة الشجاعة، ولكن سيطول الانتظار لقدم " جودو " .

كما نعلم فإن العيب ليس في ارتكاب الخطأ ولكن العيب في استمرار الخطأ ومداراته، " وخير الخطائين التوابون " (الحديث) . والشجاعة والأمانة المؤسسية أمر مطلوب وعلى الجميع الالتزام به سواء في الشركات الكبيرة والعائلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل وفي كل الأعمال حتى على المستوى الشخصي لأن الشجاعة والأمانة يجب أن تكون تاج على رؤوس أعمالنا و " . . . خير من استأجرت القوي الأمين " (الآية) . ولنخطو للأمام لنرضي أنفسنا ونحوز على قبول خالقنا جل وعلا، ولنأخذ العبرة من الشركة التي حزمت أمرها وأخرجت ما في صدرها احتراما للمؤسسية التي تجمعها مع الزبائن والمستهلكين وتقديرا لأصحاب المصالح المرتبطة والمجتمعات التي تعمل فيها . نعم وقطعا هذه الشركة أخطأت، من الناحية القانونية، عندما لم تفصح عن هذا الأمر الهام للزبائن وقت التعاقد هذا إضافة لكسرها لالتزاماتها الأخلاقية والمهنية، ولكنها الآن " صحت " من غفوتها وباحت بالسر الخفي وقطعت شرايين الحبل السري الواصل بين شبكات وشبكات حكومات الدول التي تعمل فيها . وهذه شجاعة مثالية .

السؤال، وهنا مربط الفرس، هل تتمتع شركائنا الأخرى بهذه الشجاعة وتعترف بأخطائها الدفينة وتحمل النتائج. وحتى لو كانت تفقد الشجاعة، فهل يتحرك ضميرها بعد الزلزال الذي فعلته الشركة المعترفة بالخطأ؟ نأمل ذلك، خاصة وأن كل التجارب اليومية الجميلة ما هي إلا عصارة أخطاء تم ارتكابها في وقت ما، في زمن ما، في مكان ما، بواسطة شخص ما... ولولا الأخطاء لما عرفنا الصبح، والجيد من يستفيد من تجارب وأخطاء الآخرين.

الآن وقد تعرت الحقيقة وظهرت وجوه الحكومات في التعامل مع حق الخصوصية الشخصية، ماذا نفعل؟ وأنت ماذا تفعل وأنت تعلم أنك عندما تتصل مع زوجتك مثلا فهناك آذان أخرى تسمع وتدون وتسجل وتخزن وتأرشف للتاريخ وربما ضدك وضدها... وإلى أين تهرب من هذه الأرض بخصوصيتك الخاصة، وهل تستطيع الهروب منها "إلا بسُلطان" الحكومات... وهكذا الحكومات مع أجهزتها وفيما بين يوم وليلة قلبت النعمة إلى نقمة، وكان بإمكانها أن تتفادى هذا الموقف وتحرص على الحقوق الدستورية وقواعد العدالة الطبيعية وكفالتها لمواطنيها في كل خصوصياتهم خاصة وأنها يجب أن تكون "أم" الجميع وملجأ الصغير والكبير. ولكن عرفنا حقيقة الأمر مما قالته الشركة. ويا بأس ما قالت؟.

هذه الشركة التي نتحدث عنها من بريطانيا. وهي بلد القانون والدستور غير المكتوب والمطبوع في الأفعدة، وبلد ثقافة "الويست منستر" و"الماجنا كارتا". ولا أعرف هل يعيد التاريخ نفسه ويعمل لنا أهل بريطانيا "ماجنا كارتا" جديدة أمام نهر التايمز ويتقدم المستهلكون لساحة العدالة لمجلس اللوردات للمطالبة بحقوقهم الدستورية في الخصوصية المتغول عليها من الحكومات، وكذلك مطالبة كل شركات الاتصالات بإبطال العقود للتدليس وإخفاء المعلومات الجوهرية وغيره من الشروط الأساسية في العقود المبرمة إضافة للوائح الاشتراطات المهنية والأخلاقية، مع المطالبة بكافة التعويضات المترتبة على الإخلال بالعقود والعهود وهتك "العروض".

أعتقد أن الشركة وبتصرفها الشجاع وضعت الجميع أمام محك صعب. فهل سيحدث قبول وصمت أو رفض وتحرك ضد الشركة ومن يقف خلفها. والتحرك في الاتجاهين أيضا يحتاج للشجاعة، وأنا شخصيا أتطلع بشدة لرؤية هذه الشركة أمام المحاكم لأننا نحتاج إلى أحكام مفصلية وسوابق قضائية غير مسبوقة تضع لنا الفواصل الفاصلة بين الحقوق الخاصة للمستهلك والحقوق العامة التي تنادي بها الدولة. نحتاج لمثل هذه الأحكام لنرى "ماجنا كارتا" جديدة تعيد لمبادئ حقوق الإنسان حقوقها وكرامتها. ونتطلع إلى

"ماستر أوف ذا رولز" جديد يعيد روح القاضي العالم "لورد ديننق" ويعيد للقانون هيئته وللإنسان حقوقه الشخصية ويضع الأمور في نصابها الصحيح، ولا يصح إلا الصحيح.

ولياخذ القانون مجراه إذا حدث تحرك ضد الشركة ولم تتم التسويات الجانبية، وأعتقد أنها حاولت استباق الزمن في وجه أي صراعات قانونية محتملة، ولكن الدرس الحقيقي مما حدث أن الشركة قلبت المواعين فوق رؤوس الأَشهاد وتصرفت بشجاعة مؤسسية لم يسبق لها مثيل. وبهذا أكدت للجميع أن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وتطبيق الشفافية والإفصاح أمر له مدلولات بعيدة يمكن الاستفادة منها سواء كانت النتيجة ايجابية أو سلبية. والشركة تعلم أن القانون لن يرحمها ولكنها ملمت أطرافها وجراحها الداخلية واعترفت بما اقترفته ولسان حالها يقول بصوت منخفض "آسفين"، وأنها مستعدة لوضع سلاح المحارب وتحمل نتائج الحكم... وهنا قمة المسؤولية المؤسسية، ولنحذو حذوها في كل شركاتنا وفي مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وفي كل أعمالنا الخاصة، وديدننا أن الأمانة تريح الضمير و"الصدق منجاة".

وسيسطر التاريخ هذه اللحظات، وعليك أنت... ونحن... بل "أنت أولاً" ومن واقع مسؤوليتك، أن تتشجع وتغتتم هذه الفرصة التاريخية لتكون جزءاً منها بأفعالك المماثلة لهذه الشركة الشجاعة. وهم ليسوا بأشجع منك، وهذه لحظتك للإفصاح والشفافية وتحمل المسؤولية المؤسسية... واللحظات تخلق التاريخ للمستقبل... ولتكن جزء من صنع التاريخ...

إيجاد المتوسط الحسابي أو مركز الأعداد

أوهاج بالدين عمر

ماجستير محاسبة وتمويل

تقع قيم المتغير في نهاية عظمى أو نهاية صغرى بالنسبة لمعظم المتغيرات (أو الظواهر)، وبينهما تتوزع القيم التي تأخذ المفردات، وعادة تتوزع المفردات (التكرارات) بحيث إذا انتقلنا من أصغر القيم إلى أكبرها؛ فإن التكرارات المناظرة لهذه القيم حتى تصل إلى أكبر تكرار ثم تبدأ التكرارات في التناقص التدريجي مع تزايد القيم المتغيرة. ومن هنا توجد نقطة ما يميل أكبر عدد من المفردات إلى التركيز عندها، ولما كانت هذه النقطة تقع غالباً عند مركز التوزيع فإن الميل إلى التركيز حول نقطة يسمى بالنزعة المركزية وتسمى الأساليب المختلفة لتحديد القيم التي تتركز حولها المفردات بمقاييس النزعة المركزية أو بمقاييس الموضع أو المتوسطات¹.

إن الهدف من حساب المقاييس (أو المؤشرات) هو تحديد قيمة واحدة تمثل مجموعة كبيرة من قيم المفردات، حيث يمكن استخدام هذه المؤشرات في التعرف على خصائص الظاهرة كذلك بينها وبين ظواهر أخرى².

وقبل الخوض في الموضوع أعلاه نتساءل، هل هنالك عدد أو رقم محدد كمتوسط للأعداد؟

طريقة حساب متوسط الأعداد:

س	ص	ص ÷ س	ع	و	$(\text{ع} \times (\text{ص} \div \text{س}) - \text{و}) \times 2^{\text{ن}}$
٠.٠٦٣٧٢	٤٠٣.٠٦٣٧٢	٦٣٢٥.٥٤٤٨٨	٢.١٦	٢.١٥	٤٠.١٢٥١٨.٧٧٨٢٥٢.٠
٠.٠٦٣٧٢	٤٠٤.٠٦٣٧٢	٦٣٤١.٢٣٨٥٤	٢.١٦	٢.١٥	٤.٢١١٣.٦.٢٦٧١٩.٦.٠
٠.٠٦٣٧٢	٤٠٥.٠٦٣٧٢	٦٣٥٦.٩٣٢٢٠	٢.١٦	٢.١٥	٤.٤١.٥٨٧.٠٣٨٤٩٣١.٠
٠.٠٦٣٧٢	٤٠٦.٠٦٣٧٢	٦٣٧٢.٦٢٥٨٦	٢.١٦	٢.١٥	٤.٦١.٣٦.٣٩١٧.٩.٠.٠
٠.٠٦٣٧٢	٤٠٧.٠٦٣٧٢	٦٣٨٨.٣١٩٥٢	٢.١٦	٢.١٥	٤.٨١.٦٢٦.٣٢٦٨٣٨٣.٠
٠.٠٦٣٧٢	٤٠٨.٠٦٣٧٢	٦٤٠٤.٠١٣١٨	٢.١٦	٢.١٥	٤١.١١٣٨٤.٨٤٣٨٨١٢.٠
٠.٠٦٣٧٢	٤٠٩.٠٦٣٧٢	٦٤١٩.٧.٦٨٤	٢.١٦	٢.١٥	٤١٢١٢٦٣٥.٩٤٢٨١٣٥.٠

$$((\text{ع} \times (\text{ص} \div \text{س})) - \text{و}) \times 2^{\text{ن}}$$

1 د. عفاف على حسن - الإحصاء التطبيقي والإحصاء الوصفي، ج ١، الناشر جامعة حلوان ٢٠٠٩، ص ٩٥.
2 مصدر سابق، ص ٩٦.

٩٩٢٧.٩٤٩٢١٣٢٥٣٨.....
٩٩٥١٧.٢٤.١٦٩٩١٨٣.....
٩٩٧٦٣.٥٣١١٢٦٦٤١٢.....
١٠٠٠٠٩.٨٢٢.٨٣٣٦٤.....
١٠٠٢٥٦.١١٣.٤٠٠٨٧.....
١٠٠٥٠٢.٤٠٣٩٩٦٨١.....
١٠٠٧٤٨.٦٩٤٩٥٣٤٧٤.....

من خلال الجدول نلاحظ الآتي :

$$\text{الوسط الحسابي} = ١٠٠٠٠٩.٨٢٢.٨٣٣٦٤.....$$

$$\text{الوسيط} = ١٠٠٠٠٩.٨٢٢.٨٣٣٦٤.....$$

وللإجابة سنقارن بحساب المتوسط للأعداد المنتظمة وأعداد موضوعنا أعلاه :

أولاً: حساب متوسط الأعداد المنتظمة التالية: (٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩)

$$\text{المتوسط الحسابي} = (٣ + ٤ + ٥ + ٦ + ٧ + ٨ + ٩) \div ٧ = ٦$$

نوجد مجموع الانحرافات الموجبة والسالبة باستخدام المتوسط :

$$٣ - ٦ = ٣$$

$$٤ - ٦ = ٢$$

$$٥ - ٦ = ١$$

$$٦ - ٦ = ٠$$

$$٧ - ٦ = ١$$

$$٨ - ٦ = ٢$$

$$٩ - ٦ = ٣$$

إن مجموع الانحرافات الموجبة والسالبة تساوي صفر.

حساب متوسط الأعداد باختيار خمسة أعداد: (٣، ٤، ٥، ٦، ٧)

$$\text{المتوسط الحسابي} = (٣ + ٤ + ٥ + ٦ + ٧) \div ٥ = ٥$$

نوجد مجموع الانحرافات الموجبة والسالبة باستخدام المتوسط :

$$٢ = ٣ - ٥$$

$$١ = ٤ - ٥$$

$$٠ = ٥ - ٥$$

$$١ - = ٦ - ٥$$

$$٢ - = ٧ - ٥$$

إن مجموع الانحرافات الموجبة والسالبة تساوي صفر.

إيجاد المتوسط الحسابي للأعداد التالية:

مجموع الانحرافات	المتوسط الحسابي	الأعداد
٧٣٨.٨٧٢٨٧.١١.٣١٠٠٠	١.٠٠٠.٩.٨٢٢.٨٣٣٦٤.٠٠٠٠٠	٩٩٢٧.٠٩٤٩٢١٣٢٥٣٨.٠٠٠
٤٩٢.٥٨١٩١٣٤٤٥٨٥٨.٠	١.٠٠٠.٩.٨٢٢.٨٣٣٦٤.٠٠٠٠٠	٩٩٥١٧.٢٤.١٦٩٩١٨٣.٠٠٠
٢٤٦.٢٩.٩٥٦٧٢٢٩٢٢.٠	١.٠٠٠.٩.٨٢٢.٨٣٣٦٤.٠٠٠٠٠	٩٩٧٦٣.٥٣١١٢٦٦٤١٢.٠٠٠
.....	١.٠٠٠.٩.٨٢٢.٨٣٣٦٤.٠٠٠٠٠	١.٠٠٠.٩.٨٢٢.٨٣٣٦٤.٠٠٠٠٠
- ٢٤٦.٢٩.٩٥٦٧٢٢٩٢٢.٠	١.٠٠٠.٩.٨٢٢.٨٣٣٦٤.٠٠٠٠٠	١.٠٢٥٦.١١٣.٤.٠٨٧.٠٠٠٠٠
- ٤٩٢.٥٨١٩١٣٤٤٥٨٥٨.٠	١.٠٠٠.٩.٨٢٢.٨٣٣٦٤.٠٠٠٠٠	١.٠٥٠٢.٤.٣٩٩٦٨١.٠٠٠٠٠
- ٧٣٨.٨٧٢٨٧.١١.٣١٠٠٠	١.٠٠٠.٩.٨٢٢.٨٣٣٦٤.٠٠٠٠٠	١.٠٧٤٨.٦٩٤٩٥٣٤٧٤.٠٠٠٠٠
.....		

$$١.٠٠٠.٩.٨٢٢.٨٣٣٦٤.٠٠٠٠٠ = \text{المتوسط الحسابي}$$

نوجد مجموع الانحرافات الموجبة والسالبة باستخدام المتوسط:

إن مجموع الانحرافات تساوي صفر.

حساب متوسط الأعداد باختيار خمس أعداد:

مجموع الانحرافات	المتوسط الحسابي	الأعداد
٤٩٢.٥٨١٩١٣٣٩٩.٧٤.٠	٩٩٧٦٣.٥٣١١٢٦٦٥٢٩.٠٠٠	٩٩٢٧.٠٩٤٩٢١٣٢٥٣٨.٠٠٠
٢٤٦.٢٩.٩٥٦٧٣٤٦٢١.٠	٩٩٧٦٣.٥٣١١٢٦٦٥٢٩.٠٠٠	٩٩٥١٧.٢٤.١٦٩٩١٨٣.٠٠٠
.....١١٦٨٥١٩	٩٩٧٦٣.٥٣١١٢٦٦٥٢٩.٠٠٠	٩٩٧٦٣.٥٣١١٢٦٦٤١٢.٠٠٠
- ٢٤٦.٢٩.٩٥٦٧١١٢٣٧.٠	٩٩٧٦٣.٥٣١١٢٦٦٥٢٩.٠٠٠	١.٠٠٠.٩.٨٢٢.٨٣٣٦٤.٠٠٠٠٠
- ٤٩٢.٥٨١٩١٣٤٣٤١٥٨.٠	٩٩٧٦٣.٥٣١١٢٦٦٥٢٩.٠٠٠	١.٠٢٥٦.١١٣.٤.٠٨٧.٠٠٠٠٠

١٤٥٥.....-		
------------	--	--

المتوسط الحسابي = ٩٩٧٦٣.٥٣١١٢٦٦٥٢٩.٠٠٠٠

نوجد مجموع الانحرافات الموجبة والسالبة باستخدام المتوسط .

إن مجموع الانحرافات لا تساوي صفر.

النتائج:

يرى الباحث في حالة حساب المتوسط الحسابي للأعداد المنتظمة ومجموع الانحرافات، أنه في جميع الحالات تساوي الصفر، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها كظاهرة لتحديد متوسط الأعداد أو مركزها. أما في الحالة الثانية فعند حساب المتوسط الحسابي للحالة الثانية يلاحظ وجود متوسط حسابي واحد، والسبب اختلاف نتائج مجموع الانحرافات عند تغير عدد العينات وذلك عكس الحالة الاولى .



التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوبي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوبي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوبي).

<https://arbit.kantakji.com>



